

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخطاء الألباني وأوهامه

في كتاب

التوسل : أنواعه وأحكامه

(خبر مالك الدار)

بقلم

عمر مسعود محمد التجاني

(أيده الله بتوفيقه)

**أخطاء الألباني وأوهامه
في كتاب
التوسل: أنواعه وأحكامه
(خبر مالك الدار)**

**بقلم
عمر مسعود محمد التجاني
(أيده الله بتوفيقه)**

الكلمة الأولى

(أنا شخصياً بحاجة إلى من ينبّهنى إلى ما قد يبدو منى من خطأ أو وهم مما لا ينجو منه إنسان فإذا نشرت آرائى تمكن أهل العلم من الإطلاع عليها ومعرفة ما قد يكون من الوهم فيها وبينوا ذلك كتابة أو مشافهة فشكرت لهم غيرتهم وجزيتهم خيراً)

محمد ناصر الدين الألبانى

فى كتابه

الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة

ص (١١) طبعة المكتبة الإسلامية ١٤١٠هـ

لهذا الكتاب..... قصة

سئلت فى مجلس علمى ضمّنى مع من يبحث عن الحق ليعرف الرجال به حتى لا يقع فى ورطة معرفة الحق بالرجال وكان السؤال عن الذين يقفون أمام القبر النبوى الشريف ويقولون (يا رسول الله... يا رسول الله) ويطلبون منه أشياء: هل فعلهم هذا من الشرك الأكبر أو ليس منه؟ فقلت للسائل: إن الشرك الأكبر هو عبادة غير الله معه فالجواب على السؤال هو أن ينظر فى الأشياء المطلوبة من صاحب القبر الشريف ﷺ فإن كان فى طلبها عبادة لغير الله فهو شرك أكبر وإلا فلا وأقمت حُجَّتى بأدلة من النقل والعقل وكان من جملة أدلتى الخبر الذى رواه مالك الدار - وكان خازن عمر - أن رجلاً جاء إلى قبر النبى ﷺ فى عام الرمادة وقال:

(يا رسول الله استسق الله لأمتك فإنهم قد هلكوا... إلى آخر الخبر).

وقلت للسائل: هذا الرجل لا يخرج عن كونه صحابياً أو تابعياً وقد قال سيف بن عمر الضبى: إنه صحابى وسماه: بلال بن الحارث المزنى فإن كان صحابياً - كما قال سيف - ففعله مع إقرار عمر بن الخطاب حجة وإن لم يكن صحابياً فإقرار عمر حجة ولن يقبل المسلمون من أهل السنة أن عمر بن الخطاب أشرك شركاً أكبر بل لن يقبله الخوارج والشيعة الذين كفّروا جمعاً كبيراً من الصحابة. وإنه من الجنون أن يقال أن عمرأ قد أشرك بسبب هذه المسألة مع أنه من أبصر خلق الله بمسائل الجاهلية وأبعدهم عنها.

فقال لى قائل: ولكن الشيخ ناصر الدين الألبانى حكم على هذا الخبر بأنه ضعيف وحجته أن مالك الدار - وهو راوى الخبر - مجهول.

فقلت له: إن الألبانى قد خالف بحكمه هذا قواعد علماء الأمة من فقهاء ومحدثين وأصوليين ولغويين بل خالف قواعد قعدها هو بنفسه. فهو بتضعيفه لهذا الخبر إنما يتناقض مع نفسه ولا حجة لمتناقض.

ثم جمع الله بينى وبين أحد كُبراء السلفيين ببلدتنا (عطبرة) وتناقشنا وتناظرنا فى خبر مالك الدار فعلت حُجَّتى على حُجَّته واضمحلت شبهاته أمام سطوات أنوار الحق ولم يستطع أن يأتى ولو بدليل واحد يؤيد به ما قاله الألبانى. واستمرت المناقشة على مدى ليلتين: من بعد العشاء إلى قريب الفجر وقد رغب إلى بعض

إخواننا من علماء الحديث النبوى الشريف أن أكتب حجتى ودليلى الذى هو مستندى واستقصى فيه الحق استقصاء فأجيبته إلى ذلك وسميت كتابى:

أخطاء الألبانى وأوهامه فى كتاب التوسل: أنواعه وأحكامه

وإن شئت فسمّه:

كشف العثار فى تضعيف خبر مالك الدار

وحيث أن من عادة المحدثين أن يقولوا (قلت): عند تعقبهم واستدراكهم على غيرهم وحيث أن هذه كلمة يستخدمها الألبانى كثيراً وحتى لا يختلط على القارئ قولى بقوله فقد آثرت استخدام كلمة (أقول) فكلما وجد بعدها فهو كلامى وتعقيبى واستدراكى على الألبانى.....

أسأل الله تعالى أن يكشف بهذا البحث ما غشى القلوب من تضليل المسلمين أو تكفيرهم..... فإن كثيراً ممن ينسب نفسه إلى السنة ونصرتها يجعل قول القائل أمام القبر النبوى الشريف: (يا رسول الله... يا رسول الله) من الشرك الأكبر قولاً واحداً من غير تفصيل!!!... مع أن تكفير المسلمين خطره عظيم ولا يرضاه لنفسه متورع يتقى الله تعالى.... كيف وعلماء الأمة لم يكفروا فاعل ذلك... بل قد فعلوه هم أنفسهم وجرى ذلك منهم كثيراً يعلم ذلك كل من طالع كتب التاريخ والتراجم والسير... فيقتضى التكفير بهذه المسألة تكفير جميع الأمة: علماء وعامة!!! وكيف تكفر الأمة!!! وقد روى ابن ماجة فى سننه (١٣٤٤/٢) ترقيم (٤٠٤٩) والحاكم فى المستدرک (٤٧٣/٤) وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم:

عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: (يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نَسْكٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ: الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَنَحْنُ نَقُولُهَا

فقال له صلة: ما تغنى عنهم: لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة ثم ردها عليه ثلاثاً كل ذلك يعرض عنه حذيفة ثم أقبل عليه فى الثالثة فقال: يا صلة تنجيهم من النار ثلاثاً).

وقد صحح هذا الحديث الشيخ ناصر الدين الألبانى فى سلسلته الصحيحة (١٢٧/١) ترقيم (١٧).

فإذا كان هذا حال الأمة فى آخر الزمان وليس معها صلاة ولا صيام ولا صدقة ولا نسك ولا قرآن وينجيهم قول (لا إله إلا الله) تقليداً لأبائهم فكيف يكون حالهم ومعهم الصلاة والصيام والصدقة والنسك والقرآن... وكلامنا فى حال الأمة... لا حال بعضها... مما مفاده أن الأمة كلها رجعت مرتدة عن دينها مفارقة لإسلامها فلا يوجد الدين والإسلام إلا عند جماعة بعينها: قليل عددها!! ضعيف شأنها!! يكفر بعضهم بعضاً!! ويخون بعضهم بعضاً!! ويتهم بعضهم بعضاً!!!... فهم فى أمر مريع!! نسأل الله أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه ويدلنا عليه دلالة يحفظنا بها من الزيغ والضلال ويستترنا بستره الذى أسبله على من عرف فلزم فنور الله قلبه بأنوار (كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى عليها ولئن سألنى لأعطينه ولئن استعاذنى لأعيننه) رواه البخارى فى الصحيح.

خبر مالك الدار

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في (المصنّف) (٣٥٦/٦) ترقيم (٢٢٠٠٢): (حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن مالك الدار قال: وكان خازن عمر على الطعام قال:

أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأنتي الرجل في المنام ف قيل له: إئت عمر فأقرئه السلام وأخبره إنكم مسقون وقل له: عليك الكيس فأنتي عمر فأخبره فبكى عمر ثم قال يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه).

ورواه الإمام البيهقي في كتابه (دلائل النبوة) (٤٧/٧) قال:

(أخبرنا أبو نصر بن قتادة وأبو بكر الفارسي قالا: أخبرنا أبو عمرو بن مطر أخبرنا أبو معاوية بن علي الذهلي أخبرنا يحيى أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن مالك قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر بن الخطاب فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله... إلى آخر الخبر.

احتجاجات الألبانى على خبر مالك الدار

قال الشيخ ناصر الدين الألبانى فى كتابه (التوسل أنواعه وأحكامه) صفحة "١٣٠"

١- أثر الاستسقاء بالرسول ﷺ بعد وفاته:

وبعد أن فرغنا من إيراد الأحاديث الضعيفة فى التوسل وتحقيق القول فيها يحسن بنا أن نورد أثراً كثيراً ما يورده المجيزون لهذا التوسل المبتدع لنبين حاله من صحة أو ضعف وهل له علاقة بما نحن فيه أم لا؟ فأقول: قال الحافظ فى "الفتح - ٣٩٧/٢" ما نصه:

(وروى بن أبى شيبه بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمان عن مالك لدار - وكان خازن عمر - قال: أصاب الناس قحط فى زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبى ﷺ فقال: يا رسول الله! استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأتى الرجل فى المنام فقيل له: أئت عمر... الحديث. وقد روى سيف فى «الفتوح» أن الذى رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزنى أحد الصحابة).

قلت والجواب عليه من وجوه:

الأول: عدم التسليم بصحة هذه القصة لأن مالك الدار غير معروف العدالة والضبط وهذان شرطان أساسيان فى كل سند صحيح كما تقرر فى علم المصطلح وقد أورده ابن أبى حاتم فى "الجرح والتعديل" (١/٤ - ٢١٣) ولم يذكر راوياً عنه غير أبى صالح هذا ففيه إشعار بأنه مجهول ويؤيده أن ابن أبى حاتم نفسه - مع حفظه وإطلاعه - لم يحك فيه توثيقاً فبقى على الجهالة ولا ينافى هذا قول الحافظ (... بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمان...) لأننا نقول: إنه ليس نصاً فى صحيح جميع السند بل إلى أبى صالح فقط ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبى صالح ولقال رأساً: (عن مالك الدار... وإسناده صحيح) ولكنه تعمّد ذلك ليلفت النظر إلى أن هاهنا شيئاً ينبغى النظر فيه والعلماء إنما يفعلون ذلك لأسباب منها: إنهم قد لا يحضرهم ترجمة بعض الرواة فلا يستجيزون لأنفسهم حذف السند كله لما فيه موضع للنظر فيه وهذا هو الذى صنعه الحافظ رحمه الله هنا وكأنه يشير إلى تفرد أبى صالح السمان عن مالك الدار كما سبق نقله عن ابن أبى حاتم وهو

يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته. والله أعلم. وهذا علم دقيق لا يعرفه إلا من مارس هذه الصناعة ويؤيد ما ذهبت إليه أن الحافظ المنذرى أورد في (الترغيب - ٤١/٢ - ٤٢) قصة أخرى من رواية مالك الدار عن عمر ثم قال: (رواه الطبراني في الكبير ورواته إلى مالك الدار ثقات مشهورون ومالك الدار لا أعرفه). وكذا قال الهيثمي في (مجمع الزوائد - ١٢٥/٣). وقد غفل عن هذا التحقيق صاحب كتاب (التوصل - ص ٢٤١) فاعترّ بظاهر كلام الحافظ وصرّح بأن الحديث صحيح وتخلّص منه بقوله: (فليس فيه سوى: جاء رجل...) واعتمد على أن الرواية التي فيها تسمية الرجل ببلال بن الحارث فيها سيف وقد عرفت حاله.

وهذا لا فائدة كبرى فيه بل الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك الدار كما بيّناه. **الثاني:** أنها مخالفة لما ثبت في الشرع من استحباب إقامة صلاة الإستسقاء لاستئزال الغيث من السماء كما ورد ذلك في أحاديث كثيرة وأخذ به جماهير الأئمة بل هي مخالفة لما أفادته الآية من الدعاء والاستغفار وهي قوله تعالى في سورة نوح ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً...﴾ وهذا ما فعله عمر بن الخطاب حيث استسقى وتوسل بدعاء العباس كما سبق بيانه وهكذا كانت عادة السلف الصالح كلّما أصابهم القحط أن يصلّوا ويدعوا ولم ينقل عن أحد منهم مطلقاً أنه التجأ إلى قبر النبي ﷺ وطلب منه الدعاء للسقياء ولو كان ذلك مشروعاً لفعلوه ولو مرة واحدة فإذا لم يفعلوه دلّ ذلك على عدم مشروعية ما جاء في القصة. **الثالث:** هب أن القصة صحيحة فلا حجة فيها لأن مدارها على رجل لم يُسمّ فهو مجهول أيضاً وتسميته بلالاً في رواية سيف لا يساوى شيئاً لأن سيفاً هذا - وهو ابن عمر التميمي - متفق على ضعفه عند المحدثين بل قال ابن حبان فيه (يروي الموضوعات عن الأثبات وقالوا إنه كان يضع الحديث). فمن كان هذا شأنه لا تقبل روايته ولا كرامة سيما عند المخالفة.

تنبيه:

سيف هذا يرد ذكره كثيراً في تاريخ ابن جرير وابن كثير وغيرهما فينبغي على المشتغلين بعلم التاريخ أن لا يغفلوا عن حقيقة أمره حتى لا يعطوا الروايات ما لا تستحق من المنزلة.

ومثله لوط بن يحيى أبو مخنف قال الذهبي في "الميزان" (أخباري تالف لا يوثق به تركه أبو حاتم وغيره. وقال الدار قطنى: ضعيف وقال يحيى بن معين ليس بثقة وقال ابن عدى شيعى محترق صاحب أخبارهم).

ومثله محمد بن عمر المعروف بالواقدي - شيخ ابن سعد صاحب (الطبقات) الذى يكثر الرواية عنه - وقد اغتر به الدكتور البوطى فروى أخباراً كثيرة فى (فقه السيرة) من طريقه مع أنه تعهد فى مقدمته بأن ينقل عن الصحاح وما صح من السيرة والواقدي هذا متروك الحديث أيضاً كما قال علماء الحديث فتأمل).

وقال الشيخ ناصر الدين الألبانى فى مختصر صحيح الإمام البخارى له فى كتاب الإستسقاء (٢٤٦/١):-

(وأما ما روى ابن أبى شيبه أن رجلاً جاء إلى قبر النبى ﷺ فى زمن عمر فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأتى الرجل فى المنام ف قيل إئت عمر... الحديث. فلا يصح إسناده. خلافاً لما فهم بعضهم من قول الحافظ فى (الفتح): (... بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمان عن مالك الدار)، فإن إسناده صحيح إلى أبى صالح، وأما من فوقه فليس كذلك، لأن مالكاً هذا لم يوثقه أحد فيما علمت، ويؤيد له ابن أبى حاتم (٢١٣/١/٤)، والرجل المستسقى لم يسم فهو مجهول، وتسمية سيف إياه فى كتابه "الفتح" ببلال بن الحارث المزنى أحد الصحابة، لا شئ إلا أن سيفاً هذا وهو ابن عمر التميمى الأسدى، قال الذهبي: (تركوه، واتهم بالزندقة).

مختصر احتجاجات الألبانى:

أولاً: مالك الدار غير معروف العدالة والضبط لأنه مجهول والدليل على كونه مجهولاً أن ابن أبى حاتم لم يذكر راوياً عنه غير أبى صالح ولم يحك فيه توثيقاً، وأن الحافظ المنذرى قال فيه لا أعرفه وكذا قال الهيثمى.

ثانياً: أن قول الحافظ ابن حجر ليس نصاً فى تصحيح السند كله بل إلى أبى صالح فقط والدليل على ذلك ابتداءه الإسناد من عند أبى صالح ولو أراد تصحيح السند كله لقال رأساً: (عن مالك الدار وإسناده صحيح) فلما لم يفعل علمنا أنه (يشير إلى تفرد أبى صالح السمان عن مالك الدار كما سبق نقله عن ابن أبى حاتم)

وهو يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته). كما قال الألباني.

ثالثاً: مخالفة هذه الرواية لما ثبت في الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء.

رابعاً: أن مدار القصة على رجل لم يسمّ فهو مجهول أيضاً وتسميته بلالاً في رواية سيف لا يساوي شيئاً لأنّ سيفاً متفق على ضعفه.

أوهام الألباني في تعليقه على كلام الحافظ ابن حجر

كلام الألباني عن الحافظ ابن حجر وأنه لم يصحح السند كله بل إلى أبي صالح فقط كلام ساقط متهافت لأمرين:

الأمر الأول: مخالفته لقواعد اللغة العربية.

الأمر الثاني: مخالفته للسبب الذي من أجله أورده الحافظ ابن حجر.

الأمر الأول مخالفته لقواعد اللغة العربية

قول الحافظ ابن حجر (روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح - من رواية أبي صالح السمان - عن مالك الدار). عبارة عن تصحيح السند كله لأن جملة (من رواية أبي صالح السمان) جملة اعتراضية وإن شئت قرأت كلام الحافظ كالآتي:

(روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن مالك الدار من رواية أبي صالح السمان) بتأخير الجملة الاعتراضية وإن شئت قرأت كلام الحافظ كالآتي:

(روى ابن أبي شيبة من رواية أبي صالح السمان بإسناد صحيح عن مالك الدار) وإن شئت قرأت كلام الحافظ كالآتي:

(روى ابن أبي شيبة عن مالك الدار بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان). فكل هذه الكلمات مفادها واحد وجملة (من رواية أبي صالح السمان) جملة معترضة كيفما قدّمتها أو أخرتها لا تغير في المعنى شيئاً وهو أن الحافظ قد صحح السند كله ولكن ضعف الألباني في اللغة العربية أوقعه في هذه الورطة... وأما أصحابه السلفيون فقد عرفوا أن الحافظ ابن حجر قد صحح السند كله منهم الشيخ نسيب الرفاعي صاحب كتاب (التوصل إلى حقيقة التوصل)... وقد وصف الألباني فعل نسيب الرفاعي بأنه اغترار بظاهر كلام الحافظ.

قال الألباني: (وقد غفل عن هذا التحقيق صاحب كتاب (التوصل - ص ٢٤١)

فاغترّ بظاهر كلام الحافظ وصّرح بأن الحديث صحيح وتخلّص منه بقوله: (فليس فيه سوى: جاء رجل...) واعتمد على أن الرواية التي فيها تسمية الرجل ببلال بن الحارث فيها سيف وقد عرفت حاله. وهذا لا فائدة كبرى فيه بل الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك الدّار كما بيناه).

وقد ردّ الشيخ نسيب الرفاعي كلام الألباني في خطاب مفتوح أرسله إليه مطبوع بآخر كتابه "التوصل" قال نسيب الرفاعي تحت عنوان (الحمد لله على غفلي واغتراري):-

(قلت عنّي سامحك الله: (وقد غفل عن هذا التحقيق صاحب كتاب "التوصل"... فاعترّ بظاهر كلام الحافظ).

أقول وبالله المستعان: الحمد لله على ما قدّر لي من "غفلة..." عن هذا التحقيق... وألاً أكون قد وقعت بأخطاء بمثل ما وقعت فيه أنت من أخطاء في ذلك التحقيق...!!).

كما أحمده تعالى على ما قدّر لي أيضاً من "اغترار..." بظاهر كلام الحافظ أمير المؤمنين بالحديث. وأكرّر الحمد والشكر والثناء عليه تعالى الذي ألهمني مراجعة: "الإصابة" حتى أقع والحمد لله على الإصابة في التحقيق عن مالك الدّار بما تأكّدت به من الحافظ رحمه الله أن مالك الدّار ليس مجهولاً كما زعمت بل هو معروف من قبل أكابر الصحابة وغيرهم). إنتهى كلامه.

وكذلك صرّح شيخ سلفي آخر وهو الشيخ عبد العزيز بن باز بأن الحافظ ابن حجر قد صحح السند كله والشيخ عبد العزيز بن باز إمامته معروفة عند السلفيين وهو الرئيس العام لهيئة الإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض كما أن الشيخ نسيب الرفاعي هو - مؤسس الدعوة السلفية وخدامها بحلب - كما هو مبين بظاهر كتابه. قال الشيخ عبد العزيز بن باز في تعليقه على فتح الباري:

(هذا الأثر على فرض صحته كما قال الشارح ليس بحجة على جواز الاستسقاء بالنبي ﷺ بعد وفاته)... الخ ما قال فهذا تصريح من الشيخ بن باز بأن الحافظ ابن حجر قد صحح السند جميعه فهو لا يناقش في صحته وإنما يناقش في حُجّيته ومناقشته داحضة وليس هذا مجال الردّ عليه وإنما مقصودنا إثبات أن الحافظ ابن حجر قد صحح السند جميعه كما قال هذان السلفيان نسيب وابن باز.

(فصل) جهل الألبانى بمعانى الأفعال المتعدية بحرف

الألبانى لجهله بمعانى الأفعال المتعدية بحرف لا يفرّق بين جملة (روى ابن أبى شعبة بإسناد صحيح من رواية أبى صالح) وبين (روى ابن أبى شعبة بإسناد صحيح إلى أبى صالح) فسوّى بين (من) و (إلى) ولم يفهم أن قول الحافظ هو (بإسناد صحيح عن مالك الدّار) وأن قوله (من رواية أبى صالح) لا مدخل له إلاّ بيان مخرج الخبر لأن الرواة عن مالك الدّار جماعة وأبو صالح واحد منهم فأراد الحافظ أن يبيّن أن مخرج هذا الخبر هو من رواية أبى صالح عن مالك لا من بقية الرواة عنه. ومثل هذه الزلاقات يقع فيها الألبانى كثيراً حتى أنه يحرف حديث النبى ﷺ ويقول النبى ﷺ ما لم يقل ولنضرب لذلك مثلاً من صنيع الألبانى فى حديث نبوى قلب الألبانى معناه إلى عكس مدلوله وإنما أوقعه فى هذه الورطة جهله بمعانى الأفعال المتعدية بحرف.

قال فى سلسلته الصحيحة (٨٨/٤) تحت عنوان (وجوب الأخذ بيد الظالم) ١٥٦٤ - (إنّ الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا بيده أوشك أن يعمّهم الله بعقاب منه) أخرجه أحمد (رقم ١٦١٦ و٢٩٥٣) وأبو داود (٢١٧/٢) والترمذى (٢٥/٢ و١٧٧) وابن ماجه (٤٨٤/٢) والطحاوى فى "مشكل الآثار" (٦٢/٢ - ٦٤) والضياء فى "الأحاديث المختارة" (رقم ٥٤ - ٥٨ بتحقيقى) وغيرهم من طرق عديدة عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر الصديق أنه قال: أيها الناس إنكم تقرّون هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره وقال الترمذى واللفظ له:

(هذا حديث حسن صحيح وذكر أن الرواة اختلفوا فى رفعه ووقفه، يعنى على إسماعيل، والراجع عندى الرفع لما يأتى بيانه، ولذلك صححه الإمام النووى فى "رياض الصالحين" (رقم ٢٠٢ بتحقيقى) وراجع له الفائدة الثانية من مقدمتى عليه

(ص: ى و ل).

وقال الحافظ ابن كثير فى " التفسير " (١٠٩/٢):

(وقد روى هذا الحديث أصحاب السنن الأربعة وابن حبان فى "صحيحه" وغيرهم من طرق كثيرة عن جماعة كثيرة عن إسماعيل ابن أبى خالد به متصلاً مرفوعاً ومنهم من رواه عنه موقوفاً على الصديق، وقد رجح وقفه الدار قطنى وغيره). انتهى كلام الألبانى.

أقول: وحاصل معنى هذا الحديث بالألفاظ التى ذكرها الألبانى أن النبى ﷺ يأمر الناس - وحاشاه من ذلك - بإعانة الظالم ومساعدته فى ظلمه ويهددهم بأنهم إن لم يعينوه على ظلمه ويساعدوه فيوشك أن يعذبهم الله بعذاب يعمهم.

ولا غرابة أن هذا المعنى الفاسد الذى نسبته زوراً إلى رسول الله ﷺ وهو وجوب إعانة الظالم ومساعدته هو أمر لا تعرفه ملة الإسلام ولا غيرها من الملل بلّه أن يقال إن تأييد الظالم على سبيل الوجوب.

وإنما وقع الألبانى فى هذا الزلق الخطير لعدم تفريقه بين (أخذ بيده) و (أخذ على يده) مثل عدم تفريقه بين (من) و (إلى) فى خبر مالك الدار فإن (أخذ بيده) معناه أعانه وساعده و (أخذ على يده) منعه.

قال العلامة اللغوى ابن منظور فى كتابه (لسان العرب):

(يقال أخذت على يد فلان إذا ما منعه عن ما يريد أن يفعله كأنك أمسكت على يده).

قال الأستاذ أحمد أبو سعد فى كتاب (معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية

العربية) (صفحة ٢٨):

(أخذ على يده: المراد منعه عن ما يريد أن يفعله، يروى عن أبى بكر (رضى الله

عنه) قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا

على يديه أوشك الله أن يعمهم بعقابه).

وقال أيضاً (ص ٢٧).

(أخذ بيده: المراد أعانه وساعده).

ولعل قارئاً يقول: وما ذنب الألبانى فى هذا فإنه قد نقله كما وجده فى كتب

الحديث وقد عزى الألبانى الحديث كما وجده إلى مصادره وهى:

١- أحمد (رقم ١٦١٧١ و ٢٩٥٣).

٢- أبو داود (٢١٧/٢).

٣- الترمذى (٢٥/٢ و ١٧٧).

٤- ابن ماجه (٤٨٤/٢).

٥- الطحاوى فى "مشكل الآثار" (٦٢/٢-٦٤).

٦- الضياء المقدسى فى "الأحاديث المختارة" (رقم ٥٤-٥٨).

٧- الإمام النووى فى "رياض الصالحين" (رقم ٢٠٢).

والحق فى هذه المسألة أن الحديث قد ورد فى هذه المصادر التى ينقل منها الألبانى على صواب اللفظ والمعنى لا على خطأ الألبانى ولنبين ذلك:

أحمد فى مستده:

أقول: رواه أحمد بلفظ (يأخذوا على يديه) فى رقم (٢٩) الذى عزا إليه الألبانى وأما الأرقام الأخرى (١٦ و ٥٣) فلا يوجد فيها هذا اللفظ ألبتة بل جميعها رواية بالمعنى فاعجب للألبانى أن آخر لفظ رواية الباب إلى الدرجة الثالثة وقدم عليها رواية المعنى ومن لم يعجب من هذا الصنيع فمن ماذا يتعجب!!!

حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن إسماعيل قال: سمعت قيس بن أبى حازم يحدث عن أبى بكر الصديق: أنه خطب فقال: يا أيها الناس، إنكم تقرأون هذه الآية وتضعونها على غير ما وضعها الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الناس إذا رأوا المنكر بينهم فلم ينكروه يوشك أن يعمهم الله بعقابه.

أبو داود فى سننه:

(باب الأمر والنهى) كتاب الملاحم:

ولفظه: (فلم يأخذوا على يديه).

الترمذى فى سننه:

(باب ما جاء فى نزول العذاب إذا لم يغيّر المنكر - أبواب الفتن):

١- ولفظه: (فلم يأخذوا على يديه).

(باب تفسير سورة المائدة - كتاب التفسير):

٢- ولفظه: (فلم يأخذوا على يديه).

ابن ماجة فى سننه:

(باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - كتاب الفتن):
ولفظه: (إن الناس إذا رأوا المنكر لا يغيرونه أوشك أن يعمهم الله بعقابه).

النووى فى رياض الصالحين:

(باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر):
ولفظه: (فلم يأخذوا على يديه).

الطحاوى والضياء المقدسى:

أقول: ما أخرجه الضياء فى (المختارة) هو بلفظ: (إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه).

وما أخرجه الطحاوى فى الآثار فلفظه: (إن الناس إذا عملَ فيهم بالمعاصى أو بغير الحق يوشك أن يعمهم الله بعقاب).

قال الحافظ الشريف ابن حمزة الحسينى فى كتابه: (البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف) (٢٣/٢):

(إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه).
أخرجه أصحاب السنن عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه قال النووى أسانيده صحيحة.

"سببه" - كما فى أبى داود - وقال أبو بكر بعد أن حمد الله وأثنى عليه: يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية وتضعونها على غير موضعها ﴿عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ وإنى سمعت النبى ﷺ يقول: إن الناس فذكروه وأخرجهم الضياء فى المختارة ولفظه عنه إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه وأخرجهم الطحاوى فى الآثار ولفظه عنه أنه قال: يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية من كتاب الله عز وجل وتضعونها على غير ما وضعها الله عليه: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ وإنى سمعت النبى ﷺ يقول:

(إن الناس إذا عمل فيهم بالمعاصى أو بغير الحق يوشك أن يعمهم الله بعقاب) إنتهى ومما يدلُّك على عريق خطأ الألبانى إن لفظ (أخذ على يديه) بمعنى (منعه) وردت

فى كثير من كتب السنة - الستة وغير الستة ولنضرب أمثلة على ذلك:

البخارى فى صحيحه:

قال فى باب هل يقرع فى القسمة.

عن النبى ﷺ قال:

(مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين فى أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهما وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً).

قال الإمام العلامة بدر الدين العينى فى كتابه (عمدة القارى شرح صحيح البخارى):

(قوله وإن أخذوا على أيديهم أى وإن منعوهم من الخرق).

أقول: وروى البخارى الحديث فى موضع آخر من صحيحه (باب القرعة فى المشكلات) بلفظ:

(مثل المدخن فى حدود الله والواقع فيها مثل قوم استهموا سفينة فصار بعضهم فى أسفلها وصار بعضهم فى أعلاها فكان الذين فى أسفلها يمرون بالماء على الذين فى أعلاها فتأذوا به فأخذ فأساً فجعل ينقر أسفل السفينة فأتوه فقالوا: مالك؟ قال: تأذيتم بى ولا بد لى من الماء فإن أخذوا على يديه أنجوه ونجوا أنفسهم وإن تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم).

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى:

(قوله فإن أخذوا على يديه أى منعوه من الحفر).

قال الإمام العينى فى عمدة القارى:

(قوله فإن أخذوا على يديه أى منعوه من النقر ويروى على يده).

أبو داود والترمذى وابن ماجه فى سننهم:

قال أبو داود فى سننه (باب الأمر والنهى):

(عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: (إن أول ما دخل النقص على

بنى إسرائيل كان الرجل يلقي الرجل فيقول: يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا

يحلّ لك ثم يلقاه من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال: ﴿لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم﴾ إلى قوله: ﴿فاسقون﴾ ثم قال: (كلاً والله لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يدي الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ولتقصرنه على الحق قصراً).

ورواه الترمذى فى سننه (فى كتاب التفسير):

(عن أبى عبيدة قال: قال رسول الله ﷺ: (إن بنى إسرائيل لما وقع فيهم النقص كان الرجل فيهم يرى أخاه يقع على الذنب فينهاه عنه، فإذا كان الغد لم يمنعه ما رأى منه أن يكون أكيله وشريبه وخليطه فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ونزل فيهم القرآن فقال: ﴿لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون﴾ وقرأ حتى بلغ ﴿ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون﴾. قال: وكان نبي الله ﷺ متكئاً فجلس، فقال: لا حتى تأخذوا على يد الظالم فتأطروه على الحق أطراً).

وأخرجه ابن ماجه فى سننه (باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر):

بلفظ: (حتى تأخذوا على يدي الظالم).

أقول: فهذه أربع من الكتب الستة وقد كرّرت لفظ (أخذ على يده) بمعنى منعه وكذا نقله عنهم الحافظ المنذرى فى (الترغيب والترهيب) (١٧١/٣) والإمام النووى فى (رياض الصالحين) كلاهما فى باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. واستمع بعد هذا إن شئت إلى تبجح الألبانى على أهل العلم وغمطه حقهم وهو يقول فى مقدمة السلسلة الصحيحة المجلد الرابع الذى فيه (أخذ بيده): قال:

وأما بالنسبة للمخالفين من المعاصرين فليس لمخالفتهم عندى قيمة تذكر، لأن جمهورهم لا يحسن من هذا العلم إلا مجرد النقل، وتسويد الحواشى بتخريج الأحاديث وعزوها لبعض الكتب الحديثية المطبوعة مستعينين على ذلك بالفهارس الموضوعية لها قديماً وحديثاً، الأمر الذى ليس فيه كبير فائدة، كما كنت شرحت ذلك فى مقدمة كتابى "غاية المرام فى تخريج أحاديث الحلال والحرام" (ص ٤)، بل إننى أرى مثل هذا التخريج لا يخلو من التضليل - غير مقصود طبعاً - لكثير من القراء

الذين يستلزمون من مجرد عزو الحديث لإمام أن الحديث مثبت أو يزداد توهمهم لصحة الحديث إذا اقترن مع تخريجه القول بأن رجاله ثقات، أو رجاله رجال الصحيح، وهو لا يعنى الصحة عند العلماء كما كنت حقيقته فى مقدمة كتابى "صحيح الترغيب" (٣٩/١-٤٧) وغيرها، كما أنهم يتوهمون من قول المُخَرِّج: فى إسناده فلان وهو ضعيف، أن الحديث ضعيف! وقد يكون معهم بعض هؤلاء المُخَرِّجين أنفسهم! لجهلهم بما تقرّر فى علم المصطلح: أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن لاحتمال أن يكون لهذا الضعيف متابع يتقوى به، أو يكون للحديث شاهد يعتضد به كما أشرت إلى ذلك فى تخريج الحديث الآتى برقم (١٩٠١) صفحة (٥٢٥) وهذه حقيقة يعلمها كل من مارس هذا العلم وكان حافظاً واسع الاطلاع على المتون والأسانيد والشواهد ذا معرفة بالرواة وأحوالهم مع الدأب والصبر على البحث والنقد النزيه، وتجد هذه الحقيقة جلية فى كتبى كلها، وبخاصة هذه السلسلة بالأخص هذا المجلد منها) إنتهى ثم إذا بالحق ينبجلى والحقيقة تتكشف فى صفحة (٨٨) من المجلد الذى جعله أخص خصوص ما تتجلى فيه تلك الحقيقة التى زعمها وتلك السعة فى (الاطلاع على المتون) التى توهمها فإذا به يقول النبى ﷺ ما لم يقل، ويعزو إلى سبع من دواوين السنة ما ليس فيها لا لفظاً ولا معنى ويترجم لذلك كله بإيجاب ما لم توجهبه الشريعة الإسلامية بل أوجبت عكسه وخلافه فهل يوجد كذب - غير مقصود طبعاً - أقرب من هذا وهل ثم تضليل - غير مقصود طبعاً - أشنع من هذا، ثم المواقع لكل هذا يملك من الجرأة أن يقول أن مخالفة المعاصرين له ليس لها قيمة تذكر عنده ورحم الله القائل:

يقولون هذا عندنا غير جائز ومن أنتم حتى يكون لكم عند

ويحتجون لهذه (العندية) بأن جمهور المخالفين من المعاصرين لا يحسن إلا النقل وتسويد الحواشى والعزو للكتب الحديثية المطبوعة مستعينين على ذلك بالفهارس الأمر الذى ليس فيه كبير فائدة بل فيه شئ من التضليل لكثير من القراء!!! والإشارة هنا إلى أن القليل من القراء الذين لا يؤثّر فيهم هذا التضليل هم فضيلته ومن كان على شاكلته مع أن صفحة (٨٨) من مجلده الذى هو أخص خصوص تجلى تلك الحقيقة تنادى بصريح الخطأ وسوء الأحوثة وباقى صفحات المجلد متابعات وشواهد لهذه الحقيقة المُرّة.

الأمر الثاني

مخالفته للسبب الذي من أجله أورد الحافظ ابن حجر هذا الأثر

إن الألباني - في تقصير متعمد - لم يبين السبب الذي من أجله أورد الحافظ ابن حجر هذا الأثر فإن الحافظ ابن حجر إنما أورد هذا الأثر مورد الاحتجاج ولا يتم له ذلك إلا بتصحيح السند كله!!! وإلا فلا حجة في أثر في سنده مجهول العدالة والضبط ولنبيين هذه المسألة التي جهلها من سلم بصحة السند ولم يسلم بحجة المتن فأقول والله حسبي:

سبب إيراد هذا الأثر:

أورد الحافظ ابن حجر هذا الأثر ليثبت صحة مناسبة ترجمة الباب لأحاديث الباب رداً على تنقيح ابن رُشيد ودفعاً لاعتراض الإسماعيلي فهو بإيراده لهذا الأثر مستدل لصحة عمل البخاري دافع لإعتراض المعترض ولذلك ختم مبحثه بقوله: (وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضاً والله الموفق). وهذه الجملة التي هي خاتمة بحثه قد حذفها الشيخ الألباني تماماً..... فلماذا فعل ذلك!!! كتماً للعلم أم تليساً على قرائه!!! ولنورد مبحث الحافظ ابن حجر كله حتى يتبين الحق لمن يطلبه. قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري:-

باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا:

حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه قال: سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب: **وأبيضُ يُستسقى الغمام بوجهه ثمالُ اليتامى عصمةُ للأرامل** وقال عمر بن حمزة: حدثنا سالم عن أبيه (ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقى فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب. **وأبيضُ يُستسقى الغمام بوجهه ثمالُ اليتامى عصمةُ للأرامل** وهو قول أبي طالب).

حدثنا الحسن بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي عبد الله بن المثنى عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس: (أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا. قال فيسقون).

قوله (باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا).

قال ابن رشيد: لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذى قبله لكان أوضح ممّا ذكر انتهى. ويظهر لى أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفريقين وكان حديث ابن مسعود المذكور أن الذى سأل كان مشركاً، ناسب أن يذكر فى الذى بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين كما سألينّه و لذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً لقوله (سؤال الناس) وذلك أن المصنّف أورد فى هذا الباب تمثّل ابن عمر بشعر أبى طالب وقول أنس (أن عمر كان إذا قحطوا استسقى بالعباس) وقد اعترضه الإسماعيلي فقال: حديث ابن عمر خارج عن الترجمة إذ ليس فيه أن أحداً سألّه أن يستسقى له ولا فى قصة العباس التى أوردّها أيضاً. وأجاب ابن المنير عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه (يستسقى الغمام) لأنّ فاعله محذوف وهم الناس وعن حديث أنس بأن فى قول عمر (كنا نتوسل إليك بنبىّك) دلالة على أن للإمام مدخلاً فى الاستسقاء. وتعقّب بأنه لا يلزم من كون فاعل (يستسقى) هو الناس أن يكونوا سألوا الإمام أن يستسقى لهم كما فى الترجمة وكذا ليس فى قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم إذ يحتمل أن يكونوا فى الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين به ﷺ. وقال ابن رشيد: يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فأحرى أن يقدموه للسؤال انتهى وهو حسن ويمكن أن يكون أراد من حديث ابن عمر سياق الطريق الثانية عنه وأن يبين أن الطريق الأولى مختصرة منها وذلك أن لفظ الثانية (ربما ذكرت قول الشاعر وأنا انظر إلى وجه النبى ﷺ يستسقى) فدّل ذلك على أنه هو الذى باشر الطلب ﷺ وأنّ ابن عمر أشار إلى قصة وقعت فى الإسلام حضرها هو لا مجرد ما دل عليه شعر أبى طالب. وقد علم من بقية الأحاديث أنه ﷺ إنما استسقى أجابةً لسؤال من سألّه فى ذلك كما فى حديث ابن مسعود الماضى وفى حديث أنس الآتى وغيرهما من الأحاديث

وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي في "الدلائل" من رواية مسلم الملائى عن أنس قال (جاء رجل أعرابى إلى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله أتيناك وما لنا بغير يئط ولا صبى يغط. ثم أنشده شعراً يقول فيه:

وليس لنا إلا إليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل.

فقام يجر رداءه حتى صعد المنبر فقال (اللهم اسقنا) الحديث وفيه (ثم قال ﷺ: لو كان أبو طالب حياً لقرت عيناه. من ينشدنا قوله؟ فقام على فقال: يا رسول الله كأنك أردت قوله (وأبيض يستسقى الغمام بوجهه) الأبيات، فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف. لكنه يصلح للمتابعة وقد ذكره ابن هشام فى زوائده فى السيرة تعليقاً ممن يثق به.

وقوله (يئط) بفتح أوله وكسر الهمزة وكذا (يغط) بالمعجمة والأطيط صوت البعير المثقل والغطيط صوت النائم كذلك وكنى بذلك عن شدة الجوع وإنما يقعان غالباً عند الشبع. وأما حديث أنس عن عمر فأشار به أيضاً إلى ما ورد فى بعض طرقه وهو عند الإسماعيلي من رواية محمد بن المثنى عن الأنصارى بإسناد البخارى إلى أنس قال (كانوا إذا قحطوا على عهد النبى ﷺ استسقوا به فيستسقى لهم فيسقون فلما كان فى إمارة عمر) فذكر الحديث. وقد أشار إلى ذلك الإسماعيلي فقال: هذا الذى رويته يحتمل المعنى الذى ترجمه بخلاف ما أورده هو.

قلت: وليس ذلك بمبتدع لما عرف بالاستقراء من عادته من الاكتفاء بالإشارة إلى ما ورد فى بعض طرق الحديث الذى يورده. وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس (أن عمر استسقى بالمصلّى فقال للعباس: قم فاستسق فقام العباس) فذكر الحديث فتبين بهذا أن فى القصة المذكورة أن العباس كان مستولاً وأنه ينزل منزلة الإمام إذا أمره الإمام بذلك وروى ابن أبى شيبه بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمان عن مالك الدار - وكان خازن عمر - قال (أصاب الناس قحط فى زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبى ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأتى الرجل فى المنام ف قيل له: ائت عمر) الحديث. وقد روى سيف فى الفتوح أن الذى رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزنى أحد الصحابة، وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضاً والله الموفق).

ومن هذا الذى نقلناه من (فتح البارى) على طوله يتبين لنا أن الحافظ ابن حجر يرد على تنقيح ابن رشيد واعتراض الإسماعيلي أما ابن رشيد فإنه نَقَرَ على البخارى بقوله:

(لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذى قبله لكان أوضح مما ذكر).
وحديث ابن مسعود الذى يعنيه ابن رشيد فيه أن أبا سفيان أتى النبى ﷺ فقال يا محمد إنك تأمر بطاعة الله وصلة الرحم وإن قومك قد هلكوا فادع الله لهم فرد عليه الحافظ ابن حجر أن أبا سفيان كان كافراً حينما سأل الإستسقاء وترجمة البخارى هى (باب سؤال الناس الإمام الإستسقاء إذا قحطوا). والناس كلمة تشمل المسلم والكافر ولذلك أورد البخارى شعر أبى طالب وقول أنس فناسبت أحاديث الباب ترجمته وأما حديث ابن مسعود ففيه سؤال الكافر فقط وليس فيه سؤال المسلم وأما الجواب على اعتراض الإسماعيلي فيحديث البيهقي فى الدلائل عن أنس وحديث ابن عباس الذى رواه عبد الرزاق وحديث مالك الدار الذى رواه ابن أبى شيبة مع وجوه من الاحتجاجات أخرى فى أثناء البحث.

ومن هذا يستفاد أن الحافظ ابن حجر إنما ساق خبر مالك الدار محتجاً به مستدلاً على عدم صحة اعتراض الإسماعيلي ولا يتم له ذلك إلا أن يكون إسناده صحيحاً ألا ترى أنه لما أورد حديث أنس الذى أخرجه البيهقي فى الدلائل من رواية مسلم الملائى عنه قال:

(إسناده حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للمتابعة وقد ذكره ابن هشام فى زوائده فى السيرة تعليقاً عمّن يثق به).

فلو كان فى إسناده ابن أبى شيبة ما يخدمه لتكلم عليه كما تكلم على إسناده البيهقي... فكيف يقال بعد هذا كله أن مالك الدار مجهول العدالة والضبط.....
نعوذ بالله من متابعة الهوى.

الألبانى والرواة عن مالك الدار

مدار تضعيف الألبانى لخبر مالك هو أن مالكا مجهول والدليل على كونه مجهولاً كما يزعم الألبانى هو أن ابن أبى حاتم أورده فى الجرح والتعديل ولم يذكر راوياً عنه غير أبى صالح وأن الحافظ ابن حجر بتصحيحه للسند إلى أبى صالح فقط يشير إلى تفرد أبى صالح السمان عن مالك الدار وأن الحافظ المنذرى قال عن مالك الدار لا أعرفه وكذا قال الهيثمى.

أقول: قد تضمن هذا الكلام فى أثنائه غشاً عظيماً للمسلمين أو قصوراً قبيحاً فى الاطلاع على كتب العلم وذلك لأن الحافظ ابن حجر قد صرح بأن لمالك الدار رواية غير أبى صالح فكيف يشير إلى تفرد أبى صالح السمان عن مالك الدار كما زعم الألبانى!!! وأما ابن أبى حاتم فلم يدع لنفسه ولم يلتزم عليها بإيراد جميع أسماء الرواة عن صاحب الترجمة وأما المنذرى والهيثمى فالاحتجاج بهما لا ينتج إلا عكس مقصود الألبانى.

ولنورد نص ما قاله الألبانى ثم نتعبه قال:

(ويؤيد ما ذهب إليه أن الحافظ المنذرى أورد فى الترغيب (٤١/٢-٤٢) قصة أخرى من رواية مالك الدار عن عمر ثم قال (رواه الطبرانى فى الكبير ورواته إلى مالك الدار ثقات مشهورون ومالك الدار لا أعرفه) وكذا قال الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣/ ١٢٥). إنتهى كلام الألبانى.

أقول وللقارئ الذى وثق بالألبانى الحق أن يسأل ما هى هذه القصة الأخرى التى من رواية مالك عن عمر؟! فلنبحث ولنتعرف على القصة فى المصادر التى أحال عليها الألبانى.

قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣/ ١٢٤).

(عن مالك الدار أن عمر بن الخطاب أخذ أربعمائة دينار فجعلها فى صرة فقال للغلام اذهب بها إلى أبى عبيدة بن الجراح ثم تله فى البيت ساعة حتى تنظر ما يصنع فذهب بها الغلام إليه فقال يقول لك أمير المؤمنين اجعل هذه فى بعض حاجاتك فقال وصله الله ورحمه فقال تعالى يا جارية اذهبي بهذه السبعة إلى فلان وبهذه الخمسة إلى فلان وبهذه الخمسة إلى فلان حتى أنفدها فرجع الغلام إلى عمر

فأخبره فوجده قد أعدّ مثلها لمعاذ بن جبل فقال اذهب بها إلى معاذ بن جبل وتّله في البيت حتى تنتظر ما يصنع فذهب بها إليه فقال يقول لك أمير المؤمنين أجعل هذه في بعض حاجاتك فقال رحمه الله ووصله تعالى يا جارية اذهبي إلى بيت فلان بكذا اذهبي إلى بيت فلان بكذا فاطّلت امرأة معاذ وقالت نحن والله مساكين فأعطينا فلم يبق في الخرقعة إلا ديناران فرمى بهما إليها ورجع الغلام إلى عمر فأخبره فسرّ بذلك وقال إنهم إخوة بعضهم من بعض. رواه الطبراني في الكبير ومالك الدار لم أعرفه وبقيّة رجاله ثقات).

أقول: وكذا رواه الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب (٢ / ٤١ - ٤٢).
ولكن من هو ذلك الراوى الثقة الذى روى هذه القصة عن مالك الدار!!!
من يمشى في سياق كلام الألبانى يتوهم بل يتيقّن أنه أبو صالح السمانّ لأنه الذى يتفرد في الرواية عن مالك الدار كما أكّده لنا الألبانى (بعلم دقيق لا يعرفه إلا من مارس هذه الصناعة!!!)

أقول: ولكنه ليس كذلك فإنه راو آخر ثقة معروف مشهور اسمه عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي وقد أحال الحافظ الهيثمي والمنذرى على الطبراني في الكبير فإما أن يكون الألبانى قد رجع إلى المعجم الكبير للطبراني فرأى القصة هناك مروية عن مالك الدار من رواية غير أبى صالح فكتّم ذلك فعليه إثم كاتم العلم أو لا يكون قد رجع إلى كبير الطبراني والحال أن الإحالة عليه عند المنذرى والهيثمى فيكون قد قصّر في الاطلاع فعليه إثم من أفتى بغير علم قال تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾.

أقول: قال الطبراني في معجمه الكبير (٢٠ / ٣٣)
(حدثنا أبو يزيد القراطيسى ثنا نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك أنا محمد بن مطرف أنا أبو حازم عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن مالك الدار أن عمر بن الخطاب أخذ أربعمئة دينار فجعلها في صرة...) إلى آخر القصة.
أقول: ومن طريق الطبراني رواها الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٢٣٧/١) قال:

(حدثنا سليمان بن أحمد ثنا أبو زيد القراطيسى ثنا نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك أخبرنا محمد بن مطرف ثنا أبو حازم عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن مالك

الدار أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أخذ أربعمئة دينار فجعلها فى صرة... إلى آخر القصة.

وسليمان بن أحمد الذى يروى عنه أبو نعيم هو الطبرانى صاحب المعجم الكبير. أقول: بل روى القصة من هو أعلى طبقة من الطبرانى وأبى نعيم الاصبهانى فى زوائد كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل (صفحة ٣٣٥).

(حدثنا عبد الله حدثنا الحسن بن عيسى أنبأنا عبد الله بن المبارك أنبأنا محمد بن مطرف أنبأنا أبو حازم عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن مالك الدار أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أخذ أربعمئة دينار فجعلها فى صرة... إلى آخر القصة.

أقول: بل رواها من هو أعلى درجة وطبقة من عبد الله بن أحمد بن حنبل وهو الإمام عبد الله بن المبارك المروزي فى كتاب الزهد والرقائق (صفحة ١٧٨) قال: (أخبرنا محمد بن مطرف قال: حدثنا أبو حازم عن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن مالك الدار أن عمر بن الخطاب أخذ أربعمئة دينار فجعلها فى صرة... إلى آخر القصة.

وإذا رجعنا إلى تهذيب التهذيب (١٨٧/٦) للحافظ ابن حجر ونظرنا ترجمة عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع لوجدنا الحافظ يقول:

(بخ د - عبد الرحمن) بن سعيد بن يربوع بن عنكثة بن عامر بن مخزوم المخزومى أبو محمد المدنى. روى عن أبيه وعثمان بن عفان ومالك الدار). وقد اجتهد الألبانى جهده فى محاولة تأكيد أن مالك الدار ليس له إلا راوٍ واحد وهو أبو صالح السمان ليتوصل بذلك إلى إقناع قرائه بأن مالك الدار مجهول فيسقط الاحتجاج بالقصة!!! كما لوى أعناق النصوص ليقنع قرائه بأن الحافظ ابن حجر يشير إلى تفرد أبى صالح السمان عن مالك الدار مع أن الحافظ قد صرح بلفظ واضح بين أن مالك الدار له راوٍ آخر غير أبى صالح السمان وتصريحه هذا فى كتاب (تهذيب التهذيب) أكثر الكتب تداولاً عند المحدثين!!! فبئس الصنيع صنيع الألبانى!!!.

أقول: بل إن الحافظ ابن حجر مصرح بأن الرواة عن مالك الدار أربعة: أبو صالح السمان وعون وعبد الله ابن مالك وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومى نص على ذلك فى كتابه الإصابة (٤٦١/٣) قال:

(مالك) بن عياض مولى عمر هو الذى يقال له مالك الدار - له إدراك وسمع من
أبى بكر الصديق وروى عن الشيخين ومعاذ وأبى عبيدة. روى عنه أبو صالح السمان
وابناه عون وعبد الله بن مالك وأخرج البخارى فى التاريخ من طريق أبى صالح ذكوان
عن مالك الدار أن عمر قال فى قحوط المطر يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه
وأخرجه. ابن أبى خيثمة من هذا الوجه مطولاً قال أصاب الناس قحط فى زمن عمر
فجاء رجل إلى قبر النبى ﷺ فقال يا رسول الله استسق لأمتك فأتاه النبى ﷺ فى
المنام فقال له أتت عمر فقل له إنكم (مسقون) فعليك. (بالكيس) قال فبكى عمر
وقال يارب ما آلو إلا ما عجزت عنه وروينا فى فوائد داود بن عمرو الضبى جمع
البلغوى من طريق عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومى عن مالك الدار قال
دعانى عمر بن الخطاب يوماً فإذا عنده صرة من ذهب فيها أربعمائة دينار فقال
أذهب بهذه الصرة إلى أبى عبيدة فذكر القصة وذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من
التابعين فى أهل المدينة قال روى عن أبى بكر وعمر وكان معروفاً وقال أبو عبيدة ولاء
عمر وكلة عيال عمر فلما قدم عثمان ولاء القسم فسمى مالك الدار وقال إسماعيل
القاضى عن على بن المدينى كان مالك خازناً لعمر).
أقول: فأين هذا من قول الألبانى أن الحافظ يشير إلى تفرد أبى صالح السمان
عن مالك الدار ۱۱۹.

فت النظر إلى الفتح ولسان الميزان

وأما قول الألبانى بأن قول الحافظ:

(بإسناد صحيح من رواية أبى صالح السمان). ليس نصاً فى صحيح جميع السند بل إلى أبى صالح فقط ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبى صالح ولقال رأساً: (عن مالك الدار وإسناده صحيح) ولكنه تعمّد ذلك ليلفت النظر إلى أن هاهنا شيئاً ينبغى النظر فيه.... فكل ذلك خبط وخلط.... وعلينا من النصيحة للمسلمين أن نرشداهم إلى الإطلاع على مقدمة الحافظ ابن حجر التى أسماها (هدى السارى) فإن فيها شيئاً ينبغى النظر فيه فإن الحافظ ابن حجر فى (هدى السارى مقدمة فتح البارى) يقول:

(فإذا تحرّرت هذه الفصول وتقرّرت هذه الأصول افتتحت شرح الكتاب مستعيناً بالفتح الوهاب فأسوق إن شاء الله الباب وحديثه أولاً ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية ثم أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح فى ذلك الحديث من الفوائد المتينة والإسنادية من تَمَمَّات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدّس بسماع ومتابعة سامع من شيخ إخلط قبل ذلك منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة والحسن فيما أورده من ذلك).

أقول: فهذا نص صريح من الحافظ ابن حجر أن ما يورده فى كتابه فتح البارى ويسكت عليه فهو إما صحيح أو حسن.... فكيف يقال أن ما صرح فيه بقول (بإسناد صحيح) لا يعتبر صحيحاً!!! سبحان قاسم العقول!!!

أقول: وأمر ثان لم ينتبه له الألبانى وهو أن الحافظ ابن حجر فى كتابه فتح البارى (٤٠١/١٩) فى باب نظر المرأة إلى الحبشة ونحوه من غير ريبة عند كلامه على حديث أم سلمة المشهور: (أفعمياوان أنتما) قال الحافظ:

(هو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهرى عن نبهان مولى أم سلمة عنها وإسناده قوى وأكثر ما علل به انفراد الزهرى بالرواية عن نبهان وليست بعلة قاذحة فإن من يعرفه الزهرى ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا ترد روايته).

أقول: ولو انتبه الألباني إلى كلام الحافظ ابن حجر هاهنا.... وأنصف.... لكان يجب عليه أن يقول عن خبر مالك الدار أن أكثر ما علل به إنفراد (أبي صالح) بالرواية عن (مالك الدار) وليست بعلة قاذحة فإن من يعرفه (أبو صالح السمان) ويصفه بأنه (خازن عمر) ولم يجرحه أحد لا ترد روايته.

أقول: كيف إذا انضاف إلى ما تقدم أن بعض علماء الجرح والتعديل نصوا على توثيق مالك الدار صراحة وقد روى عنه أربعة ثم هو موثق بمقتضى قواعد بعض أئمة الجرح والتعديل ومصرح بتصحيح إسناد خبره عند غير الحافظ ابن حجر العسقلاني؟ فكيف يشك أحد يدعى صناعة الحديث في صحة إسناد هذا الخبر مع تضافر هذه الوجوه في إثبات صحته؟! فلو كان ظاهر كلام الحافظ ليس نصاً في التصحيح بل محتملاً فيه لكان الواجب حمله على أنه تصحيح لا على غيره كما قال الألباني: (هو يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته).

أقول: وأمر ثالث لم ينتبه له الألباني وهو أن الحافظ بن حجر قال في آخر كتابه لسان الميزان (١٧٣/٧).

(فصل في تجريد الأسماء التي حذفها من الميزان اكتفاء بذكرها في تهذيب الكمال وقد جعلت لها علامات في التهذيب ومن كتبت قبالاته (صح) فهو من تكلم فيه بلا حجة أو صورة (مخ) فهو مختلف فيه والعمل على توثيقه بين (كذا ذلك) فضعيف على اختلاف مراتب الضعف ومن كان منهم زائداً على من اقتصر عليه الذهبي في (الكاشف) ذكرت له ترجمة مختصرة لينتفع بذلك من لم يحصل له تهذيب الكمال وبالله التوفيق).

ثم قال الحافظ في آخر فصل التجريد (٥٤٤/٧):

(آخر التجريد وفائدته أمران:

الأول: الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف في الأصل.

والثاني: الإعانة لمن أراد الكشف عن الراوى فإن رآه في أصلنا فذلك وإن رآه في

هذا. الفصل: فهو إما ثقة وإما مختلف فيه وإما ضعيف فإن أراد الزيادة في حاله نظر في الكاشف.

فإن أراد زيادة بسط نظر في مختصر التهذيب الذي جمعته ففيه كل ما في
تهذيب الكمال للمزّي من شرح حال الرواة وزيادة عليه.

فإن لم يحصل له نسخة منه فتذهيب التهذيب للذهبي فإنه حسن في بابه.
فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور وعلى الله الكريم الاعتماد وعلى
نبيه الصلاة والسلام إلى يوم الميعاد).

أقول: هذه خاتمة كلام الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان).... و (مختصر
التهذيب) الذي يذكره الحافظ هو كتابه المشهور (تهذيب التهذيب) ونص كلام
الحافظ واضح في أن من لم يوجد في (الكاشف) للذهبي وفي (تهذيب التهذيب) فهو
إما ثقة وإما مستور ومالك الدار لم يوجد في (الكاشف) للذهبي ولا في (تهذيب
التهذيب).... فهو إما ثقة وإما مستور.

حكم رواية المستور وبيان أن الألباني قد خالف نهج المحققين في قبولهم لرواية مستور التابعين

قد قبل رواية المستور جمع من المحققين لا سيما إذا كان من مستورى التابعين أما إن كان من الطبقة الأولى من التابعين فلا يكاد يتوقف في قبول روايته أحد من المحققين. والمستور هو المعروف بالعدالة ظاهراً مجهول العدالة باطناً والمستورون قسمان: رواة تقادم العهد بهم ورواة متأخرون فالذين تقادم العهد بهم محتج بهم في كثير من كتب الحديث.... والمتأخرون منهم مختلف فيهم اختلافاً ظاهراً.... قال الإمام النووي في كتابه (التقريب):

(رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً لا تقبل عند الجماهير ورواية المستور وهو عدل الظاهر خفى الباطن يحتج بها بعض من ردّ الأول وهو قول بعض الشافعيين قال الشيخ:

يُشَبَّه أن يكون العمل على هذا في كثير من كتب الحديث في جماعة من الرواة تقادم العهد بهم وتعذرت خبرتهم باطناً).

قال الحافظ السيوطي في (تدريب الراوى) (٣١٦/١):

(رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً) مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه (لا تُقبل عند الجماهير) وقيل تقبل مطلقاً وقيل إن كان من روى عنه فيهم من لا يروى عن غير عدل قبل وإلا فلا (ورواية المستور وهو عدل الظاهر خفى الباطن) أى مجهول العدالة باطناً (لا يحتج بها بعض من ردّ الأول وهو قول بعض الشافعيين) كسليم الرازي قال لأن الإخبار مبنيٌّ على حسن الظن بالراوى ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعدّر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر بخلاف الشهادة فإنها تكون عند الحكام فلا يتعذر عليهم ذلك (قال الشيخ) ابن الصلاح (ويشبه أن يكون العمل على هذا) الرأى (في كثير من كتب الحديث) المشهورة (في جماعة من الرواة تقادم العهد بهم وتعذرت خبرتهم باطناً) وكذا صححه المصنف في شرح المذهب).

أقول والمصنف وهو النووى صححه فى شرح المذهب (٢٧٧/٦) قال:
(و أما العدالة الباطنة (فإن قلنا) يشترط عدلان إشتراطت وإلا فوجهان حكاهما
إمام الحرمين وآخرون قالوا وهما جاريان فى رواية المستور الحديث (والأصح) قبول
رواية المستور).

وقال أيضاً فى شرح المذهب (٤١/٩).
(وأما حديث أم سلمة فرواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده بإسناد صحيح إلا رجلاً
واحداً فإنه مستور والأصح جواز الاحتجاج برواية المستور).
وقال الإمام النووى أيضاً فى شرحه على صحيح مسلم (٢٨/١)
(المجهول أقسام مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ومجهولها باطناً مع وجودها ظاهراً
وهو المستور ومجهول العين. فأما الأول فالجمهور على أنه لا يحتج به وأما الآخرا
فاحتج بهما كثير من المحققين).

وقال الشيخ الإمام الملاء على القارى فى كتابه شرح نخبة الفكر (صفحة ٥١٦) فى
رواية المستور عند قول الحافظ ابن حجر: (وقد قبل روايته جماعة بغير قيد) ما
نصه:

(وقد قبل روايته) أى المستور (جماعة) منهم أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه (بغير
قيد) يعنى بعصر دون عصر ذكره السخاوى وقيل أى بغير قيد التوثيق وعدمه وفيه:
أنه إذا وثق خرج عن كونه مستوراً فلا يتجه قوله بغير قيد).

واختار هذا القول ابن حبان تبعاً للإمام الأعظم إذ العدل عنده من لا يعرف فيه
الجرح قال (أى ابن حبان): والناس فى أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين
منهم ما يوجب القبح ولم يكلف الناس ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم للظاهر قال
تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ ولأن أمر الإخبار مبنى على حسن الظن وإن بعض الظن إثم
ولأنه يكون غالباً عند من يتعذر عليه معرفة العدالة فى الباطن فاقصر فيها على
معرفة ذلك فى الظاهر. (وتفارق الشهادة فإنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم
ذلك فاعتبر فيها العدالة فى الظاهر والباطن).

قال ابن الصلاح: ويُسبَّه أن يكون العمل على هذا الرأى (يعنى الاحتجاج بالمستور)
فى كثير من كتب الحديث المشهورة فى غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم
وتعذرت الخبرة الباطنة بهم - فاكتمى بظاهرهم.

وقيل إنما قبله أبو حنيفة رحمه الله في صدر الإسلام حيث كان الغالب على الناس العدالة فأما اليوم فلا بد من التزكية لغلبة الفسق وبه قال أصحابه أبو يوسف ومحمد. وحاصل الخلاف (يعنى بين أبي حنيفة وصاحبيه): أن المستور من الصحابة والتابعين وأتباعهم يقبل بشهادته ﷺ لهم بقوله: (خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم) وغيرهم لا يقبل إلا بالتوثيق وهو تفصيل حسن انتهى كلام الإمام ملا قارى.

والألبانى يعلم ذلك جميعه لا يخفى عليه فإنه قال في كتاب (ظلال الجنة في تخريج السنة لا بن أبي عاصم) (٢٤/١) عند كلامه على حميد بن عبد الله قال الألبانى:

(وإذا كان كذلك فما حال ابن عبد الله هذا؟ يبدو لى أنه مجهول الحال فقد روى عنه ثقتان آخران عند ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في (الثقات) وذكر له راوياً آخر فقال (٢١/١):

(حميد بن عبد الله المزنى يروى عن أبي كبشة الأنمارى وعبادة بن الصامت روى عنه ابنه عبد الله بن حميد وصفوان بن عمرو وأهل الشام)

وأورد ابنه في ثقات أتباع التابعين (١٤٥/٢) غير أنه سماه عبد الله بن حميد بن عبيد الأنصارى.

وكذلك أورده ابن أبي حاتم (٣٧/٢/٢) ووثقه والله أعلم.

وجملة القول: أن الرجل مستور الحال والنفس تطمئن للاحتجاج بحديث أمثاله من مستورى التابعين وعلى ذلك جرى كثير من المحققين).

فيقال للألبانى فهذا مالك الدار مجهول الحال كما زعمت -وليس كذلك- وترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه أربعة وروى هو عن كبار الصحابة أبي بكر وعمر ومعاذ وأبى عبيدة بن الجراح فلم لم تطمئن نفسك للاحتجاج بحديثه كما اطمأنت للاحتجاج بحديث حميد بن عبد الله؟ ولم تابعت قاعدة المحققين في حديث حميد وخالفتها في خبر مالك الدار؟ وقال الألبانى في سلسلته الصحيحة (٥٥٥/١) عند حديث (اللهم أحيى مسكيناً وأمتى مسكيناً واحشرنى في زمرة المساكين):

(أخرجه عبد بن حميد في "المنتخب من المسند" (٢/١١٠) فقال حدثنى ابن أبي شيبه: حدثنا وكيع عن همام عن قتاده عن أبي عيسى الاسوارى عن أبي سعيد. احبوا

المساكين فإننى سمعت رسول الله ﷺ يقول فى دعائه فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن عندى رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبى عيسى الأسوارى فقد وثقه الطبرانى وابن حبان فذكره فى (الثقات) (٢٧١/١) وروى عنه ثلاثة منهم أحدهم قتادة ولذلك قال البزار: "إنه مشهور".

وقول من قال فيه "مجهول" أو "لم يرو عنه غير قتادة" فبحسب علمه وفوق كل ذى علم عليم فقد جزم فى "التهذيب" أنه روى عنه ثابت البنانى وقاتدة وعاصم الأحول. قلت: وهؤلاء جميعاً ثقات فبهم ترتفع الجهالة العينية وبتوثيق من ذكرنا نزول الجهالة الحالية إن شاء الله تعالى لاسيما وهو تابعى ومن مذهب بعض المحدثين كابن رجب وابن كثير تحسين حديث المستور من التابعين وهذا خير من المستور كما لا يخفى).

أقول: ومن نظر فى مالك الدار وجد أمره خيراً من أمر أبى عيسى الأسوارى فإن كان أبو عيسى الأسوارى خيراً من المستور فمالك الدار أمره خير من أمر أبى عيسى فلم لم تحسن حديثه يا فضيلة الشيخ الألبانى؟ أم لأنه روى خبراً يخالف مذهبك فأنت تحسن وتضعف بحسب مشتراك نعوذ بالله من متابعة الهوى!!!.

أقول: ومذهب ابن القيم أن المستورين من التابعين يحتج بهم ولا سيما التابعين من أهل المدينة ولا سيما فى السنن التى تشدد حاجة الناس إليها وأن من مذهبه أن رواية العدل عن غيره تعديل له ما لم يعلم فيه جرح.

قال ابن القيم فى زاد المعاد (١٨٠/٥).

(فى سنن أبى داود: من حديث عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما طلق عبداً يزيد أبو ركانة زوجته أم ركانة ونكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبى ﷺ فقالت ما يغنى عنى إلا كما تغنى هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرق بينى وبينه فأخذت النبى ﷺ حمية فذكر الحديث. وفيه أنه ﷺ قال له: "طلقها" ففعل ثم قال "راجع امرأتك أم ركانة" فقال إني طلقته ثلاثاً يا رسول الله قال: (قد علمت؟ أرجعها) وتلا ﴿يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾.

ولا علة لهذا الحديث إلا رواية ابن جريج له عن بعض بنى أبى رافع وهو مجهول ولكن هو تابعى وابن جريج من الإئمة الثقات العدول ورواية العدل عن غيره تعديل له ما لم يعلم فيه جرح ولم يكن الكذب ظاهراً فى التابعين ولا سيما من أهل المدينة ولا

سيما موالى رسول الله ﷺ ولا سيما مثل هذه السنة التى تشتد حاجة الناس إليها ولا يُظنُّ بأبن جريج أنه حملها عن كذاب ولا عن غير ثقة عنده ولم يبيِّن حاله).
أقول: ومالك الدَّار من كبار التابعين من أهل المدينة فى الطبقة الأولى منهم وقد روى عنه أئمة ثقات عدول ولم يعلم فيه جرح فكان ذلك تعديلاً له على مذهب ابن القيم رحمه الله.... فإنه لا يُظنُّ بأبى صالح أن يحمل مثل هذا الخبر عن كذاب ولا عن غير ثقة عنده لم يبيِّن حاله فثبتت بذلك القصة وتَمَّ الإحتجاج على الألبانى.
قال الإمام الفقيه الأصولى النظَّار أبو بكر السرخسى فى كتابه أصول السرخسى (٣٥٢/١):

(المجهول من القرون الثلاثة عدل بتعديل صاحب الشرع إياه ما لم يتبيَّن منه ما يزيل عدالته فيكون خبره حجة على الوجه الذى قررنا).
أقول: وتعديل صاحب الشرع الذى يحتج به السرخسى هو قوله ﷺ:
(خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) ومالك الدَّار من هذه القرون الثلاثة بل له إدراك فإنه روى عن أبى بكر وعمر ولم يتبيَّن منه ما يزيل عدالته فإنه لم يذكر بجرح فيكون خبره حجة على مقتضى قاعدة السرخسى.

فى بيان عدم التزام الألبانى للقواعد التى يضعها هو بنفسه

من جملة القواعد التى قعدها الألبانى فى غير موضع من كتبه أن الراوى إذا كان تابعياً وروى عنه جمع ثلاثة فما فوق وكان من دونهم ثقات أن حديثه مقبول وحسن والنفس تطمئن لثبوته ولنضرب لذلك أمثلة:-

(١) قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٣٨٦/٣) عند كلامه على حديث (إذا كانت الفتنة بين المسلمين فاتخذ سيفاً من خشب):
قال الألبانى:

(أخرجه الترمذى (رقم ٢٢٠٤) وابن ماجه (٣٩٦٠) واللفظ له وأحمد (٦٩/٥) و (٣٩٣/٦) والطبرانى فى "الكبير" (٤٤/١) من طرق ثلاثة عن عديسة بنت أهبان قالت: (لما جاء على بن أبى طالب ههنا (البصرة) دخل على أبى، فقال: يا أبا مسلم ألا تعيننى على هؤلاء القوم؟ قال: بلى، قال فدعى جارية له فقال: يا جارية أخرجى سيفى، قال: فأخرجته فسلّ منه قدر شبر فإذا هو خشب! فقال: إنّ خليلى وابن عمّك عهد إلىّ: إذا كانت... (الحديث) فإن شئت خرجت معك، قال: لا حاجة لى فيك، ولا فى سيفك).

وقال الترمذى: (حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عبيد). قلت: وهو ثقة، وقد تابعه اثنان آخران كما تقدمت الإشارة إليه وهما عبد الكبير ابن الحكم الغفارى وأبو عمر القاسمى.

وعديسة لم يوثّقها أحد فيما علمت، لكنها تابعة وابنة صحابى، وقد روى عنها ثلاثة كما تقدم، فالنفس تطمئن لثبوت حديثها. فلا جرم حسنه الترمذى. والله أعلم.

(٢) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٢٥٣/٣) عن حديث:
(طوبى لمن رأى، وطوبى لمن رأى من رأى وطوبى لمن رأى من رأى من رأى وأمن
بى):

قال الألبانى:

(قال الطبرانى عنه: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن عرق اليحصبى عن عبد الله بن بسر به.

قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله معروفون غير اليحصبى هذا فقد ترجمه ابن أبى حاتم (٣١٦/٢/٣) برواية جماعة عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً والظاهر أنه وثقه ابن حبان يدل عليه كلام الهيثمى السابق والله أعلم).

أقول: توثيق ابن حبان مما لا يعتد به الألبانى فإنه قد صرح فى غير موضع من كتبه بأن ابن حبان يوثق المجاهيل.

(٣) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٥٢٥/٤) عند حديث: (إن شهداء الله فى الأرض أمناء الله فى الأرض فى خلقه قتلوا أو ماتوا).

(أخرجه أحمد (٢٠٠/٤) ثنا أبو اليمان قال: ثنا إسماعيل بن عياش عن محمد بن زياد الألهانى قال:

ذكر عند أبى عنبه الخولانى الشهداء فذكروا له المبطون والمطعون والنفساء فغضب أبو عنبه وقال: حدثنا أصحاب نبينا عن نبينا ﷺ أنه قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات معروفون غير أبى عنبه الخولانى قال ابن أبى حاتم (٤١٨/٢/٤-٤١٩).

"ليست له صحبة وهو من الطبقة الأولى من تابعى أهل الشام".

ثم ذكر أنه روى عنه جماعة من الثقات غير الألهانى، لكن ذكره غيره فى الصحابة ورجح الحافظ فى "الإصابة" قول أحمد بن محسن بن عيسى "أدرك الجاهلية وعاش إلى خلافة عبد الملك وكان ممن أسلم على يد معاذ والنبي ﷺ (حى

أقول: وكذلك مالك الدار فهو من الطبقة الأولى من تابعى أهل المدينة وكان خازناً لعمر فلم لم يعامله الألبانى معاملته لأهل الطبقة الأولى من تابعى أهل الشام.

(٤) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٤١٦/٢) عند حديث (دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم):

(أخرجه أبو داود (٢١٠/٢) من طريق السيبانى عن أبى سكينه رجل من المحررين عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه قال: فذكره وأخرجه النسائى (٦٤/٢-٦٥) فى حديث طويل.

قلت: وهذا إسناد لا بأس به فى الشواهد رجاله كلهم ثقات غير أبى سكينه هذا قال الحافظ فى "التقريب".

"قل اسممه محلم مختلف فى صحبته".

قلت: إذا لم تثبت صحبته فهو تابعى مستور روى عنه ثلاثة فالحديث شاهد حسن.

(٥) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٣١٣/٢) عند كلامه على الحديث الذى

أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه عن عائشة.

(إن اليهود قوم حُسدٍ وإنهم لا يحسدوننا على شئٍ كما يحسدوننا على السلام

وعلى آمين).

قال الألبانى:

(وللحديث طريق أخرى يرويه حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن قيس عن

محمد بن الأشعث عن عائشة قالت:

(بينما أنا عند النبىِّ ﷺ إذ استأذن رجل من اليهود) الحديث بتمامه نحوه وأتم

منه إلا أنه لم يذكر الحسد على السلام ولفظه:

(لا يحسدوننا على شئٍ كما يحسدوننا على يوم الجمعة التى هدانا الله وضلُّوا

عنها وعلى القبلة التى هدانا الله لها وضلُّوا عنها وعلى قولنا خلف الإمام: آمين)

(وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال مسلم غير محمد بن الأشعث وقد وثقه ابن

حبان وروى عنه جماعة وهو تابعى كبير).

أقول: وكذلك مالك الدار تابعى كبير وروى عنه جماعة ووثقه ابن حبان كما سوف

ترى مع أن الألبانى لا يعتد بتوثيق ابن حبان فلم لم يحكم لهذا الإسناد بأنه جيد مع

توفر سائر الشروط الموجودة فى حديث محمد الأشعث بن قيس.

(٦) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٦٣٨/١) عند كلامه على حديث

(أحضروا الذكر وأدنوا من الإمام فإن الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر فى الجنة وإن

دخلها):

(أخرجه أبو داود (١١٩٨) والحاكم (٢٨٩/١) وعنهما البيهقى (٢٣٨/٣) وأحمد

(١١/٥) من طريق معاذ بن هشام قال: وجدت فى كتاب أبى بخط يده - ولم أسمعه

منه: قال قتادة: عن يحيى بن مالك عن سمرة بن جندب أن نبى الله ﷺ قال: فذكره

وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم) ووافقه الذهبى كذا قالوا ويحيى بن مالك

هذا قد أغفله كل من صنّف فى رجال الستة فيما علمنا فليس هو فى "التذهيب" ولا

فى "التقريب" ولا فى (التذهيب) نعم ترجمه ابن أبى حاتم فقال (١٩٠/٢/٤):

(يحيى بن مالك أبو أيوب الأزدي العتكي البصري المراغي قبيلة من العرب روى عن عبد الله بن عمرو وأبي هريرة وابن عباس وسمرة بن جندب وجويرية مات في ولاية الحجاج).

(روى عنه قتادة وأبو عمران الجوني وأبو الواصل عبد الحميد بن واصل).
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وأورده ابن حبان في الثقات (٢٥٦/١) وقال: (من أهل البصرة يروى عن عبد الله بن عمر روى عنه قتادة مات أبو أيوب في ولاية الحجاج).

قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى لتابعيته ورواية جماعة من الثقات عنه مع تصحيح الحاكم والذهبي لحديثه والله أعلم.

أقول: وكذلك مالك الدار ينبغي أن يقال فيه (فمثله حسن الحديث إنشاء الله تعالى لتابعيته ورواية جماعة من الثقات عنه).
وأما توثيق ابن حبان فمما لا يعتد به الألباني على أن مالك الدار قد وثقه ابن حبان أيضاً كما ستري فكان ماذا؟

(٧) وقال الألباني في كتابه (ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة) لأبن أبي عاصم (٤٦٨/٢) قال ابن أبي عاصم حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا إسماعيل ابن عياش عن عقيل بن مدرك عن لقمان بن عامر عن أبي راشد الجرائي عن عبادة بن الصامت أنه قام فيهم عند كنيسة معاوية فحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

(من عبد الله لا يشرك به شيئاً وأقام الصلاة وآتى الزكاة وسمع وأطاع فإن الله يدخله من أى أبواب الجنة شاء وإن لها ثمانية أبواب ومن عبد الله لا يشرك به شيئاً وآتى الزكاة وسمع وعصى فإن الله من أمره على الخيار (إن شاء رحمه وإن شاء عذبه).

قال الألباني: (إسناده حسن رجاله ثقات غير عقيل بن مدرك وقد وثقه ابن حبان وروى عنه ثقتان آخران).

أقول: الألباني لا يعتد بتوثيق ابن حبان لأنه بحسب نظره يوثق المجاهيل على أن مالك الدار قد وثقه ابن حبان وروى عنه أربعة فلماذا لم يجعل الألباني إسناده خبره حسناً أم إنها متابعة الهوى؟

(٨) وقال الألبانى فى كتاب (ظلال الجنة فى تخريج كتاب السنة) لابن أبى عاصم (٤٧٦/٢) عند حديث:

(ثنا أبو بكر ثنا وكيع عن حماد بن نجيح عن أبى التياح عن أبى حيرة قال سمعت علياً يقول: يهلك فى رجلان مفرط فى حبى ومفرط فى بغضى).

قال الألبانى: (إسناده حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير حماد بن نجيح وهو الاسكافى السدوسى وهو ثقة واسم أبى حيرة شيحة بن عبد الله الضبعى روى عنه جماعة ذكرهم فى (الجرح والتعديل) (٣٨٩/١/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وروى عنه عنبسة القطان أيضاً كما فى "الكنى" للدولابى (١٤٣/١) أسند إلى على حديثين آخرين).

أقول: أبو حيرة الضبعى هذا روى عنه أربعة: شبيل بن عذرة وجعفر بن سليمان وأمه وأخت أبى حيرة وأما هو فقد روى عن على وابن عباس هذا ما ذكر ابن أبى حاتم فى كتابه الجرح والتعديل ومالك الدار روى عنه ثقات كبار مشهورون منهم أبو صالح السمان وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومى وكذا روى عنه أبناؤه عون وعبد الله وروى مالك عن أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وأبى عبيدة بن الجراح وهو - أى مالك - تابعى كبير من الطبقة الأولى من تابعى أهل المدينة وكان معروفاً كما قال ابن سعد وكان خازناً لعمر وله إدراك كما قال الحافظ ابن حجر أفمثل هذا يضعف خبره!!! ويحسن إسناده خبر رواه أبو حيرة الضبعى!! وهو دون مالك الدار بمراحل!!! ألا يعرف الناس معنى الإنصاف وقد قال صلى الله عليه وسلم (أنزلوا الناس منازلهم).

(٩) وقال الألبانى فى ظلال الجنة فى تخريج كتاب السنة (٣٧٠/٢) حديث:

ثنا محمد بن عسكر ثنا عثمان بن صالح عن بكر بن مضر حدثنى جعفر بن ربيعة عن صالح ابن خباب الديلى عن عطاء بن أبى رباح عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ:

وأنا أول شافع ومشفع ولا فخر.

قال الألبانى:-

(حديث صحيح ورجالته ثقات غير صالح بن خباب الديلى وقد ذكره ابن أبى حاتم (٤٠٠/١/٢) برواية ابن لهيعة أيضاً ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وهو صالح بن

عطاء ابن خباب كما حققه الشيخ اليماني في تعليقه عليه وأفاد أنه كذلك في (تاريخ البخاري) و(ثقات ابن حبان) ويؤيده أنه كذلك في رواية الدارمي الآتية:

وشيخ المصنّف محمد بن عسكر لم أجد له ترجمة وقد توبع فقال الدارمي (٢٧/١): أخبرنا عبد الله بن عبد الحكم المصري ثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن صالح - وهو ابن عطاء ابن خباب مولى بني الديل - به).

أقول: متابعة الدارمي لا تفيد شيئاً فإنّ علة الحديث هو صالح بن خباب ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً فعلى قاعدة الألباني هو مجهول وأما توثيق ابن حبان فلا يعتد به الألباني على أنّ صالح بن خباب قد روى عنه أثنان أحدهما ثقة وهو جعفر بن ربيعة والآخر ضعيف وهو ابن لهيعة ومالك الدار روى عنه ثقتان كبيران أبو صالح السمان وعبد الرحمن بن سعيد المخزومي ووثّقه ابن حبان وذكره البخاري في تاريخه فكيف لا يكون خبره مقبولاً عند الألباني وقد قبل خبر صالح بن خباب!!!

(١٠) قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٢٦/٥) عند كلامه على حديث: (أيها الناس: لا تشكوا علياً فوالله إنه لأحسن في ذات الله - أو في سبيل الله - من أن يُشكى).

أخرجه ابن إسحاق في "السيرة" (٢٥٠/٤) ابن هشام) ومن طريقه أحمد (٨٦/٣): حدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب - وكانت عند أبي سعيد الخدري - عن أبي سعيد الخدري قال:

اشتكى الناس علياً رضوان الله عليه فقام رسول الله ﷺ فينا خطيباً فسمعتة يقول: فذكره وليس في "المسند" قوله: "من أن يشتكى" قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات معروفون غير زينب بنت كعب فقال في "التجريد": (صحابية تزوّجها أبو سعيد الخدري).

قال الحافظ في "الإصابة" بعد أن عزاه للتجريد: (وكان سلفه فيه أبو إسحاق بن الأمين فإنه ذكرها في ذيله على (الاستيعاب) وكذا ذكرها ابن فتحون وذكرها غيرهما في التابعين وروايتها عن زوجها أبي سعيد وأخته الفريفة في (السنن الأربعة) و(مسند أحمد) روى عنها ابنا أخوها سعد بن إسحاق

وسليمان بن محمد ابني كعب بن عجرة. وذكرها ابن حبان في "الثقات".
قلت: وذكرها الذهبي في "فصل النسوة المجهولات" في آخر "الميزان" وقال
الحافظ في "التقريب": مقبولة، من الثانية ويقال: لها صحبة".

قلت: وإبنا أخويها سعد وسليمان ثقتان وقد روى عنها فهى على ما تقتضيه
القواعد الحديثية مجهولة الحال. إن لم تثبت صحبتها فمثلا مما يطمئن القلب
لحديثها. والله أعلم).

أقول: انظروا إلى محدث الديار الشامية يحكم على مالك الدار التابعي الكبير
بأنه مجهول (على ما تقتضيه القواعد الحديثية) عنده ثم لم يطمئن قلبه لحديثه كما
إطمأن قلبه لحديث زينب بنت كعب... نسأل الله العافية.

(١١) قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٤٣/٥) عند كلامه على حديث:-
(الذي لا ينام حتى يوتر حازم).

(أخرجه أحمد (١٧٠/١) عن ابن إسحاق: حدثني محمد بن عبد الرحمن بن عبد
الله بن الحصين أنه حدث عن سعد بن أبي وقاص:
(أنه كان يصلي العشاء الآخرة في مسجد رسول الله ﷺ، ثم يوتر بواحدة لا يزيد
عليها، فيقال له: أتوتر بواحدة لا تزيد عليها يا أبا إسحاق؟ فيقول: نعم أنى سمعت
رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: ورجاله ثقات غير ابن الحصين هذا، فأورده ابن أبي حاتم (٣١٧/٢/٣) من
رواية ابن إسحاق فقط عنه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في
"الثقات" على ما قال الحافظ في "التعجيل" ولكنى لم أره في التابعين منهم في
النسخة المطبوعة في الهند والله أعلم.

ثم رأيت أنه أورده في "أتباع التابعين" (٤١٣/٧)، وقال:

"روى عنه محمد بن إسحاق وكان صوّماً قوّاماً. إلا أن الحديث صحيح)

أقول: يا سبحان الله!!! يصحّ حديث راوٍ من أتباع التابعين لم يذكر فيه ابن أبي
حاتم جرحاً ولا تعديلاً ولا روى عنه غير محمد بن إسحاق ولا يصحّ خبر مالك
الدار وهو من أكابر التابعين وذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه أبو صالح السمان
الثقة المتفق على جلالته!!!

(١٢) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢٩٤/٥) عند كلامه على حديث:-
(أجتنبوا الكبائر السبع، فسكت الناس فلم يتكلم أحد فقال: ألا تسألونى عنهن؟
الشرك بالله وقتل النفس والفرار من الزحف وأكل مال اليتيم وأكل الربا وقذف
المحصنات والتعرب بعد الهجرة).

أخرجه الطبرانى فى (المعجم الكبير (٥٦٣٦/١٢٤/٦): حدثنا أحمد بن رشدين:
ثنا عمرو بن خالد الحرانى: ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن محمد بن سهل
بن أبى حثمة عن أبيه قال سمعت النبى ﷺ على المنبر يقول: فذكره.
قلت: وهذا إسناد ضعيف لضعف أحمد بن رشدين وكذا ابن لهيعة وأشار الهيثمى
فى (المجمع) (١٠٣/١) إلى إعلاله به. وأقول:

لكنه لم يتفرد به، فقد قال البخارى فى "التاريخ الكبير" (١٠٧/١/١): قال: أنا
إسحاق: عن عبدة سمع ابن إسحاق عن محمد بن سهل بن أبى حثمة سمع أباه:
سمع علياً: (الكبائر سبع، وقال الوليد بن كثير: حدثنى محمد بن سهل بن أبى حثمة
مثله).

ذكره فى ترجمة محمد بن سهل هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وقد كشفت
لنا هاتان الروايتان عند البخارى أن فى رواية الطبرانى علة أخرى وهى أن الحديث
من مسند على وليس من مسند سهل بن أبى حثمة، فإنه رواه عن على فى الروايتين
وهما أصح من رواية ابن لهيعة كما هو ظاهر.

وإذا عرفت ما سبق، فالحديث قوى لا علة له إلا إن تمسك أو حاول أحد
إعلاله بمحمد بن سهل، لكن قد روى عنه أولئك الثلاثة: يزيد بن أبى حبيب ومحمد
بن إسحاق والوليد بن كثير وهو أبو محمد المدنى وكلهم ثقة ويضم إليهم أبو عفيذ
الأنصارى والحجاج بن أرطاة عند ابن أبى حاتم (٢٧٧/٢/٣) ولم يذكر أيضاً فيه
جرحاً ولا تعديلاً بيد أنه إذا لوحظ أنه تابعى وقد روى عنه هؤلاء الخمسة زد على
ذلك أن ابن حبان ذكره فى "الثقات" (٢٣٨/٣) فالنفس مطمئن للإحتجاج بحديث مثله
وعلى ذلك جرى عمل كثير من المحققين ولا سيما إذا كان لحديثه شاهد كهذا
الحديث على ما سأليناه فلا جرم أن الحافظ ابن حجر سكت عليه فى "الفتح"
(١٨٢/١٢).

أقول: وخبر مالك فى قحوط المطر ذكره البخارى (فى ترجمة مالك الدار هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً..... وإذا عرفت ما سبق فالحديث قوى ولا علة له إلا إن تمسك أو حاول أحد (مثل الألبانى) إعلاله بمالك الدار لكن قد روى عنه أولئك الثلاثة: أبو صالح السمان وعبد الرحمن بن سعيد المخزومى وعبد الله بن مالك وكلهم ثقة ويضم إليهم عون بن مالك عند محمد بن سعد فى الطبقات (٣٠٩/٣) ولم يذكر ابن أبى حاتم أيضاً فيه جرحاً ولا تعديلاً بيد أنه إذا لوحظ أنه تابعى وقد روى عنه هؤلاء الأربعة زد على ذلك أن ابن حبان ذكره فى "الثقات" (٣٨٤/٥) فالنفس تطمئن للاحتجاج بحديث مثله وعلى ذلك جرى عمل كثير من المحققين... فلا جرم أن الحافظ ابن حجر صحح إسناده فى الفتح (٣٩٧/٢).

(١٣) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢٨٥/٥) عند كلامه على الحديث:-
(ومن أخذ السبع الأول من القرآن فهو حبر) أخرجه أحمد (٧٣/٦ و ٨٢) وابن نصر فى "قيام الليل" (ص ٦٩) والطحاوى فى "مشكل الآثار" (١٥٤/١٥٣/٢) والحاكم (٥٦٤/١) والواحدى فى "الوسيط" (٢/١٢٣/٢) والخطيب (١٠٨/١٠) من طريق عمرو بن أبى عمر مولى المطلب عن حبيب بن هند الأسلمى عن عروة بن الزبير عن عائشة مرفوعاً. وقال الحاكم: (صحيح الإسناد) ووافقه الذهبى.
وأقول: حبيب بن هند قال ابن أبى حاتم (١١٠/٢/١).

"روى عن عبد الله بن أبى بكر وعمرو بن عمرو بن حرملة).
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك صنع البخارى (٣٢٧/٢/١) وذكره ابن حبان فى "الثقات" (٤١/٤ او ١٧٧/٦) فالحديث حسن أو قريب منه والله أعلم).
أقول: وكذلك، مالك الدار، وهو أعلى طبقة من حبيب بن هند - وروى عنه ثلاثة بل أربعة وترجمه ابن أبى حاتم (ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وكذلك صنع البخارى وذكره ابن حبان فى الثقات فالحديث حسن أو قريب منه والله أعلم).
(١٤) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٣٥٤/٥) عند كلامه على حديث: (مثل المؤمن مثل السنبلة تميل أحياناً وتقوم أحياناً).

ورد من حديث أنس وأبى هريرة:

١- أما حديث أنس فله عن طرق: الأولى: عن ثابت عنه مرفوعاً.

٢- أخرجه أبو يعلى (٨٣١/٢) وعنه الضياء فى "المختارة" (ق ٢/٤٩) والبزار فى

"مسنده" (ص ٨٢ - زائدة) والبغوى "فى حديث هدية بن خالد" (٢/٢٤٦/١) والرامهرمزي فى "الأمثال" (٢/٦٢) عن هدية بن خالد: ثنا عبيد بن مسلم صاحب السابري عنه.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبيد هذا فترجمه ابن أبى حاتم (٣/١/٣) برواية أبى عاصم النبيل أيضاً وأحمد بن زياد بن سيار السيارى عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وهو على شرط ابن حبان فاعلّه فى "ثقاته" ثم طبع الكتاب وهو فيه (١٥٨/٧) برواية التبوذكى موسى بن إسماعيل فهؤلاء ثقات ثلاثة رووا عنه: هذا، والنبيل، وهدية).

أقول: جود الألبانى هذا الإسناد مع أن عبيد بن مسلم ترجمه ابن أبى حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ورواية ثقتين عنه لا تُخرجه من جهالة الحال - حسب رأى الألبانى - والإسناد مجود قبل إكتشاف الألبانى للراوى الثالث - التبوذكى وتوثيق ابن حبان لا يعتد به - عند الألبانى - لأنه يوثق المجاهيل.

أقول: إسناد خبر مالك الدار خير من هذا الإسناد فلماذا لم يحكم له الألبانى بأنه إسناد جيد؟!!!

(١٥) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٦٦/٥) عند كلامه على حديث: -
(كلُّ مال النبى ﷺ صدقة، إلّا ما أطعمه أهله وكساهم إنّا لا نُورث).

أخرجه أبو داود (٢٩٧٥) والترمذى فى "الشمائل" (رقم ٢٨٣) من طريق أبى البخترى قال: (سمعت حديثاً من رجل فأعجبني، فقلت: أكتبه لى فأتى به مكتوباً مذبراً:

دخل العباس وعلى على عمر، وعنده طلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد وهما يختصمان، فقال عمر لطلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد: ألم تعلموا أن رسول الله ﷺ قال: (فذكره) قالوا: بلى، قال فكان: رسول الله ﷺ ينفق من ماله على أهله ويتصدق بفضله ثم توفى رسول الله ﷺ فوليها أبو بكر سنتين فكان يصنع الذى كان يصنع رسول الله ﷺ ثم ذكر شيئاً من حديث مالك بن أوس).

قلت: وهذا إسناد رجاله كلّهم ثقات رجال البخارى، غير الرجل الذى لم يُسم، والظاهر أنه صحابى أو تابعى كبير فمثله حديثه مقبول، ولا سيما إذا كان فى الشواهد).

أقول: وكذلك مالك الدار تابعى كبير روى عن أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب فلماذا لم يكن حديثه مقبولاً أيها الألبانى!!!

(تنبيه): من أين للألبانى أن الرجل الذى لم يُسمَّ (الظاهر أنه صحابى أو تابعى كبير)!!! هل كل من حكى حكاية عن عمر بن الخطاب يعتبر صحابياً أو تابعياً كبيراً!!!

يا سبحان الله!!!

وعلى كل حال فإن مالك الدار قد ثبت سماعه عن عمر بن الخطاب فهو تابعى كبير أيضاً - يقيناً لا ظناً.

(١٦) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢١٨/٥) عند كلامه على حديث:-

(ليس على ولد الزنا من وزر أبويه شئ "ولا تزر وازرة وزر أخرى")

أخرجه الحاكم (١٠٠/٤) عن محمد بن غالب: ثنا جعفر بن محمد بن جعفر المدائنى. ثنا عباد بن العوام عن سفيان الثورى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وقال: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبى فقال "صحيح وصحَّ ضده" قلت "أما أنه صحيح ففيه عندى نظر فإن المدائنى هذا ترجمه الخطيب فى تاريخه" (١٧٥/٥) فقال:

"روى عنه محمد بن غالب التتمام وغيره بلغنى أنه مات سنة ٢٥٩هـ"

فلم يوثقه، ولا حكاه عن غيره، فمثله يبعد تصحيح حديثه.

نعم، يمكن القول بتحسين حديثه حماً على الستر ولا سيما أن الحديث موافق للقرآن كما هو ظاهر. والله أعلم).

أقول: فإذا كان يمكن تحسين حديث المدائنى (حماً على الستر) مع أنه لم يوثقه

أحد ومع كونه من طبقة تابعى التابعين (متوفى سنة ٢٥٩هـ) بعد أن فشا الكذب وبعد أن ركب الناس الصعب والذلول كما هو مذكور فى مقدمة مسلم فى الصحيح، فلماذا لم يمكن تحسين خبر مالك الدار (حماً على الستر) مع كونه من طبقة كبار التابعين قبل أن يفشوا الكذب وقبل أن يركب الناس الصعب والذلول!!!

(تنبيه) قول الألبانى:

(لا سيما أن الحديث موافق للقرآن كما هو ظاهر)

أقول: ما المقصود من هذا؟! فإن كثيراً من الأحاديث الموضوعة موافقة للقرآن كما هو ظاهر لمن أطلع عليها!!! ومع ذلك فلم يجعل أهل العلم هذا مرجحاً من مرجحات التصحيح.

(١٧) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٣٤٠/٥) عند كلامه على حديث:-
(ما من القلوب قلب إلا وله سحابة كسحابة القمر بينا القمر مضئ إذ علتة سحابه فأظلم إذ تجلت عنه فأضاء).

(رواه أبو الطيب الحورانى فى "جزئه" (١/٧٠) وأبو نعيم فى "الحليه" (١٩٦/٢) والديلمى (٩-٨/٤) عن محمد بن عبد الله بن أبى حماد القطان: ثنا عبد الرحمن بن مغراء عن الأزهر بن عبد الله الأودى عن محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن على بن أبى طالب مرفوعاً وقال أبو نعيم: "حديث غريب تفرد به عبد الرحمن بن مغراء عن أزهر".

قلت: وكلاهما صدوق وكذلك من فوقه.
وأما القطان فقد روى عنه جماعة من الثقات منهم أبو داود فى "المراسيل" والنسائى خارج "السنن" وكان أحمد يكرمه فهو مستور وقال الحافظ: "مقبول"
قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله ولا سيما وفى كلام أبى نعيم المتقدم إشارة إلى أنه لم يتفرد به. والله أعلم).

أقول: أنظر إلى الألبانى يُحسن حديثاً من رواية مستور عن صدوق يغرب عن صدوق!!! مع أنه يأبى تحسين خبر يرويه ثقة عن ثقة عن مستور!!! ومن لم يعجب من هذا الصنيع فمن أى شئ يعجب!!! وإشارة أبى نعيم لا وجود لها إلا فى خيال الألبانى بل صريح عبارته (تفرد به عبد الرحمن بن مغراء عن أزهر).

(١٨) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٥٤٦/٥) عند كلامه على حديث:-
(لا تخيفوا أنفسكم بعد أمنها قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: الدين).

أخرجه البخارى فى "التاريخ" (٤٣٠/٢/٣) وأحمد (١٤٦/٤ و ١٥٤) وعباس الترقفى فى "حديثه" (ق ١/٤٨) وأبو يعلى فى "مسنده" (١/٩٨) والطبرانى فى "الكبير" (ق ١/٥٩ - المنتقى منه) والضياء المقدسى فى "المنتقى من حديث أبى نعيم الأزهرى" (١/٢٨٣) عن بكر بن عمرو المعافى: ثنا شعيب بن زرعة المعافى: أنه سمع عقبة بن عامر يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال الشيخين غير شعيب بن زرعة، أورده ابن أبي حاتم (٣٤٦/١/٢) برواية أبي قبيل المعافري أيضاً ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وزاد الحافظ في "التعجيل" في الرواة عنه يزيد بن أبي حبيب وعبد الكريم ابن الحارث فهؤلاء أربعة من الثقات رووا عنه فهو معروف وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٥٦/٤).

أقول: هذا مالك الدار أورده بن أبي حاتم برواية أبي صالح السمان ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وزاد الحافظ في "الاصابة" في الرواة عنه عون وعبد الله ابنا مالك وعبد الرحمن بن سعيد المخزومي فهؤلاء أربعة من الثقة رووا عنه فهو معروف وقد ذكره ابن حبان في الثقات.

(١٩) قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٧/٥) عند كلامه على حديث:-
(كل مخمر خمر، وكل مسكر حرام، ومن شرب مسكراً بُخست صلواته أربعين صباحاً، فإن تاب تاب الله عليه فإن عاد الرابعة كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال قيل: وما طينة الخبال؟ قال: صديد أهل النار ومن سقاه صغيراً لا يعرف حلاله من حرامه كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال).
أخرجه أبو داود (٣٦٨٠) ومن طريقه البيهقي (٢٨٨/٨) عن إبراهيم بن عمر الصنعاني قال: سمعت النعمان يقول: عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات والنعمان هذا هو ابن أبي شيبة عبيد الصنعاني وهو ثقة بلا خلاف، ومثله إبراهيم بن عمر الصنعاني.

(تنبيه): زاد محقق سنن أبي داود الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد بعد قوله: "النعمان" زيادة (بن بشير) وهي خطأ منه ذهب وهله إلى أنه الصحابي المعروف "النعمان بن بشير" وإنما هو ابن أبي شيبة كما ذكرنا وهو تابع تابعي.

وكذلك وهل بعضهم فكتب على اسم إبراهيم بن عمر الصنعاني من النسخة التي نقلت عنها من "سنن أبي داود" نسخة المكتبة الظاهرية، كتب عليه: "مجهول وهو خطأ، سببه أنه ظن أنه الذي روى عنه الترمذي إبراهيم بن عمر الصنعاني وهذا آخر متأخر عن الأول وهو مستور كما في "التقريب" فاقتضى التنبيه بدون تشهير!

أقول: قول الألباني:

(النعمان هذا هو ابن أبي شيبة عبيد الصنعاني وهو ثقة بلا خلاف ومثله إبراهيم

بن عمر الصنعاني) يدل على أحد هذين المعنيين:

(أ) أن إبراهيم بن عمر الصنعاني ثقة بلا خلاف لأنه مثل عبيد الصنعاني.

(ب) أن إبراهيم بن عمر الصنعاني ثقة فقط.

والمعنى الأول: باطل لأن "الثقة بلا خلاف" لا يقال فيه (هو مستور) والمعنى الثاني:

متوجه على الألباني ولازم له.

وإذا كان إبراهيم بن عمر الصنعاني وهو مستور يروى عن تابع تابعي (النعمان بن أبي شيبه) وهو ثقة مثل النعمان أو ثقة بلا خلاف فيلزم الألباني أن المستور من تابع التابعين عنده ثقة فيقال للألباني: فكيف تجعل مالك الدار مجهولاً وتحكم على إسناد هو فيه بالضعف!!! مع كون مالك الدار مستوراً من الطبقة الأولى من التابعين!! من أهل المدينة!!! فهو خير من إبراهيم بن عمر الصنعاني مستور من تابع التابعين!! من أهل صنعاء!!! أضف إلى ذلك أن إبراهيم بن عمر روى عنه ثقتان كما هو مذكور في تهذيب التهذيب (١٤٨/١) للحافظ ابن حجر وأما مالك الدار فقد روى عنه أربعة كما هو مذكور في الإصابة (٤٦١/٣) للحافظ ابن حجر وكما في تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي في وفيات ٦١-٨١هـ) (ص ٢٢٤).

فأى علم عند من يُضعف إسناداً فيه مالك الدار ويصحح إسناداً فيه إبراهيم بن

عمر الصنعاني!!!

(٢٠) قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٠٩/٥) عند كلامه على حديث:-

(ليتمنين أقوام لو أكثروا من السيئات، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: الذين بدل الله

سيئاتهم حسنات).

أخرجه الحاكم (٢٥٢/٤) عن أبي العنبيسي عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره وقال:

"أبو العنبيس هذا سعيد بن كثير، وإسناده صحيح" ووافقه الذهبي.

قلت: ورجاله ثقات معروفون، غير والد أبي العنبيس واسمه كثير بن عبيد التيمي،

رضيع عائشة رضي الله عنها لم يوثقه غير ابن حبان لكنه روى عنه جمع من الثقات،

وصحح له الحاكم (١٠/٤) حديثاً آخر يأتي برقم (٢٢٥٥) ووافقه الذهبي أيضاً، فهو

حسن الحديث إن شاء الله تعالى. ولعلّه لذلك قال المناوي في "التيسير" وإسناده

حسن."

أقول:

أولاً: أن مالك الدار - مثل والد أبي العنيس - روى عنه جمع من الثقات ووثقه ابن حبان (فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى) و(هذا إسناد جيد).

ثانياً: أن الألباني يقول ولا يدرى ما يقول!!! فإن والد أبي العنيس قد وثقه ابن حبان والحاكم والذهبي!!! ومع ذلك تجد الألباني يقول (لم يوثقه غير ابن حبان)!!! مع أنه قال: (صح له الحاكم (١٠/٤) حديثاً آخر يأتي رقم (٢٢٥٥) ووافقه الذهبي أيضاً)!!.

(والتصحيح يستلزم التوثيق) كما قرره الألباني في سلسلته الصحيحة (٧٤٧/١) عند كلامه على الاختلاف على توثيق سعيد بن جمهان

قال الألباني بعد أن نقل عبارات الجرح في سعيد بن جمهان: (هذا جرح مبهم غير مفسر فلا يصح الأخذ به في مقابلة توثيق من وثقه كما هو مقرر (المصطلح) زد على ذلك أن الموثقين جمع ويزداد عددهم إذا ضم إليهم من صحح حديثه باعتبار أن التصحيح يستلزم التوثيق كما هو ظاهر).

فيقال للألباني: إذا كنت تعتقد (أن التصحيح يستلزم التوثيق كما هو ظاهر) فلماذا لم تتبع هذا الظاهر وتصرح بأنه وثقه الحاكم والذهبي أيضاً!!؟

ثالثاً: قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٢٥/٥) في حديث (أما ترضين أن تكوني زوجتي في الدنيا والآخرة؟ قلت: بلى. قال: فأنت زوجتي في الدنيا والآخرة). أخرجه الحاكم (١٠/٤) من طريق أبي العنيس سعيد بن كثير عن أبيه قال: حدثتنا عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ ذكر فاطمة رضي الله عنها قالت: فتكلمت أنا فقال فذكره. وقال: "أبو العنيس هذا سعيد بن كثير مدني ثقة والحديث صحيح" ووافقه الذهبي وهو كما قالوا.

وكثير والد أبي العنيس وإن كان لم يوثقه غير ابن حبان فقد روى عنه جمع من الثقات كما تقدم ذكره تحت الحديث (٢١٧٧) ولا سيما ولحديث الترجمة شواهد في "الصحيحين" وغيرهما فانظر كتابي الجديد "صحيح سنن الترمذي" (أبواب المناقب).

رابعاً: نسي الألباني نفسه ونسى ما قال!! فإنه ذكر حديثاً ثالثاً لأبي العنيس برقم (٢٤٧٤) في سلسلته الصحيحة (٦١٣/٥) ولم ينقل في تخريجه توثيقاً لأبي العنيس إلا عن ابن حبان!!! فمن لم يعجب من هذا الصنيع.... فمن أي شيء يعجب!!؟

قال الألبانى: فى سلسلته الصحيحة (٦١٣/٥) ٢٤٧٤ - (إنَّ الرَّحْمَ شَجَنَة من الرحمن عز وجل واصلة لها لسان ذلق تتكلم بما شاءت فمن وصلها وصله الله ومن قطعها قطعه الله).

أخرجه الطيالسى فى "مسنده" (٢٥٥٠): حدثنا شعبة قال: حدثنا عثمان بن المغيرة قال: حدثنا أبو العنيس قال: حدثنا عبد الله بن عمرو - بالوهط - قال: عطف لنا رسول الله ﷺ أصبعه فقال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيّد، رجاله ثقات رجال البخارى غير أبى العنيس - وهو الثقفى - فقد وثّقه ابن حبان وروى عنه جماعة من الثقات فمثله يحتج به فى التابعين ولا سيما ولحديثه شواهد كثيرة تقدم بعضها برقم (١٦٠٢).

وقد تابعه قتادة بن أبى ثمامة الثقفى عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً نحوه. أخرجه أحمد (١٨٩/٢، ٢٠٩) وغيره ورجالهم ثقات رجال مسلم غير أبى ثمامة الثقفى وثّقه ابن حبان (٥٦٧/٥) وعزاه الهيثمى (١٥٠/٨) للطبرانى أيضاً. وراجع لشواهد "تخريج الحلال والحرام" (٤٠٥) والحديث المتقدم برقم (١٦٠٢). **تنبيه:** أخطأ الألبانى فالمتابع هو قتادة وليس أبو ثمامة.

(٢١) أما الطامة الكبرى فهى ما قاله الألبانى فى السلسلة الصحيحة (١٤٠٥/٥) عند كلامه على حديث:-

(كان لا يجد ما يملأ بطنه من الدّقل وهو جائع). أخرجه الحاكم (٣٢٤/٤) عن قيس بن أنيف: ثنا قتيبة: حدثنا أبو عوانة عن سماك عن النعمان بن بشير، قال سماك: سمعت النعمان - وهو على المنبر - يقول: فذكره "صحيح على شرط مسلم" وافقه الذهبى.

قلت: ورجالهم ثقات من رجال مسلم، غير قيس بن أنيف، فلم أعرفه، وهو قيس بن أبى قيس البخارى، فقد ذكره المزى فى الرواة عن قتيبة وهو أبو سعيد. ولم أجد له ترجمة أيضاً، ومن طبقته قيس بن مسلم بن منصور الأزرق البخارى، ترجمه الخطيب فى "تاريخه" (٦٣/٢) وذكر أنه حدث ببغداد عن على بن حجر وغيره.

روى عن محمد بن مخلد والطبرانى وغيرهما ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. قلت: فيحتمل أنه هو راوى هذا الحديث، ويكون اسم أبيه مسلم وكنيته أبو قيس وأما أنيف فى "المستدرک" فلعلّه محرف من ابن أبى قيس والله أعلم، فإنّ فيه كثيراً من

التحريف والتصحيح.

لكن رأيت له حديثاً آخر قد عزوته في "صحيح الترغيب" (١/٢٢٧/٥٦٤) للحاكم من طريق ابن أنيف هذا وصححه.

وقال الذهبي: "إسناده صالح". فإله أعلم.

وأياً ما كان، فهو لم يتفرد بالحديث. إنتهى كلام الألباني

أقول: أنظر إلى تخبط هذا المحدث الذي (ما رأت عيناي مثله وما أظنه رأى مثل نفسه).

أولاً: لم يعرف قيس بن أنيف.

ثانياً: أكد أنه قيس بن أبي قيس البخاري بغير دليل ظاهر.

ثالثاً: رجع إلى احتمال أن يكون قيس بن مسلم بن منصور الأزرق البخاري.

رابعاً: توجه بالاثِّهَام إلى نسخة "المستدرک" بأنَّه تحرّف فيها ابن أبي قيس إلى بن أنيف.

خامساً: رجع عن إتهامه لما وجد حديثاً آخر من طريق ابن أنيف ووجد أن الحاكم والذهبي متفقان على تصحيح الحديثين.

سادساً: ذكر أن قيس بن أنيف أو قيس بن أبي قيس أو قيس بن مسلم (أياً ما كان فهو لم يتفرد بالحديث) ولم يأت بدليل واحد على عدم التفرد مع أن التفرد ظاهر في تخريجه العجيب.

أقول: إذا كان هذا الراوى (أياً ما كان) لم يعرفه الألباني!! ولم يجد له ترجمة!! والخطيب (لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً!! ومع ذلك فقد صحح الألباني الحديث!! فلماذا لم يصحّح خبر مالك الدار وهو خير من هذا بمراحل!! ولا يقول الألباني: صحّحته تقليداً للحاكم والذهبي فإن ليس من مذهبه التقليد!! على أن الحافظ ابن كثير صحّح إسناده خبر مالك الدار (كما ستراه قريباً) فليقلده الألباني! ولن يفعل!!

في بيان خطأ الألباني في فهم قاعدة ابن أبي حاتم في الرواة الذين لم يذكرُوا بجرح

قال الألباني عن مالك الدار: (أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢١٣-/٤) ولم يذكر راوياً عنه غير أبي صالح هذا ففيه إشعار بأنه مجهول ويؤيده أن ابن أبي حاتم نفسه - مع حفظه وإطلاعه - لم يحك فيه توثيقاً فبقى على الجهالة).
أقول: لم يُحسن الألباني فهم رأى ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل فلنشرحه فنقول:

الراوى الذى لم يذكر بجرح فإما أن يروى عنه ضعيف وإما أن يروى عنه ثقة فرواية الضعيف عنه لا تقويه وأما رواية الثقة عنه فتقويه وأبو صالح السمان ثقة روى عن مالك الدار ولم يعرف بجرح فمقتضى قاعدة ابن أبي حاتم أن رواية أبي صالح - وهو ثقة - تُقَوَّى مالك الدار حيث لم يذكر بجرح كيف إذا تبين أن الرواة عن مالك الدار ثقتان مشهوران - أبو صالح السمان وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع - قال ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل (٣٦/١/١):

**باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه
أنها تُقَوَّى وعن المطعون فيه أنها لا تُقَوَّى**

(حدثنا عبد الرحمن قالت سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يُقَوَّى؟ قال إذا كان معروفاً بالضعف لم تُقَوَّ روايته عنه وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه).

أقول: فهذا هو نص كلام ابن أبي حاتم لا ما توهمه الألباني وزعمه فإن كان قد أطلع على هذا وكتمه فعليه إثم كاتم العلم... وإن كان لم يطلع عليه فعليه إثم من أفتى بغير علم... وكل هذا مبني على التسليم بأن مالك الدار مجهول ولم يوثقه أحد وإلا فهو معروف وقد وثَّقه جمع سنذكرهم فيما بعد إن شاء الله... ثم هو من الطبقة الأولى من التابعين.. من أهل المدينة.. وخازن عمر رضي الله عنه.. وعمر هو عمر رضي الله عنه.. وكل هذا مبني أيضاً على التسليم بأن مالك الدار ليس له إلا راوٍ واحد كيف والرواة عنه أربعة... فليراجع الألباني ربه... وليحفظ الله إيمانك يا أمة سيدنا محمد صلوات الله عليه.

الرد على الألباني في حكمه بجهالة مالك الدار وبيان أنه مجازف لا مطلع

اعتمد الألباني في حكمه بجهالة مالك الدار على أن ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) لم يذكر راوياً عنه غير أبي صالح ولم يحك فيه توثيقاً وعلى أن الحافظ لم يصحّح السند كله بل صحّحه إلى أبي صالح فقط (وهو يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته) كما قال الألباني في نص كلامه وكذلك على قول الحافظ المنذري (مالك الدار لا أعرفه) -الترغيب (٤١/٢)- وكذا قال الهيئتي في مجمع الزوائد (١٢٥/٣).

أقول: كل هذا تخليط وتلبيس. أما دعوى أن الحافظ ابن حجر لم يصحّح السند كله فقد رددنا عليها فيما سبق فلا نعيد القول فيها وأما إعماده على أن ابن أبي حاتم لم يذكر له إلا اسم راوٍ واحد فكان ماذا؟؟ وهل اشترط ابن أبي حاتم على نفسه أن يستوعب أسماء الرواة عن صاحب الترجمة؟؟ فما معنى الإعتداد على مثل هذه الحجة الساقطة وأما أنه لم يحك فيه توثيقاً فكان ماذا؟؟ فإنه لم يحك فيه جرحاً أيضاً.

وأما قول الحافظ المنذري والحافظ الهيئتي فهو من إنصافهما فإنهما قالا مالك الدار (لا نعرفه) ولم يقلوا (هو مجهول) وفرق عند المحدثين بين قول (لا أعرفه) وقول (مجهول) وذلك لأن (مجهول) لا يقولها إلا مطلع أو مجازف. قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٤٨٢/١) في ترجمة الصفار (إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن الصفار الثقة الإمام النحوي المشهور):

(حدث عن الحسن بن عرفة وأحمد بن منصور الزيادي والكبار، وانتهى إليه علو الإسناد روى عنه الدار قطنى وابن منده والحاكم ووثقوه وآخر من حدث عنه بجزء ابن عرفة أبو الحسن بن مخلد عبد الرحمن سمعنا من حديثه جملة بعلو ولم يعرفه بن حزم فقال في (المحلى) إنه مجهول وهذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم (لا نعرفه) أو (أو لا نعرف حاله) وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا

تقع إلا من مطلع عليه أو مجازف).

أقول: والألباني لم يتبع عادة الأئمة فيعبر بقول (لا أعرفه) بل حكم على مالك الدار بالجهالة بغير زائد فهو إما مطلع عليه أو مجازف كما قال الحافظ.

وليس الألباني من أصحاب الإستقراء التام فانه كثيراً ما يغلط في الرجال فيقول فلان مجهول ويكون معروفاً مشهوراً ثقة أو يقول لم أجد له ترجمة ثم توجد ترجمته في أشهر كتب الرجال أو يقول فلان لم أعرفه ثم يتبين أنه من رجال الشيخين البخاري ومسلم ومثل هذا في كتب الألباني كثير ولعلنا - نضرب من ذلك أمثلة.

(١) فمن ذلك كلامه على حديث:

(برئ من الشح من أدى الزكاة وقرى الضيف وأعطى في النايبة)

قال الألباني في سلسلته الضعيفة (٢٠٠/٤)

(رواه أبو عثمان النجيري في "الفوائد" (٢/٢٦) عن سليمان بن شرحبيل: ثنا إسماعيل بن عياش: ثنا عمار بن غزية الأنصاري عن عمه عمر بن حارث عن أنس ابن مالك مرفوعاً به دون قوله: (وأعطى في النايبة).

ومن هذا الوجه رواه الثعلبي أيضاً في (تفسيره) (٣/١٨١/٢-٢).

قلت: وهذا إسناد غريب عمر بن حارث عم عمار بن غزية لم أجد له ترجمة ولم يذكر في ترجمة عمار بن غزية أنه يروي عن عمه هذا وإنما عن أبيه غزية بن الحارث! وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن المدنيين وهذه منها وسليمان بن شرحبيل وكتب كاتب (الفوائد) على (شرحبيل) (شراحيل) كأنه يعني نسخته ولم أجد في هذه الطبقة من أسمه سليمان بن شرحبيل أو شراحيل).

أقول: قول الألباني (لم أجد في هذه الطبقة من أسمه سليمان بن شرحبيل) يدل على قلة اطلاعه فإن سليمان بن شرحبيل من رجال صحيح البخاري والأربعة.

قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٠٧/٤).

(خ ع - سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمي الدمشقي أبو أيوب ابن بنت شرحبيل بن مسلم الخولاني روى عن يحيى بن حمزة الحضرمي والوليد بن مسلم ومروان بن معاوية وخالد بن يزيد بن مالك وسعدان بن يحيى اللخمي وعبد الملك بن محمد الصنعاني ومحمد بن شعيب بن شابور ومحمد بن حميد الحمصي وبقية وحاتم بن إسماعيل المدني وعثمان بن فائد وابن عيينة وضمرة بن

رببعة وابن وهب وعيسى بن يونس ومعروف الخياط وغيرهم. وعنه البخارى وأبو داود ورويا له هما والباقون سوى مسلم بواسطة عبد الله غير منسوب.. الخ ما قال. وكذلك ذكره الحافظ الذهبى فى ميزان الاعتدال (٢١٢/٢) ورمز له بـ (خ ع) ومعناها روى له البخارى والأربعة قال:

(سليمان بن عبد الرحمن (خ ع) الدمشقى الحافظ ابن بنت شرحبيل (ابن مسلم الخولانى) وكان من أوعية العلم يكنى أبا أيوب عن إسماعيل ابن عياش والوليد وابن عيينة وابن وهب وخلق وعنه البخارى وأبو زرعة وجعفر الغريابى وخلق). (٢) ومن مجازفات الألبانى أنه قال فى سلسلته الضعيفة (٤٠٣/٤) فى حديث شيبنى هود وأخواتها: (الحاقة)، و(الواقعة) و(عم يتساءلون) و (هل أتاك حديث الغاشية).

(أخرجه الواحدى فى "تفسيره" (٢/٣٥/٢) عن محمد بن يونس: ثنا حاتم بن سالم القزاز: ثنا عمرو بن أبى عمرو العبدى: ثنا يزيد بن أبان عن أنس بن مالك عن أبى بكر الصديق قال:

(قلت: يا رسول الله! عَجَلْ إليك الشيب قال... فذكره قلت: وهذا إسناد هالك محمد بن يونس الكديمى وضاع وحاتم بن سالم القزاز ليين أيضاً. وعمرو بن أبى عمرو العبدى لم أعرفه ويحتمل أن يكون عمرو بن شمر وهو متروك راجع الميزان).

أقول: قد راجعنا الميزان فوجدنا أن عمرو بن أبى عمرو الذى لم يعرفه الألبانى مترجم له فيه فإذا هو من رجال البخارى ومسلم والأربعة قال الحافظ الذهبى فى ميزانه (٢٨١/٣):

(عمرو بن أبى عمرو (ع) مولى المطلب صدوق حديثه مخرج فى الصحيحين فى الأصول سمع أنساً وسعيد بن جبير وجماعة وعنه مالك والداروردي). فانظر إلى مجازفات الألبانى حيث قال (عمرو بن أبى عمرو العبدى لم أعرفه ويحتمل أن يكون عمرو بن شمر وهو متروك. راجع الميزان).

فأتى بثلاث مجازفات فى نسق قال فى ابن أبى عمرو (لا أعرفه) مع أنه من رجال البخارى ومسلم ثم قال (لعله عمرو بن شمر) وليس كذلك ثم قال (راجع الميزان) وعمرو بن شمر فى الميزان (٢٦٨/٣) أى بعد نحو عشر صفحات فأى فضوح هذا!!

وعمر بن عمرو هذا ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٨٢/٨) وعنوانه برمز (ع) أي من رجال البخاري ومسلم والأربعة وكذلك ذكره في تقريب التهذيب (٤٢٥) ورمز له ب (ع).

(٣) وقال الألباني في كتابه إرواء الغليل (١٢١/٣) في كلامه على حديث عن علي رضي الله عنه أنه كان يكبر حتى يسمع أهل الطريق).

قال: (لم أقف عليه وروى ابن أبي شيبة (٢/١/٢) عن رجل من المسلمين عن حنش بن المعتمر أن علياً يوم أضحي كبر حتى انتهى إلى العيد).

وسنده حسن لولا الرجل الذي لم يسم وقد سمّاه الدارقطني (١٧٩) في روايته: (سعيد بن أشوع) ولم أجد له ترجمة.

وهذا من قلة اطلاعه فإنه لو راجع (تهذيب التهذيب) أو (التقريب) للحافظ ابن حجر أو (الميزان) للذهبي لعرف أن سعيد بن أشوع من رجال البخاري ومسلم والترمذي أنظر تهذيب التهذيب (٦٧/٤) سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي القاضي ورمزه (خ م ت) وكذلك في التقريب (٢٣٩) بنفس الرمز يعني من رجال البخاري ومسلم والترمذي وكذلك في ميزان الاعتدال للذهبي (١٢٦/٢) قال: (سعيد بن أشوع (خ م) قاضي الكوفة صدوق مشهور).

(٤) ومن جرأة الألباني ومجازفته وقلة اطلاعه أنه علّق على ما أورده الخطيب التبريزي من حديث علقمة بن وقاص مشكاة المصابيح (٢١٤/١):

(وعن علقمة بن وقاص قال: إني لعند معاوية إذ أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال مؤذنه حتى إذا قال حيّ على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله فلما قال: حيّ على الفلاح قال: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وقال بعد ذلك ما قال المؤذن ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك، رواه أحمد).

قال الألباني في تعليقه على قول التبريزي (رواه أحمد) (في المسند) (٩٢- ٩/٤) من طريق عيسى بن عمر عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن علقمة بن وقاص وهذا سند ضعيف عيسى وعبد الله لا يعرفان وقد صرح بذلك الذهبي في الأول منهما ومن هذا الوجه رواه النسائي أيضاً (١٠٩-١١٠) وقول ابن حجر يعني الهيثمي: وسنده حسن غير حسن لما ذكرنا. وليس في المسند ولا في النسائي زيادة "العلي العظيم" فهي منكورة كما تقدّم بل باطلة فقد أخرج أحمد (٩٨/٤) من طريق

محمد بن عمرو وهو ابن علقمة بن وقاص: حدثني أبي عن جدي قال: كنا عند معاوية... فذكر الحديث أتم منه دون الزيادة وعمرو هذا في عداد المجهولين وإن صح له الترمذي لكن الحديث صحيح فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٦٢/١) وأحمد (٩١/٤) من طريق أخرى وليس فيه الزيادة وكذلك لم ترد في حديث عمر بن الخطاب في: "صحيح مسلم" كما تقدم (٦٥٨) فثبت بطلانها).

أقول: قول الألباني (عمرو هذا في عداد المجهولين وإن صح له الترمذي) فيه جراءة ومجازفة أما جراءته ففي التعريض بالترمذي وأما مجازفته فإن عمرو ابن علقمة ثقة معروف وثقة الترمذي والإمام ابن حبان في الثقات وصح له حديثاً من روايته عن أبيه وكذلك صححه له ابن خزيمة مع أن ابن خزيمة يتوقف في التصحيح لأقل سبب وبأدنى مناسبة.

قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٧٩/٨):

(عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني. روى عن أبيه عن بلال بن الحارث حديث إن الرجل ليتكلم بالكلمة. الحديث وعنه ابنه محمد ذكره ابن حبان في الثقات أخرجوا له الحديث المذكور صححه الترمذي قلت: وكذا صححه ابن حبان وصح له ابن خزيمة حديثاً آخر من روايته عن أبيه أيضاً).

وقال الحافظ الذهبي في كتابه (الكاشف ٢/٢٩٠).

(عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه وعنه ابنه محمد وثق).

أقول: فهل يجوز بعد هذا أن يقال عن عمرو بن علقمة أنه (في عداد المجهولين وإن صح له الترمذي) لولا الجراءة والمجازفة على أنه كان يكفي الألباني الاحتجاج برواية البخاري في صحيحه وأحمد ومسلم التي ليس فيها الزيادة بدلاً من التهجم بالحكم على الرجال بغير علم.

(٥) قال الألباني في تعليقه على ما رواه الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح

(٢٢٤/١) (عن عمرو بن العاص قال: أقرأني رسول الله ﷺ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي سورة (الحج) سجدتين. رواه أبو داود وابن ماجه.

قال الألباني: (وإسنادهما ضعيف فيه عبد الله بن منين وفيه جهالة).

أقول: لم يحسن الألباني مطالعة الكتب فإن الحافظ ابن حجر نقل في تهذيبه

توثيقه عن الإمام الحافظ يعقوب بن سفيان وأعتمد ذلك في تقريره.

قال الحافظ فى تهذيب التهذيب (٤٤/٦).

(عبد الله بن منين اليحصبي المصري من بنى عبد كلال روى عن عمرو بن العاص فى سجود القرآن وقيل عبد الله بن عمرو وعنه الحارث بن سعيد العتقى وقيل سعيد بن الحارث وقيل الحارث بن يزيد . قلت وثقه يعقوب بن سفيان).

وقال الحافظ فى تقريبه (٣٢٥):

(عبد الله بن منين بنونين مصغر اليحصبي بفتح التحتانية وسكون المهملة المصري وثقه يعقوب بن سفيان دق).

(٦) قال الألبانى فى تعليقه على المشكاة (٨٧/١)

(وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ أَنَسًا مِنْ أُمَّتِي سَيَتَفَقَهُونَ فِي الدِّينِ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَقُولُونَ: نَأْتِي الْأُمَرَاءَ فَنُصِيبُ مِنْ دُنْيَاهُمْ وَنَعْتَزِلُهُمْ بِدِينِنَا وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ كَمَا لَا يَجْتَنِي مِنَ الْقِتَادِ إِلَّا الشُّوكُ كَذَلِكَ لَا يَجْتَنِي مِنْ قَرِيبِهِمْ إِلَّا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَصْبَاحِ: كَأَنَّهُ يَعْنِي - الْخَطَايَا) رواه ابن ماجه قال الألبانى: (وإسناده ضعيف فيه عن غنة الوليد بن مسلم وعبيد الله بن أبي بردة لم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان) فلا يغتر بقول المنذرى: ورجاله ثقات ولذلك قال البوصيرى فى "الزوائد" (ق. ١/٢): (إسناده ضعيف).

أقول: قوله عن عبيد الله بن أبي بردة (لم يوثقه أحد) ساقط وقوله (حتى ولا ابن حبان) تهكم به وسخرية منه وقوله: (فلا يغتر بقول المنذرى) جراءة على أئمة هذا الشأن والصواب فى شأن عبيد الله بن أبي بردة هو ما قاله الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٤٩/٧):

(عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة الكنانى وقد ينسب إلى جده روى عن ابن عباس وعنه أبو شيبه يحيى بن عبد الرحمن الكندى. قلت: الذى فى عدة نسخ من سنن ابن ماجه فى الوجه الذى أخرجه منه ابن ماجه عن عبيد الله بن أبي بردة وقد رواه الطبرانى من الوجه الذى أخرجه منه ابن ماجه فقال عن عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة. أخرجه الضياء فى المختارة ومقتضاه أن يكون عبيد الله عنده ثقة).

(٧) قال الألبانى فى تعليقه على مشكاة المصابيح (٩٧/١)

(وعن رجل من بنى سليم قال: عَدَّهَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فى يَدِي - أَوْ فى يَدِهِ - قَالَ: (التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ يَمْلَأُهُ وَالتَّكْبِيرُ يَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)

والصوم نصف الصبر والظهور نصف الإيمان) رواه الترمذى وقال: هذا حديث حسن صحيح).

قال الألبانى: (فى "الدعاء" (٢/٢٦٦ - ٢٦٧). وحسنه كما ذكر المصنف وفيه جُرىّ النهدى وهو ابن كليب ولم يرو عنه غير أبى إسحاق السبيعى فهو فى عداد المجهولين. ومن طريقه رواه الترمذى أيضاً (١/١٦٧).

أقول: لم يحسن الألبانى قراءة الدرس الذى ألقاه الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب فإنه لو فعل لوجد أن جرى بن كليب روى عنه غير أبى إسحاق السبيعى: يونس ابن أبى إسحق وعاصم بن أبى النجود. قال الحافظ فى تهذيبه (٢/٧٨).

(جرى بن كليب السدوسى البصرى حديثه فى أهل المدينة روى عن على وبشير بن الخصاصية وعنه قتادة وكان يثنى عليه خيراً وقال همام عن قتادة حدثنى جُرىّ بن كليب وكان من الأزارقة وقال ابن المدينى مجهول ما روى عنه غير قتادة وقال أبو حاتم شيخ لا يحتج بحديثه روى له الأربعة حديثاً واحداً فى النهى عن الأضحية بعضباء الأذن قلت وذكره ابن حبان فى الثقات بروايته عن على لكن جعله نهدياً وقال العجلى بصرى تابعى ثقة وصحح الترمذى روى عن رجل من بنى سليم حديث عدهن فى يدى التسبيح نصف الميزان روى عنه أبو إسحاق السبيعى قال أبو داود جرى بن كليب صاحب قتادة سدوسى بصرى لم يرو عنه غير قتادة وجرى بن كليب كوفى روى عنه أبو إسحاق قلت روى عنه أيضاً يونس بن أبى إسحاق وعاصم بن أبى النجود وحديثهما عنه فى مسند أحمد).

(٨) قال الألبانى فى تعليقه على المشكاة (١/٢٧٠) حديث:

(وعن عبادة بن الصامت قال كنا خلف النبى صلى الله عليه وسلم فى صلاة الفجر فقرأ فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال (لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟) قلنا نعم يا رسول الله! قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لا يقرأ بها). رواه أبو داود والترمذى والنسائى معناه وفى رواية لأبى داود قال: (وأنا أقول: مالى ينازعنى القرآن فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأُمّ القرآن)

قال الألبانى معلّقاً على رواية أبى داود (هذه الرواية ضعيفة لأنّ فى سندها نافع بن محمود بن الربيع قال الذهبى: لا يُعرف).

أقول: لم يكن الألباني أميناً مؤتمناً على نقل كلام الحفاظ الذهبي ولم يكن متقناً محسناً فيعرف رأى الذهبي فى نافع بن محمود أما إنه لم يكن أميناً مؤتمناً فإنه قد بتر كلام الذهبي ولم يورده كله فما علينا لو أوردناه حتى تتبين أمانة الألباني فى النقل.

قال الحافظ الذهبي فى كتابه ميزان الاعتدال (٢٤٢/٤)

(نافع بن محمود (دس) المقدسى عن عبادة فى القراءة خلف الإمام. وعنه حزام بن حكيم لا يعرف بغير هذا الحديث ولا هو فى كتاب البخارى وابن أبى حاتم ذكره ابن حبان فى الثقات وقال حديثه معلل وروى عنه مكحول أيضاً).

أقول: فانظر إلى صنيع الألباني كيف فعل بقول الحافظ الذهبي عن نافع أنه (لا يعرف بغير هذا الحديث) فصيرها الألباني إلى: (لا يعرف) وحذف الباقي... ومنه تعلم أنه لم يكن أميناً مؤتمناً.

وأما إنه لم يكن متقناً محسناً فى معرفة رأى الذهبي فى نافع فإنه لم ينقل قوله فى الكاشف فدلّ بذلك على قصر بابه وقصور إطلاعه قال الحافظ الذهبي فى كتابه (الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة) ١٧٤/٣.

(نافع بن محمود المقدسى عن عبادة بن الصامت وعنه مكحول وحزام بن حكيم ثقة).

(٩) قال الألباني فى تعليقه على المشكاة (٤٣٨/١) حديث:

(عن سمرة بن جندب قال رسول الله ﷺ: (أحضروا الذكر وأدنوا من الإمام فإن الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر فى الجنة وإن دخلها) رواه أبو داود قال الألباني: (فى سننه (١١٠٨/٢٨٩/١) ورجاله ثقات غير يحيى بن مالك وهو الأزدي العتكي أورده ابن أبى حاتم (١٩٠/٢/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ومن طريقه أخرجه أحمد أيضاً (١١/٥) والحاكم (٢٨٩/١) وقال: (صحيح على شرط مسلم) ووافقه الذهبي وأغرب المنذرى حيث أورد الحديث فى الترغيب (٢٥٥/١) من رواية الطبراني والأصبهاني وغيرهما وأشار لضعفه).

أقول: من مجازفته أنه جعل يحيى بن مالك الأزدي العتكي مجهولاً - حسب قاعدته - مع أنه من رجال البخارى ومسلم ومن جرأته تعريضه بالحاكم والحافظ الذهبي قال الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب (١٦/١٢).

(خ م د س ق - أبو أيوب المراغى الأزدي العتكي البصري أسمه يحيى ويقال حبيب ابن مالك يقال أن المراغى قبيلة من الأزدي ويقال موضع بناحية عمان روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وسمرة بن جندب وأبى هريرة وابن عباس وجويرية بنت الحارث وعنه ثابت البناني وقتادة وأبو عمران الجوني وأسلم العجلي وأبو الواصل عبد الحميد بن واصل. قال النسائي ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وقال أبو حاتم مات فى ولاية الحجاج على العراق. قلت: وقال خليفة مات بعد الثمانين وقال العجلي بصرى تابعى ثقة وقال ابن سعد فى الطبقة الثانية كان ثقة مأموناً).

وقال الحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب (٦٢٠).

(أبو أيوب المراغى الأزدي أسمه يحيى ويقال حبيب بن مالك ثقة من الثالثة مات بعد الثمانين خ م د س ق).

وقال الحافظ الذهبى فى الميزان (٤٩٤/٤).

(أبو أيوب المراغى (خ، م، د، س، ق) الأزدي ثقة اسمه يحيى بن مالك وقيل حبيب بن مالك له عن عبد الله بن عمرو وجماعة وعنه قتادة وثابت وثقه النسائي).

(تتبيه) رمز (خ، م، د، س، ق) تعنى من رجال البخارى ومسلم وأبى داود والنسائي وابن ماجه ومع هذا يشير الألبانى إلى أنه مجهول ويعرض بأبى عبد الله الحاكم والحافظ الذهبى.

الألبانى يعرف من قال فيه المنذرى والهيثمى (لا نعرفه)

وقال الألبانى مؤكداً جهالة الحفاظ لمالك الدار:

(يؤيد ما ذهب إليه أن الحافظ المنذرى أورد فى (الترغيب (٤١/٢ - ٤٢) قصة أخرى من رواية مالك الدار عن عمر ثم قال (رواه الطبرانى فى الكبير ورواته إلى مالك الدار ثقات مشهورون ومالك الدار لا أعرفه. وكذا قال الهيثمى فى (مجمع الزوائد - ١٢٥/٣).

أقول: هذا لا يؤيد أن مالك الدار مجهول، وليت الألبانى اقتدى بالمنذرى والهيثمى وقال مالك الدار (لا أعرفه) مثلما قال فى رجال البخارى ومسلم الذين لم يعرفهم!!! على أنه كم من مرة قال الهيثمى فى رجل (لم أعرفه) وقال الألبانى (قد عرفناه)!! وكذا فعل مع المنذرى!! فأى وجه للإحتجاج بقول الهيثمى والمنذرى وقد تعقبهما فى ذاك كثيراً ولنضرب لذلك أمثلة.

(١) قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٢٣٢/١) فى حديث (إن الله أذن لى أن أحدث عن ديك قد مرقّت رجلاه الأرض وعنقه منثن تحت العرش وهو يقول: سبحانك ما أعظمك ربنا فيردّ عليه: ما يعلم ذلك من حلف بى كاذباً).

قال الألبانى: (قال الهيثمى فى (المجمع) (١٨٠/٤ - ١٨١) (رواه الطبرانى فى الأوسط ورواه رجال الصحيح) وفى هذا الإطلاق نظر لا يخفى لا سيما وقد قال فى مكان آخر (١٣٤/٨): (رواه الطبرانى فى (الأوسط) ورجاله رجال الصحيح إلا أن شيخ الطبرانى محمد بن العباس عن الفضل بن سهيل الأعرج لم أعرفه).

قلت: وقد عرفناه والحمد لله وأنه ثقة متقن فصّح الحديث والموفق الله تعالى).

(٢) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٧٥٣/١) فى حديث (أجعلوا مكان الدم خلوقاً يعنى فى رأس الصبى يوم الذبح عنه).

قال الألبانى (أخرجه البيهقى فى (السنن الكبرى) (٣٠٣/٩) من طريق عبدالمجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصارى به. وصححه ابن السكن كما فى (التلخيص) رقم (١٩٨٣) وقال الهيثمى فى (المجمع) (٥٨/٤): (رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح خلا شيخه إسحاق فإنى لم أعرفه).

قلت: إسناده أبى يعلى فى (مسنده) (١١٤/٣ مصورة المكتب الإسلامى) هكذا:
حدثنا إسحاق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى راود به.

وإسحاق هذا الذى لم يعرفه الهيئى هو إسحاق بن أبى إسرائيل كما فى حديث
آخر عن أبى يعلى قبل هذا الحديث وإسم أبيه إبراهيم بن كامجرا أبو أيوب المروزى
وهو من شيوخ البخارى فى (الأدب المفرد) وأبى داود وغيرهما وهو ثقة كما قال بن
معين وغيره مات سنة (٢٤٠).

(٣) قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٢٣٧/٢) عن حديث (أقبلوا ذوى الهيئات
عشراهم إلا الحدود).

قال الألبانى (له شاهد من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ
فذكره بلفظ الترجمة إلا أنه قال: (زلاتهم) دون الحدود.

أخرجه الطبرانى فى (الأوسط) وعنه أبو نعيم فى (تاريخ أصبهان) (٢٣٤/٢)
والخطيب فى "تاريخه" (٨٥/١٠-٨٦) من طريقين عن عبد الله بن محمد بن يزيد
الرفاعى حدثنا أبى نا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عنه. وقال الطبرانى.
(لا يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد تفرد به عبد الله بن يزيد).

قلت: وهو ثقة كما قال الخطيب وكناه بأبى محمد الحنفى المروزى وفى ترجمته
أورد الحديث. وذكر أنه مات سنة (٢٧٥). وسائر رواته موثقون حديثهم حسن غير
محمد بن يزيد الرفاعى فقد اختلفوا فيه وقال الحافظ فى (التقريب): (ليس
بالقوى).

قلت: فمثله لا أقلّ من أن يكون حسن الحديث لغيره فالحديث شاهد حسن
لحديث عائشة. والله اعلم.

وقال الهيئى فى (المجمع) (٢٨٢/٦):

(رواه الطبرانى عن محمد بن عاصم عن عبد الله بن محمد بن يزيد الرفاعى ولم
أعرفهما وبقية رجاله رجال الصحيح).

قلت: عبد الله قد عرفناه أنه ثقة. وأما محمد بن عاصم فهو متابع من محمد بن
مخلد وهو ثقة فجهاالته لا تضر وعاصم وهو ابن بهدلة لم يحتج به الشيخان).

(٤) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٢٨٩/٢).

(أكمل المؤمنين إيماناً أحاسنهم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً الذين يآلفون ويؤلفون ولا خير فيمن لا يآلف ولا يؤلف).

أخرجه الطبراني في (معجمه الصغير) (ص ١٢٥) ومن طريقه أبو نعيم في (أخبار أصفهان) (٦٧/٢).

ثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم ثنا يعقوب بن أبي عياد القلزمي ثنا محمد بن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به، وقال:

(لم يروه عن محمد بن عيينة - أخى سفيان - إلا يعقوب).

قلت: ولم أجد له ترجمة وبقية رجاله موثقون كلهم. وفي (المجمع) (٢١/٨) (رواه الطبراني في الأوسط والصغير وفيه يعقوب بن أبي عباد القلزمي ولم أعرفه).

قلت: ثم عرفته وهو يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد نسب إلى جده. قال ابن أبي حاتم (٢٠٣/٤) (محلّه الصدق لا بأس به) وثقه السمعاني فثبت الإسناد والحمد لله. (٥) قال الألباني في سلسلته الصحيحة (٢٠١/٢).

عن حديث (من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه فليتق الله في الشطر الثاني).

قال الألباني (قال الهيثمي في (المجمع) (٢٧٢/٤): (رواه الطبراني في (الأوسط) وفيه عبد الرحمن عن أنس وعنه زهير بن محمد ولم أعرفه إلا أن يكون عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فيكون إسناده منقطعاً وإن كان غيره فلم أعرفه.. والله أعلم).

قلت: بيّنت رواية الحاكم أنه عبد الرحمن بن زيد ثم ذكر أنه ابن عقبة وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٢٣٣/٢/٢) وقال:

(يعدّ في أهل المدينة روى عن أنس بن مالك، روى عنه عمرو بن يحيى وسألت أبي عنه؟ فقال: ما بحديثه بأس).

وأورده ابن حبان في (الثقات) (١٢٥/١).

(٦) وقال الألباني في سلسلته الصحيحة (١٩/٣):

عن حديث (من أعان ظالماً بباطل ليدحض بباطله حقاً فقد برئ من ذمة الله عز وجل وذمة رسوله).

قال الألبانى (رواه الطبرانى فى "الكبير" قال: ثنا ابن حنبل: نا محمد بن أبان الواسطى: نا أبو شهاب عن أبى محمد الجزرى - وهو حمزة النصيبى - عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً بتمامه).

ورجاله كلهم ثقات غير حمزة هذا وهو حمزة بن أبى حمزة الجزرى النصيبى قال فى (التقريب) (متروك متهم بالوضع).

قلت: ولم يعرفه شيخه الهيثمى حيث قال فى (المجمع) (٢/٢/٥):
"رواه الطبرانى وفيه أبو محمد الجزرى حمزة ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح".

(٧) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٢٧٢/٣).
عن حديث (كان يشرب فى ثلاثة أنفاس إذا أدنى الإناء إلى فمه سمى الله تعالى وإذا أخره حمد الله تعالى يفعل ذلك ثلاث مرات).
قال الألبانى: (قال الهيثمى (٨١/٥)).

"رواه الطبرانى فى (الأوسط) وفيه عتيق بن يعقوب ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح".

قلت: ترجمته فى (اللسان) ومنه نقلت توثيقه وله ترجمة أيضاً فى "الجرح والتعديل" (٤٦/٢/٣).

(٨) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٣٧٤/٤):
عن حديث لزريك ابن أبى زريك

(أخرجه الطبرانى فى "المعجم الكبير" (١/٢٢١/٦٩) وعنه الضياء فى (المختارة) (١/١٨٠/٥٨) وقال: (زريك بن أبى زريك وثقه يحيى بن معين).

قلت: وكذلك وثقه ابن الجنيد كما فى (الجرح والتعديل) (٦٢٤/٢/١) ولم يعرفه الهيثمى فقال فى (المجمع) (٣٩٧/١٠) وتبعه المناوى.

(رواه الطبرانى وفيه زريك بن أبى زريك ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات).
وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٤٥٤/٤).

(خير النساء التى تسُرُّه إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه فى نفسها ولا مالها بما يكره).

قال الألبانى (له شاهد من حديث عبد الله بن سلام قال الهيثمى (٢٧٣/٤):
(رواه الطبرانى وفيه زريك بن أبى زريك ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات).
قلت: (هو معروف وثقة).

(٩) وقال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٣٣٣/٤):
عن حديث لأبى سليمان المؤذن عن زيد بن أرقم قال: (أستشهد على الناس فقال:
أنشد الله رجلاً سمع النبى ﷺ يقول:
(اللهم من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وآل من وآله وعاذ من عاداه).
(قال فقام ستة عشر رجلاً فشهدوا).
(أخرجه أحمد (٢٧٠/٥) وأبو القاسم هبة الله البغدادى فى الثانى من (الأمالى)
(ق ٢/٢٠) عن أبى إسرائيل الملائى عن الحكم عنه. وقال أبو القاسم: (هذا حديث
حسن صحيح المتن).

وقال الهيثمى (١٠٧/٩): (رواه أحمد وفيه أبو سليمان ولم أعرفه إلا أن يكون بشير
بن سليمان فإن كان هو فهو ثقة وبقية رجاله ثقات).
وعلق عليه الحافظ ابن حجر بقوله:
(أبو سليمان هو زيد بن وهب كما وقع عند الطبرانى).

قلت: هو ثقة من رجال البخارى لكن وقع عند أبى القاسم تلك الزيادة (المؤذن) ولم
يذكروها فى ترجمة زيد هذا فإن كانت محفوظة فهى فائدة تلحق بترجمته).
(١٠) قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٢٣٥/٥) عند حديث (ليُصل الرجل فى
المسجد الذى يليه ولا يتبع المساجد). رواه تمام الرازى (٢/٢١٧) عن بقية بن
الوليد: ثنا مجاشع بن عمرو: حدثنى منصور بن أبى الأسود عن عبيد الله بن
عمر عن نافع عن ابن عمر.

قلت: وهذا إسناد مقطوع، وآفته من مجاشع، قال فيه ابن معين: "أحد الكذابين" وقد
دلّسه بقية مرة، فقد رواه أبو الحسن الحرى فى "جزء من حديثه" (١/٣٩) عن بقية
عن منصور بن أبى الأسود فأسقط مجاشعاً من بينه وبين منصور ثم عنعه لكن
روى من غير طريقه فقال الطبرانى (٢/١٩٩/٣): ثنا محمد بن أحمد بن نصر
الترمذى: ثنا عبادة بن زياد الأسدى: نا زهير بن معاوية عن عبيد الله بن عمر به.

وبهذا الإسناد أخرجه فى الأوسط (٢/٢٢) من ترتيبه) وقال: "لم يروه عن زهير إلا عبادة".

قلت: وهو صدوق لكن ابن نصر الترمذى ثقة اختلط اختلاطاً عظيماً له ترجمة فى "التاريخ" (٣٦٥-٣٦٦/١) و"اللسان" ولم يعرفه الهيثمى (٢٤/٢) وفى كلام الطبرانى ما يشير إلى أنه لم يتفرّد به فالسند جيد)

(١١) بل إننا نجد الحافظ الهيثمى لا يعرف رجالاً جماعة فى سند حديث واحد فيتعقبه الألبانى بأنه أى الألبانى يعرفهم جميعاً ولنضرب لذلك أمثلة:

أ - قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٦٤٩/٤):

عن حديث رواه الطبرانى فى معجمه الأوسط (لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أوّاب وهى صلاة الأوّابين).

قال (قلت: وهذا إسناد حسن رجاله موثقون وأما قول الهيثمى فى (مجمع الزوائد) (٢٣٩/٢): (رواه الطبرانى فى "الأوسط" وفيه محمد بن عمرو وفيه كلام وفيه من لم أعرفه).

فهو يشير بطرفه الأخير من كلامه إلى عمرو بن حمدان والراوى عنه نوح أو أحدهما وقد عرفتهما بالصدق:

أما عمرو بن حمدان فهو بصرى سكن الرى وروى عنه جمع من الثقات سمّاهم ابن أبى حاتم فى ترجمته (٢٢٧/١/٣) وقال عن أبيه: (صالح الحديث) وأما نوح بن أنس فهو المقرئ. قال ابن أبى حاتم (٤٨٦/١/٤):

(روى عنه أبى والفضل بن شاذان. سئل أبى عنه؟ فقال: صدوق).

وأما على بن سعيد فهو حافظ معروف مترجم فى (الميزان) و(اللسان) وغيرهما وفيه كلام يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الحسن).

ب - قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٦٠٠/٤): عن حديث أبى أمامة (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله وهم كذلك).

قال الألبانى: (لحديث أبى أمامة شاهد بنحوه رواه الطبرانى (٧٥٤/٣١٧/٢٠) عن مرة البهزى قال الهيثمى (٢٨٩/٧): (وفيه جماعة لم أعرفهم).

كذا قال ومن لم يعرفهم مترجمون في "تاريخ البخاري" و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم كما حققه صاحبنا الشيخ حمدي السلفي في تعليقه على "المعجم" فالصواب أن يقال: (وفيه من لم يوثق إلا من ابن حبان فإنه وثق أحدهم) والله أعلم. أقول: بل إن الحافظ الهيثمي يقول عن الراوى في موضع من كتابه (لم أعرفه) ويصرح في موضع آخر بأن هذا الراوى (ثقة) والثقة معروف لدى من وثقه وقد وصف الألباني هذا الفعل من الحافظ الهيثمي بأنه تناقض!!! ولنضرب على ذلك مثلاً:-

قال الألباني في سلسلته الصحيحة (٧١٢/١) عن حديث (المؤمن يألف ويؤلف ولا خير في من لا يألف ولا يؤلف وخير الناس أنفعهم للناس). (قال في الجامع): رواه الدار قطنى في (الأفراد) والضياء المقدسى في (المختارة) عن جابر ثم رمز له السيوطى بالصحة ولم يتكلم عليه الشارح بشيء وقد أورده الهيثمي في "المجمع" (٢٧٣/١٠ - ٢٧٤) بدون الجملة الأخيرة وقال: (رواه أحمد والطبرانى وإسناده جيد ورواه الطبرانى في (الأوسط) وفيه على ابن بهرام ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات).

قلت: وليس هو في المسند من حديث جابر رضي الله عنه وإنما فيه حديث سهل بن سعد وحديث أبي هريرة وقد تقدما آنفاً أقول هذا بعد مراجعة أحاديث جابر كلها من "المسند" حديثاً حديثاً والله أعلم بمنشأ هذا الوهم من الهيثمي وقد أورده في مكان آخر (٨٧/٨) فلم يقع في هذا الوهم حيث قال:

(رواه الطبرانى في "الأوسط" من طريق على بن بهرام عن عبد الملك بن أبي كريمة ولم أعرفهما وبقية رجاله رجال الصحيح).

على أن في كلامه هذا ما يناقض ما نقلناه عنه سابقاً الذى يفيد بعمومه أن عبد الملك بن أبي كريمة ثقة وهنا يجهله وهو معروف من رجال أبي داود في (السنن) وهو صدوق صالح مات سنة أربع - وقيل: عشر - ومائتين كما في "التقريب".

الأسباب التي تجعل بعض أئمة الحديث لا يعرفون أحد الرواة

لقد أوردنا جميع هذه الأقوال حتى لا يغترّ بكلام الألباني وحكمه على مالك الدار بأنه (مجهول) وإلا فإنّ مالك الدار معروف موثّق -كما سنبين فيما بعد- وأنّ قول الهيثمي فيه (لم أعرفه) لا يضره شيئاً لأسباب ثلاث:

أولاً: قول (لا أعرفه) ليس جرحاً.

ثانياً: وجود جماعة كثيرين لم يعرفهم الهيثمي وقد عرفهم الألباني وغيره.

ثالثاً: الحجة عند من عرف لا عند من لم يعرف.

والحافظ الهيثمي رحمته الله قد وقعت له أوهام في كتابه (مجمع الزوائد) أراد الحافظ

ابن حجر أن يتعقّب فيها ثم ترك ذلك لما بلغه أن الهيثمي تغيّر منه.

على أنّ الألباني قد قدّم لنا أسباباً يشرح بها لماذا لم يعرف الهيثمي بعض الرواة

ولماذا لا يعرف بعض أئمة الجرح والتعديل بعض الرواة.

أ- قال الألباني في سلسلته الصحيحة (٤٤٦/٢) عن حديث (الحسن والحسين سيّد

شباب أهل الجنة).

قال: وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فيرويه محمد بن مروان الذهلي حدثني أبو

حازم حدثني أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: فذكره وفي أول زيادة: (إن ملكاً من

السماء لم يكن زارني فاستأذن الله عز وجل في زيارتي فبشّرني أن الحسن...

أخرجه الطبراني (١/١٢٣).

وهذا إسناد حسن رجاله ثقات كلهم غير الذهلي هذا قال الحافظ في "التقريب"

(مقبول).

وسقط من نسخة الهيثمي من "المعجم" "اسم" "محمد بن" فلم يعرفه فقال

(١٨٣/٩): (رواه الطبراني وفيه مروان الذهلي ولم أعرفه وبقية رجاله رجال

الصحيح).

ب- وكذلك أخبرنا الألباني أن عرّة حديث الراوي قد يكون سبباً حاجباً لأئمة الجرح

والتعديل عن معرفته وضرب لنا الألباني مثلاً حاتم بن حريث الطائي لم يعرفه

يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل.

قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (١٦٩/٢).

(حاتم هذا روى عنه سوى الجراح هذا معاوية بن صالح قال ابن أبى حاتم (٢٥٧/٢/١): قال ابن معين: لا أعرفه وسألت أبى عنه فقال: (شيخ) قال الحافظ فى "التهذيب": (قلت: وذكره ابن حبان فى (الثقات) وقال عثمان بن سعيد الدارمى: ثقة. قال ابن عدى: لعزّة حديثه لم يعرفه ابن معين وأرجو أنه لا بأس به). أقول: وحديث مالك الدار عزيز كحديث حاتم ابن حريث الطائى فلا عجب إن لم يعرفه الهيثمى ولا المنذرى مثلما لا عجب أن لا يعرف حاتما يحيى بن معين إمام أئمة الجرح والتعديل.

على أن الألبانى يخبرنا أن مالك الدار مترجم له فى كتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم (٢١٢/١/٤) ولم يذكر فيه تعديلاً ولا تجريحاً فقول الهيثمى فيه (لم أعرفه) غير جائز وهو دليل على أنه لم يقف على ترجمته فى الجرح والتعديل قال الألبانى فى سلسلته الصحيحة (٣٣٩/١):

عن حديث أخرجه ابن السنن بسند صحيح إلى فياض وهو ابن غزوان الضبى الكوفى قال أحمد: ثقة وشيخه عبد الله بن زبير هو ابن الحارث اليامى الكوفى قال ابن أبى حاتم (٦٢/٢/٢) عن أبيه: (روى عنه الكوفيون) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: فهو مستور ومثله يستشهد بحديثه إن شاء الله تعالى والحديث قال الهيثمى: (رواه الطبرانى وفيه من لم أعرفه).

قلت: وكأنه يعنى عبد الله بن زييد وعليه فكأنه لم يقف على ترجمته فى (الجرح والتعديل) ولو أنه لم يذكر فيه تعديلاً أو تجريحاً فإن العادة أن لا يقال فى مثله (لم أعرفه) كما هو معلوم عند المشتغلين بهذا العلم الشريف.

ج/ يخبرنا الألبانى أن من الأسباب التى تجعل بعض أئمة الحديث لا يعرفون أحد الرواة أن يختلط عليه الراوى براو بينهما اشتراك فى الاسم واسم الأب.

قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٤١٤/٥) عند حديث:-

(من اغتسل يوم الجمعة كان فى طهارة إلى الجمعة الأخرى).

رواه ابن خزيمة (١٧٦) وابن حبان (٥٦١) والحاكم (٢٨٢/١) والطبرانى فى

"الأوسط" (٢/٥٠ من ترتيبه) عن هارون بن مسلم العجلي البصرى: ثنا أبان بن يزيد

عن يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة قال:
دخل على أبى وأنا اغتسل يوم الجمعة فقال: غسلك هذا من جنابة أو للجمعة؟
قلت: من جنابة. قال: أعد غسلًا آخر، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. قال
الطبرانى: "لم يروه عن يحيى إلا أبان ولا عنه إلا هارون".
قلت: وهو صدوق كما قال الحافظ فى "التقريب".
ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين. وقال الحاكم:
"صحيح على شرط الشيخين وهارون بن مسلم العجلي، يقال له: الحنائى ثقة".
قلت: وهو ليس من رجال الشيخين بل ولا بقية الستة خلافاً لما يوهمه كلام
الحاكم وإن وافقه الذهبى.

وأما ابن خزيمة فقد أعله بنعنة يحيى فقال:
(... إن كان يحيى بن أبى كثير سمع الخبر من عبد الله بن قتادة).
قلت: قد احتج به الشيخان وغيرهما فالظاهر أن عنفته إنما تضر فيما رواه عن
أنس ونحوه. والله اعلم.

وأما قول المناوى فى "الفيض" عقب قول الحاكم المتقدم:
"وتعقبه الذهبى فى "المذهب" فقال: هذا حديث منكر. وهارون لا يدرى من هو؟"
قلت: وهذا من أوهام الذهبى فإنه ظن أن هارون بن مسلم هذا هو الذى روى عن
قتادة وعنه مسلم بن قتيبة وغيره، قال أبو حاتم فيه: "مجهول" وكذا فى "الميزان". ثم
ذكر فيه عقبه هارون بن مسلم صاحب الحناء ونقل فيه قول أبى حاتم المتقدم: "فيه
لين" وقول الحاكم: "ثقة"

فاختلط عليه هذا بالذى قبله فى "المذهب" فنشأ الوهم.
د/ يخبرنا الألبانى أن من أسباب عدم معرفة الرواة هو أن يذكر الراوى باسم لا يعرفه
كثير من الحفاظ.

قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٤١٥/٥) عند حديث:-
(من أكل لحماً فليتوضأ).
أخرجه أحمد (٤/١٨٠، ٥/٢٨٩) عن معاوية بن صالح عن سليمان بن أبى الربيع
- قال أحمد: هو سليمان بن عبد الرحمن الذى روى عنه شعبة وليث بن سعد - عن
القاسم مولى معاوية قال:

(دخلت مسجد دمشق فرأيت أناساً مجتمعين وشيخاً يحدثهم قلت: من هذا؟ قالوا: سهل بن الحنظلية، فسمعتة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره قلت: وهذا إسناد حسن بعد أن كشف لنا الإمام أحمد عن هوية سليمان بن أبي الربيع هذا فقد قال الهيثمي (٢٤٨/١) بعد ما عزاه لأحمد: "لم أر من ترجمه"

وهذه حقيقة فالرجل لم يتعرض له أحد يذكر بهذا الاسم الذي وقع في هذا السند حتى ولا الحافظ في "التعجيل" فرحم الله الإمام أحمد ما أكثر علمه وفوائده! وسليمان الذي روى عنه الليث وشعبة وهو ابن عبد الرحمن بن عيسى ويقال: سليمان بن يسار ويقال: سليمان بن أنس بن عبد الرحمن الدمشقي كما في "التهذيب". قلت: وينبغي أن يزداد: (ويقال: سليمان بن أبي الربيع) قلت: وهو ثقة.

والقاسم هو ابن أبي عبد الرحمن صاحب أبي أمانة وهو حسن الحديث). هـ/ يخبرنا الألباني أن بعض أئمة الحديث يقول في بعض الرواة: (مجهول) ومقصوده إنهم (وثقوا توثيقاً مريضاً) وليس معناها إنهم غير معروفين. قال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٧٨/٥) عند حديث:- (إذا سألت الله فسلوه الفردوس، فإنه سرُّ الجنة).

أخرجه الغسوي في "التاريخ" (٢٥٤/٢ - ٢٥٥) وكذا البخاري في ترجمة سويد (١٤٦/٢/٢)، والبزار في "مسندة" (٣٥١٢/١٩١/٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٢٥/٢٥٤/١٨)، و"مسند الشاميين" (ص ٣٦٧) كلهم عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زريق قال: حدثني عمرو بن الحارث بن الضحاك قال: حدثني عبد الله بن سالم عن الزبيدي قال حدثني عبد الرحمن بن أبي عوف أن سويد بن جبلة حدثهم: أن عرياض بن سارية حدثهم يردّه إلى رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره، وزادوا إلا البزار:

"يقول الرجل منكم لداعيه: عليك بسر الوادي، فإنه أمرعه وأعشبه".

وقال البزار: "لا نعلمه عن العرياض إلا بهذا الإسناد"

قلت: وهو ضعيف لما يأتي.

وقال الهيثمي (١٧١/١٠): "رواه الطبراني، ورجاله وثقوا".

وقال في موضع آخر (٣٩٨/١٠): "رواه البزار، ورجاله ثقات!"

كذا قال، وقلده الأعظمى -كعادته-، وأعجب منه ما فعله المناوى، فإنه نقل قول الهيثمى الأول، ثم قال عقبه:

"وبه يعلم أن رمز المؤلف لحسنه تقصير، وحقه الرمز لصحته"؛ وقلده القائمون على طبع "الجامع الكبير" (١٩٣٩/٥٨٨/٥/١) كعادتهم أيضاً؛ ووجه الخطأ من ناحيتين: الأولى: أن قوله: "رجاله ثقات"، لا يعنى أن الإسناد صحيح، لما تقدم بيانه أكثر من مرة فكيف وهو تعقبه فى قوله الأول: "رجاله وثقوا: فإن هذا فيه إشارة إلى أن بعض رجاله وثقوا توثيقاً مريضاً.

ويكثر من هذا التعبير الحافظ الذهبى فى كتابه "الكاشف" وقد تتبعته قوله هذا فى عشرات التراجم، فوجدتها كلها أو جلها ممن تفرّد ابن حبان بتوثيقه، ويقول فيهم وفى أمثالهم فى "الميزان": "مجهول" ويقول الحافظ "مقبول".

و/ يخبرنا الألبانى أن الأمر قد يصل إلى حدّ يكون مشكلاً فلا يترجح من هو الراوى. قال الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٤٢٧/٥) عند حديث:-
(من باع داراً ولم يجعل ثمنها فى مثلاً لم يبارك له فيها).

أخرجه البخارى فى "التاريخ" (٣٢٨/٢/٤) وابن ماجه (٩٧/٢) والطيالسى (٢٦٣/١) وابن عدى (١/٣٥٨) عن يوسف بن ميمون عن أبى عبيدة بن حذيفة عن أبيه حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف يوسف بن ميمون - هو المخزومى مولا هم الكوفى الصباغ ضعيف ومع ذلك قال ابن عدى:
هذا الحديث لا أرى فيه بأساً

قلت: لعل ذلك لأنه تابعه يزيد بن أبى خالد الدالانى عن أبى عبيدة به.

أخرجه البخارى أيضاً وكذا الطيالسى والبيهقى (٣٣/٦).

يزيد هذا -هو أبو خالد الدالانى- من رجال "التهذيب" قال الحافظ: "صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس".

ولم يعرفه البوصيرى فى "زوائد" فقال (١/١٥٥):

"لم أعلم يزيد بن أبى خالد بعدالة ولا جرح".

قلت: والسبب فى ذلك أنه عزاه للبيهقى فقط، ووقع فيه: "يزيد بن أبى خالد"

ليس فيه زيادة: "الدالانى" وهى ثابتة عند البخارى ثم هو مشهور بكنيته واسم أبيه

عبد الرحمن فهو يزيد بن عبد الرحمن وهكذا ذكروا اسمه لما ترجموا الإبن فى كنيته المذكورة فخفى أمره على البوصيرى.

أقول: ومن ضعفه أنه إضطرب فى إسناده فرواه وهب بن جرير: نا شعبة عنه به مرفوعاً.

أخرجه من هذا الوجه البخارى والبيهقى وأبو جعفر الرزاز فى "حديثه" (١/٧٥/٤) وتابعه سلم بن قتيبة سمع شعبة دفعه.

أخرجه البخارى.

وخالفهم ابن مهدي وغندر وآدم ثلاثهم عن شعبة به موقوفاً على حذيفة. أخرجه البخارى عنهم.

وتابعهم الطيالسى فقال: حدثنا شعبة به موقوفاً.

وقد ذكر ابن أبى حاتم فى "العلل" (٢/٢٩٠) هذا الإختلاف على شعبة، وساق رواية وهب المرفوعة ورواية الطيالسى الموقوفة ثم قال عن أبيه: "موقوف عندى أقوى، ويزيد أبو خالد ليس بالدالانى".

كذا قال! وبعد تصريح البخارى فى بعض روايات الحديث بأنه الدالانى فلا وجه للنفى لأنّ من حفظ حجة على من لم يحفظ.

(تنبيه): بعد كتابة ما تقدّم رجعت إلى بعض أصولى القديمة التى عندى فوجدت فيه أن أبا يعلى الموصلى أخرج الحديث فى "حديث محمد بن بشار" (١/١٢٧) من طريق شعبة بسنده المتقدم عن حذيفة مرفوعاً وموقوفاً والوقف أكثر. وجاء فى بعض طرقه ما يأتى:

"قال بندار -هو محمد بن بشار-: فقلت لعبد الرحمن بن مهدي: تحفظ هذا الحديث عن شعبة؟ قال: نعم. قلت: حدثنى به. فقال: حدثنى شعبة عن يزيد أبى خالد. قلت له: الدالانى؟ قال: ليس بالدالانى. فقلت له: فإن ههنا من يرويه عن شعبة عن يزيد أبى خالد الدالانى فألح على؟ قلت: حرّمى بن عمارة قال: ويحه! ما أقل علمه بالحديث! يزيد الدالانى أصغر من أن يسمع من أبى عبيدة بن حذيفة.

قلت: ولا أجد ما يحملنا على نفى سماعه منه، فأبو عبيدة تابعى من الطبقة الثانية عند الحافظ وقد ذكروا له -أعنى أبا خالد- رواية عن قتادة وهو رأس الطبقة الرابعة عنده وعن أبى إسحاق السبيعى وهو من الطبقة الثالثة، ويحيى بن إسحاق بن

عبد الله بن طلحة الأنصارى وإبراهيم بن عبد الرحمن السكسكى وهما من الخامسة، وكل هؤلاء رووا عن الصحابة كأبى عبيدة فما الذى يمنع أن يكون أبو خالد سمع منه كما سمع من هؤلاء التابعين الذين ذكرنا وغيرهم ممن لم نذكره بل هذا هو الذى يشير إليه صنيع الحافظ فى ترجمة أبى خالد فإنه قال: "إنه من السابعة".

وقد ذكر فى المقدمة أن الطبقة السادسة هم الذين عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كإبن جريج وأن السابعة كبار أتباع التابعين كمالك والثورى.

فإذن أبو خالد الدالانى فى اطلاع الحافظ العسقلانى -وكفى به حجة فى هذا العلم- هو من كبار أتباع التابعين فليس هناك ما يمنع من إمكان سماعه من الطبقة الثانية وهى تعنى كبار التابعين. والله أعلم.

ومما يسترعى الانتباه أن هذا النفى الذى رواه أبو يعلى عن محمد بن بشار عن ابن مهدى قد روى البخارى عنه ما ينافيه وعليه اعتمدت فى إثبات أنه الدالانى فقد قال فى ترجمة يزيد أبى خالد الواسطى عن إبراهيم السكسكى: قال لى محمد بن بشار: نا ابن مهدى وغندر عن شعبة عن يزيد بن خالد الدالانى عن أبى عبيدة... فعلق عليه المحقق اليمانى بقوله:

"هكذا فى الأصلين وكأنه من أوهام ابن بشار زاد كلمة: "ابن" وزاد "الدالانى". والله أعلم"

وكان عمدته فى هذا التوهيم قول ابن أبى حاتم المتقدم:

"وليس بالدالانى"

وقد نقله اليمانى عنه قبيل تعليقه المذكور.

وبالجملة فهذه مسألة مشكلة تحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق فإن تخطئة الإمام البخارى أو أحد رواته الثقات ليس بالأمر الهين فعسى الله أن ييسر لى أو لغيرى ممن له عناية بهذا العلم الشريف ما يكشف عن الحقيقة ويزيل المشكلة ولكن ذلك لا يمنع من تحسين الحديث. والله سبحانه و تعالى أعلم).

ز - أما الحافظ المنذرى على وجه الخصوص فقولته: (لم أعرفه) سببه فيه أمور هو معذور بها:

أولاً: أنه أُملى كتابه من ذاكرته وحفظه وكتبه غائبة عنه.

ثانياً: عزّة حديث مالك الدار.

ثالثاً: ضيق وقته وعدم اتساع مجاله.

رابعاً: ترادف همومه واشتغال باله.

فلا عجب إذن أن يقول في مالك الدار (لم أعرفه) وقد نصّ الحافظ المنذرى على

هذه الأسباب كلّها في آخر كتابه الترغيب والترهيب (٧٩/٤) قال الحافظ المنذرى:

(قال الحافظ زكى الدين عبد العظيم مهملّى هذا الكتاب رضى الله عنه وقد تمّ ما

أرادنا الله به من هذا الإملاء المبارك ونستغفر الله سبحانه ممّا زلّ به اللسان أو

داخله ذهول أو غلب عليه نسيان فإنّ كل مصنّف مع التؤدة والتأثّى وإمعان النظر

وطول التفكير قلّ أن ينفك عن شئ من ذلك فكيف بالمهملّى مع ضيق وقته وترادف

همومه واشتغال باله وغربة وطنه وغيبة كتبه وقد اتّفق إملاء عدة من الأبواب في

الأماكن كان الأليق بها أن تذكر في غيرها وسبب ذلك عدم استحضارها في تلك

الأماكن وتذكرها في غيرها فأمليناه حسب ما اتّفق وقدّمنا فهرست الأبواب أول

الكتاب لأجل ذلك وكذلك تقدّم في هذا الإملاء أحاديث كثيرة جداً صحاح وعلى

شرط الشيخين أو أحدهما وحسان لم ننبّه على كثير من ذلك بل قلت غالباً إسناده

جيد أو رواه ثقات أو رواية الصحيح أو نحو ذلك وإنما منع من النص على ذلك تجوير

وجود علّة لا تحضرنى مع الإملاء وكذلك تقدم أحاديث كثيرة غريبة أو شاذة متناً أو

إسناداً لم أتعرض لذكر غرابتها وشذوذها والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم

وأن ينفع به إنه ذو الطول الواسع والفضل العظيم).

القول الفصل

تبنى دعوى الألبانى فى عدم الاحتجاج بخبر مالك الدار على أنه مجهول ولم يوثقه أحد وقد بينا فيما سبق من هذا البحث أن الاحتجاج لرد خبر مالك الدار بكونه مجهولاً احتجاج باطل ولو سلمنا -جدلاً- بأنه لم يثبت توثيقه وبيناً على مقتضى القواعد الحديثية المعمول بها عند كثير من المحققين أن المجهول من الطبقة الأولى من التابعين له حكم القبول وأسقطنا دعوى الألبانى فى سَوْقه لفظ مجهول فى وصف مالك الدار سوق الجرح كما أن استناده إلى أن ابن أبى حاتم أشار إلى جهالته استناد باطل فإن ابن أبى حاتم يُبيّض لبعض أهل التراجم فلا يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً ويجهل بعضهم فمن سوى بين التصرفين من تصرفات ابن أبى حاتم فقد نسب إليه ما لم يعتمد به ولم يقله وجعل تصرفه فى الحالين كشئ واحد.... وهو عين ما فعله الألبانى فأعطى الدليل على خطأه ووهمه كما بينا أن كلامه على تصحيح الحافظ ابن حجر لجميع السند هو أيضاً باطل لوجوه سقناها تجدها فيما سبق من هذا البحث وبيناً أيضاً أن احتجاجه بقول المنذرى والهيثمى فى مالك الدار (لا نعرفه) احتجاج باطل وفرقنا بين معنى (لا نعرفه) ومعنى (مجهول) بفارق أن الثانية جرح والأولى ليست كذلك وكشفنا عن مجازفة الألبانى فى إيرادهِ للقصة التى رواها الحافظان المنذرى والهيثمى فيرجع إلى ذلك فى محله.

ومقصودنا فى هذا الباب أن نورد أسماء بعض الأئمة الذين نصوا تصريحاً أو تضميناً على توثيق مالك الدار وتعديله.

أولاً: الحافظ أبو يعلى الخليلي:-

قال الحافظ الخليلي فى كتابه (الإرشاد فى معرفة علماء الحديث) (٣١٣/١):
(مالك الدار مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه: تابعيٌ قديمٌ متفق عليه. أثنى عليه التابعون وليس بكثير الرواية روى عن أبى بكر الصديق وعمر. وقد أنتسب ولدهُ إلى حَبْلانٍ ناحيةٌ حدثنى محمد بن أحمد بن عبدوس المزكى أبوبكر النيسابورى، حدثنا عبد الله بن محمد بن الحسن الشرقى حدثنا محمد بن عبد الوهاب قال: لعلّى بن هشام العامرى الكوفى: لَمْ سُمِّي مالك الدار؟ فقال: الدارى المتطيّبُ.

حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح حدثنا عبد الله بن محمد البغوي حدثنا أبو خيثمة حدثنا محمد بن خازم الضرير حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن مالك الدار قال أصاب الناس قحط في زمان عمر بن الخطاب فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا نبي الله استسق الله لأمتك!!

فرأى النبي ﷺ في المنام فقال: (إئت عمر فأقرئه السلام وقل له: إنكم مسقون فعليك بالكيس الكيس).

قال: فبكى عمر. وقال يا رب ما آلو إلا ما عجزت عنه.

يقال أن أبا صالح سمع من مالك الدار هذا الحديث والباقون أرسلوه

أقول: قول الحافظ الخليلي عن مالك الدار: (تابعي قديم متفق عليه أثني عليه التابعون). نص صريح في توثيقه فمن يثني عليه التابعون كيف يجهله الألباني!!
(وأثنى عليه) في اصطلاح الحافظ الخليلي واصطلاح جميع المحدثين معناها التوثيق. وانظر إن شئت إلى هذه القائمة من التراجم في كتاب (الإرشاد) للحافظ الخليلي.

معجم (أثنى عليه)

١. محمد بن حبان البغوي (٢٥١/١) ثقة... قرين أحمد وثقه وأثنى عليه.
٢. عبدان (٢٧٣/١) إمام حافظ أثني عليه البخاري.
٣. محمد بن أبي ذئب (٢٨٥/١) ثقة أثني عليه مالك.
٤. عبد الله بن نافع الصائغ (٣١٦/١) ثقة أثني عليه الشافعي.
٥. إبراهيم بن عرعرة (٥٩١/٢): حافظ كبير ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين كان أبو يعلى الموصلي يثني عليه.
٦. محمد بن أبي زكريا (٦٥٩/٢) ثقة... أخذ عنه بن لال وابن شعيب وأخذ عنه بن أبي زرعة القزويني وأثنوا عليه.
٧. أبو إسحاق بن موسى الرازي (٦٦٨/٢): ثقة إمام... أثني عليه أحمد بن حنبل.
٨. المنذر بن شاذان (٦٧٣/٢): ثقة... زكاه ابن أبي حاتم وأثنى عليه.
٩. القاسم بن محمد بن ميمون (٧٠٩/٢): حافظ... رأيت شيوخنا أثنوا عليه.
١٠. عبد الرازق بن خشرمأه (٧١٩/٢): مُعدّل صالح... حدثنا عنه جماعة من شيوخنا وأثنوا عليه.

١١. محمد بن أحمد بن يعقوب (٧٣٠/٢): ثقة... سمعت أبا حاتم اللبان الحافظ يروى عنه ويثني عليه.

١٢. أبو الفضل العباس النيسابورى (٨٣٣/٣): سمعت الحاكم أبا عبد الله يثني عليه ويوثقه.

١٣. الحسن بن هارون النيسابورى (٨٣٤/٣): روى عنه مكى بن عبدان وأبو حامد الشرقى وأثيا عليه.

١٤. أبو بكر الرقاق (٨٣٤/٣): أثنا عليه وزكاه الحاكم فى كتاب النيسابورين.

١٥. حسان بن محمد (٨٤٢/٣): ثقة إمام.. أثنى عليه الحاكم.

١٦. أبو أحمد الكرابيسى (٨٤٧/٣): سمعت عبد الله بن أبى زرعة الحافظ يثني عليه ويخرجه فى تصانيفه.

١٧. الحسين بن الحكم بن أيوب (٨٤٩/٣): أثنى عليه الحاكم

١٨. محمد بن حمدان النيسابورى (٨٥٠/٣): سمعت الحاكم أبا عبد الله يثني عليه ويوثقه.

١٩. أبو بكر الجوزقى (٨٥٨/٣): سألت عنه الحاكم فأثنى عليه ووثقه.

٢٠. إبراهيم بن يحيى (٨٦٢/٣): من الثقات الكبار.. سمعت بن أبى زرعة الحافظ يزكّيه ويثني عليه.

٢١. عتبة بن عبد الله اليمدى (٩٠٣/٣): ثقة.. روى عنه الكبار بمرو وابن خزيمة النيسابورى وأثنى عليه.

٢٢. أحمد بن يسار المروزى (٩٠٤/٣): ثقة كبير.. أخرجه المتأخرون فى تصانيفهم لصحة حديثه وأثنى عليه الطوسى.

أقول: بل الأمر أعلى من ذلك وأرفع.. فإنّ من تتبّع قول الحافظ الخليلي (متفق عليه) فى كتاب (الإرشاد) يعلم أنه لا يطلق هذه الكلمة إلا وهو يعنى أعلى درجات التوثيق والتعديل وأنظر إن شئت إلى قائمة أسماء الرواة الذين قال فيهم الحافظ الخليلي (متفق عليه) ينتج لك النظر فيها أنّ مالك الدار موثّق فى أعلى درجات التوثيق.. وأنه يُقرن فى توثيقه بالإمام البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى وأحمد بن حنبل وأبى زرعة الرازى وأبى حاتم الرازى وأبى يعلى الموصلى ويزيد بن هارون ومحمد بن يحيى الذهلى وأبى عاصم النبيل وزكريا الساجى ووکیع بن الجراح وقتيبة

بن سعيد ومكى بن إبراهيم وأبى الوليد الطيالسى وعثمان بن سعيد الدارمى وإسحق بن راهوية ودحيم وابن خزيمة ومكى بن عبدان وأبى على النيسابورى وابن أبى سلمة الماجشون وسفيان بن عيينة ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن عبد الحكم والريبع بن سليمان المرادى ونافع مولى بن عمر وسعيد بن منصور صاحب السنن وأحمد بن نصر الخزاعى وعبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن وهب.. إلى آخر ما ستراه من أسماء الأئمة الحافظ.. وكلهم وصفهم الخليلى بقوله (متفق عليه) وهو عين ما وصف به مالك الدار.. فكيف يقول الألبانى عنه: (مجهول)!!! ويحكم على خبر من روايته بأنه (ضعيف)!! محتجاً فى ذلك بسكوت ابن أبى حاتم الرازى مع أن الحافظ الخليلى قد اطلع على كتاب ابن أبى حاتم.. وأثنى على مالك الدار بنفس ما أثنى به على أبى حاتم الرازى أى بقول (متفق عليه).

معجم (متفق عليه)

- ١- عبيد الله بن عمر العمرى (١٩٢/١): متفق عليه مخرج
- ٢- شعيب بن أبى حمزة (١٩٨/١): ثقة متفق عليه حافظ وأثنى عليه الأئمة أحمد وغيره.
- ٣- نافع مولى بن عمر (٢٥٠/١): من أئمة التابعين من أهل المدينة إمام فى العلم متفق عليه صحيح الرواية.
- ٤- معبد بن عيسى القزاز (٢٢٧/١): قديم متفق عليه مخرج رضى الشافعى روايته.
- ٥- أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله الأويسى (٢٢٩/١): ثقة متفق عليه مخرج.
- ٦- سعيد بن منصور (٢٢١/١): ثقة متفق عليه.
- ٧- عبد الله بن إدريس الأودى (٢٣٤/١): ثقة متفق عليه.
- ٨- أبو عاصم النبيل (٢٣٩/١) (٥١٩/٢): إمام متفق عليه زهداً وعلماً وديانة وإتقاناً... مخرج فى الصحيحين متفق عليه.
- ٩- عبد الله بن داود الخريبي (٢٤١/١): متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
- ١٠- على بن الجعد الجوهري (٢٤٤/١): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
- ١١- إسحق ومحمد أبناء عيسى الطباع (٢٤٤/١): متفق عليهما ثقتان.
- ١٢- الهيثم بن خارجة (٢٤٥/١): ثقة متفق عليه.
- ١٣- خلف بن هشام البزار (٢٤٥/١): ثقة متفق عليه.

- ١٤- أحمد بن نصر الخزاعي (٢٤٧/١): ثقة متفق عليه.
- ١٥- عبد الأعلى بن حماد النرسي (٢٥٣/١): ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين.
- ١٦- عبد الرحمن بن القاسم (٢٥٤/١): متفق عليه.
- ١٧- عبد الله بن وهب (٢٥٥/١): ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين.
- ١٨- عبد الله بن يوسف التتيسي (٢٦٢/١): ثقة متفق عليه أكثر عنه البخاري في الصحيح.
- ١٩- عبد الأعلى بن مسهر (٢٦٥/١): ثقة حافظ إمام متفق عليه.
- ٢٠- مكي بن إبراهيم (٢٧٤/١) (٩٣٢/٣) ثقة متفق عليه أخرجه البخاري في الصحيح وأكثر عنه.
- ٢١- هشام بن يوسف (٢٧٨/١): ثقة متفق عليه مخرج روى عنه الأئمة كلهم.
- ٢٢- عبد العزيز المامجشون (٢٨٦/١): ثقة في روايته متفق عليه مخرج في الصحيحين.
- ٢٣- عبيد الله بن عمر العمرى (٢٩٣/١): حافظ متقن ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين روى عنه الأئمة الكبار.
- ٢٤- مالك الدار (٣١٣/١): تابعي قديم متفق عليه أثني عليه التابعون.
- ٢٥- سفيان بن عيينة (٣٥٤/١): إمام متفق عليه بلا مدافعة.
- ٢٦- عمرو بن الحارث المدني (٤٠٣/١): ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين.
- ٢٧- يونس بن عبد الأعلى (٤٢٥/١): ثقة متفق عليه.
- ٢٨- عبد الله بن عبد الحكم المصري (٤٢٦/١): ثقة كبير متفق عليه.
- ٢٩- الربيع بن سليمان المرادي (٤٢٨/١): ثقة متفق عليه.
- ٣٠- الوليد بن مسلم (٤٤١/١): مقدّم على جميع أهل الشام متفق عليه مخرج في الصحيحين.
- ٣١- دحيم (٤٥٠/١): أحد حفاظ الأئمة متفق عليه مخرج في الصحيحين.
- ٣٢- معاذ بن معاذ العنبري (٤٨٩/٢) متفق عليه كتب عنه الكبار.
- ٣٣- حماد بن زيد (٤٩٧/٢): ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين رضيه الأئمة.
- ٣٤- أبو الوليد الطيالسي (٥١٣/٢): متفق عليه في الصحة مخرج في الصحيحين.
- ٣٥- محمد بن المثنى العنزى (٥١٦/٢): متفق عليه سمع منه الأئمة.

- ٣٦- محمد بن كثير العبدى (٥٢٥/٢): ثقة متفق عليه مكثّر منه البخارى فى الصحيح.
- ٣٧- زكريا بن يحيى الساجى (٥٢٧/٢): متفق عليه مجروحٌ من جرّحه موثّقٌ من وثّقه.
- ٣٨- جرير بن عبد الحميد الضبّى (٥٦٨/٢): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
- ٣٩- وكيع بن الجراح (٥٧٠/٢): ثقة إمام متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
- ٤٠- ثابت بن محمد العابد (٥٧٣/٢): ثقة متفق عليه.
- ٤١- محمد بن عبد الله بن نمير (٥٧٧/٢): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
- ٤٢- يزيد بن هارون (٥٨٤/٢): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
- ٤٣- إبراهيم بن عرعرة (٥٩١/٢): حافظ كبير ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيح. كان أبو يعلى الموصلى يثنى عليه.
- ٤٤- يوسف بن موسى الرازى (٦٠٢/٢): ثقة متفق عليه مخرج فى الصحيحين.
- ٤٥- أحمد بن إبراهيم الدورقى (٦٠٢/٢): ثقة متفق عليه.
- ٤٦- إسماعيل بن إسحق بن حماد بن زيد (٦٠٧/٢): الثقة الكبير فى وقته متفق عليه.
- ٤٧- عبد الله بن سليمان بن الأشعث (٦١٠/٢): الإمام ببغداد فى وقته عالم متفق عليه إمام ابن إمام.
- ٤٨- أبو يعلى الموصلى (٦١٩/٢): ثقة متفق عليه.
- ٤٩- أبو حفص الدينورى (٦٢٨/٢): ثقة إمام عالم متفق عليه... كنت له معرفة كبيرة وديانة كتب عنه العلماء.. وهو متفق عليه فى روايته وكلامه وعلمه.
- ٥٠- أبو زرعة الرازى (٦٧٨/٢): الإمام المتفق عليه بلا مدافعة بالحجاز والعراق والشام ومصر والجبل وخراسان ولا يختلف فيه أحد.
- ٥١- أبو حاتم الرازى (٦٨١/٢): الإمام المتفق عليه بالحجاز والشام ومصر والعراق والجبل وخراسان بلا مدافعة.
- ٥٢- أبو عبد الله بن ضريس الرازى (٦٨٤/٢): ثقة متفق عليه.
- ٥٣- إسحق بن محمد بن كيسان (٦٩٥/٢): ثقة متفق عليه.
- ٥٤- أبو سعيد بن سلمة القزوينى (٧١٤/٢): ثقة متفق عليه.
- ٥٥- الحسن بن أيوب بن مسلم (٧١٤/٢): ثقة متفق عليه.

- ٥٦- محمد بن هارون بن الحجاج (٧٣٣/٢): ثقة متفق عليه.
- ٥٧- محمد بن جعفر بن طرخان (٧٣٣/٢) ثقة متفق عليه.
- ٥٨- أبو القاسم الصيدناني (٧٣٧/٢): ثقة مُزَكَّى متفق عليه.
- ٥٩- أبو القاسم عبد العزيز بن مالك (٧٤٠/٢): ثقة مُزَكَّى متفق عليه.
- ٦٠- علي بن الحسن بن كثير (٧٥٩/٢): ثقة متفق عليه.
- ٦١- يحيى بن يحيى الزاهد (٨٠٣/٢): العدل المتفق عليه المخرج فى الصحيحين.
- ٦٢- محمد بن عبد الوهاب بن حبيب (٨٠٤/٢): ثقة متفق عليه.
- ٦٣- عبد الرحمن بن بشر بن الحكم (٨٠٥/٢): ثقة متفق عليه ومخرج فى الصحيحين.
- ٦٤- محمد بن يحيى الذهلى (٨١٠/٢): ثقة متفق عليه يقارن.
- ٦٥- يحيى بن محمد بن يحيى الذهلى (٨١٠/٢): ثقة متفق عليه.
- ٦٦- أبو الحسن الدارابجردي (٨١٧/٢): ثقة متفق عليه.
- ٦٧- أبو العباس السَّراج (٨٢٨/٣): ثقة متفق عليه من شرط الصحيح.
- ٦٨- أبو بكر بن خزيمة (٨٣١/٣): أتفق فى وقته أهل المشرق أنه إمام الأئمة.
- ٦٩- مكى بن عبدان (٨٣٦/٣): إمام فى وقته ثقة متفق عليه.
- ٧٠- أبو على النيسابورى (٨٤٢/٣): الحافظ الكبير إمام فى وقته متفق عليه.
- ٧١- أحمد بن زكريا النيسابورى (٨٥٨/٣): ثقة متفق عليه.
- ٧٢- أبو بكر الجوزفى (٨٥٨/٣): ثقة متفق عليه.. سألت عنه الحاكم فأثنى عليه.
- ٧٣- أبو عبد الرحمن الأزدي (٨٦٠/٣): ثقة متفق عليه.
- ٧٤- أبو الطيب الصعلوكى (٨٦١/٣): الإمام فى وقته متفق عليه عديم النظير فى وقته علماً وديانة.
- ٧٥- ابوظاهر الزيادى (٨٦٢/٣): ثقة متفق عليه.
- ٧٦- أبو الحسن الحكَّانى (٨٧٣/٣): ثقة متفق عليه.
- ٧٧- على بن حجر المروزى (٩٠٣/٣): ثقة متفق عليه.
- ٧٨- الإمام الترمذى (٩٠٤/٣): ثقة متفق عليه.
- ٧٩- محمد بن مقاتل المروزى (٩٠٥/٣): ثقة متفق عليه يكثر عنه البخارى فى الصحيح.

- ٨٠- عمر بن علك المروزى (٩٠٦/٣): متفق عليه.
- ٨١- عبد بن عمر بن علك (٩٠٧/٣): ثقة متفق عليه
- ٨٢- أحمد بن سعيد الرباطى (٩٠٨/٣): ثقة متفق عليه أخرجه مسلم فى الصحيح وأكثر عنه.
- ٨٣- إسحق بن راهويه (٩٠٣/٣): الإمام المتفق عليه شرقاً وغرباً كان إمام هذا الشأن حفظاً وعلماً وفقهاً وفى العلوم كلها... وكان يقارن بأحمد بن حنبل أخرجه البخارى والائمة كلهم فى الصحاح.
- ٨٤- قتيبة بن سعيد (٩٣٥/٣): الثقفى المتفق عليه.
- ٨٥- محمد بن أبان البلخى (٩٤١/٣): ثقة متفق عليه أخرجه البخارى فى الصحيح.
- ٨٦- عبد الصمد بن مسمار (٩٤٢/٣): ثقة متفق عليه.
- ٨٧- يحيى بن موسى البلخى (٩٤٥/٣): ثقة متفق عليه روى عنه البخارى فى الصحيح.
- ٨٨- أبو بكر بن أبى يزيد (٩٥٢/٣): ثقة متفق عليه.
- ٨٩- محمد بن إدريس السامى (٩٥٣/٣): ثقة متفق عليه.
- ٩٠- محمد بن عبد الرحمن الدغولى (٩٥٣/٣): ثقة متفق عليه.
- ٩١- عبد الله بن محمد المسندى (٩٥٦/٣): الثقة المتفق عليه.
- ٩٢- الإمام البخارى (٩٥٨/٣): الإمام المتفق عليه بلا مدافعة.
- ٩٣- محمد بن يوسف البيكندى (٩٧٠/٣): ثقة متفق عليه.
- فهؤلاء أزيد من تسعين راوٍ يقول فيهم الحافظ الخليلى ما قاله فى مالك الدار: (متفق عليه) يعنى بذلك التوثيق ولا يجوز أن يقال أن الخليلى يطلق هذه العبارة (متفق عليه) جزافاً فإن من يتتبع صنيعة فى كتاب (الإرشاد) يعلم يقيناً أنه يفرق بين عبارة (متفق عليه) وعبارات مثل (لا يتفق عليه) و(لا متفق عليه) و(غير متفق عليه) و(لم يتفقوا عليه) وانظر هذه القائمة -إن شئت-:-

معجم (لم يتفقوا عليه)

١. قرة بن عبد الرحمن (٢٠٠/١): قديم لم يتفقوا عليه
٢. إسحق بن أبى فروة (٢٢٨/١): غير متفق عليه ولا مخرج فى الصحاح.
٣. إبراهيم بن إسحق الصينى (٢٣٥/١): اختلف فيه.

٤. بقية بن الوليد الحمصي (٢٦٦/١): اختلفوا فيه.
 ٥. بكر بن الشروذ الصنعاني (٢٧٩/١): شيخ قديم لم يتفقوا عليه.
 ٦. مطرف بن مازن (٢٨٠/١): روى عن مالك لم يتفقوا عليه.
 ٧. أبو معشر نجيع (٣٠٠/١): ضعّفوه في الحديث لم يتفقوا عليه.
 ٨. أيوب بن سويد (٤١٨/١): لم يرضوا حفظه غير متفق عليه.
 ٩. رشدين بن سعد (٤٢١/١): ضعّفوه ولم يتفقوا عليه.
 ١٠. سليمان بن كثير العبدى (٥٢٥/٢): لم يتفقوا عليه.
 ١١. محمد بن أبي الوضاح (٥٩٣/٢): صدوق غير متفق عليه.
 ١٢. سيف بن المبارك الدينورى (٦٢٥/٢): قديم... غير قوى ولا متفق عليه يكتب حديثه ولا يحتج به.
 ١٣. الهيثم بن عدى (٨٩٥/٣): كبير المحل غير متفق عليه، لئنه.
 ١٤. محمد بن إسحق بن راهويه (٩١١/٣): الحفاظ لم يرضوه ولم يتفق عليه أهل خراسان.
 ١٥. بشار بن قيراط البلخى (٩٢٥/٣): لا يتفق عليه حفاظ خراسان.
- فانظر يا رعاك الله إلى الحافظ الخليلي وهو يقرن قوله (لم يتفقوا عليه) بقوله (ضعّفوه) (لم يرضوا حفظه) (غير قوى) (لا يحتج به) (لئنه) (صدوق) وهذه الأخيرة ليس من الكلمات المشعرة بالقوة بل إلى الضعف ما هي.
- والحافظ الخليلي ليس هو أول الأئمة الذين استخدموا هذه العبارة: (متفق عليه) يعنون بها: أعلى درجات التوثيق فقد سبقه إلى ذلك الإمامان: عبد الله بن محمد الحافظ وابن أبي حاتم الرازي.
- قال الحافظ الخليلي في ترجمة عثمان بن سعيد الدارمي (٨٧٧/٣).
- (كبير المحل عالم بهذا الشأن يقارن بالبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم... سمعت عبد الله بن محمد الحافظ يقول: كان عثمان بن سعيد ثقة متفقاً عليه).
- وقال الحافظ الخليلي في ترجمة الحسن بن منصور الطوسى (٨٦٦/٣).
- (ثقة عالم بهذا الشأن سئل ابن أبي حاتم الرازي عنه فقال: ثقة معتمد عليه).
- وقد تداول أئمة الحفاظ من أهل هذا الشأن عبارة الخليلي: (متفق عليه) - بمعنى التوثيق- من غير نكير منهم على الخليلي وانظر إن شئت تراجم معجم (متفق

عليه) السابق فى كتاب الحافظ الذهبى (سير أعلام النبلاء) وفى كتاب الحافظ بن حجر (تهذيب التهذيب) بل إن الحافظ بن حجر يسوق عبارة الخليلي (متفق عليه) ليؤكد بها معنى التوثيق للراوى. ومن تتبع صنيع الحافظ فى تراجم (متفق عليه) علم صحة ما نقول. فلا غرابة إذن والحال ما ذكر أن يصحّ إسناد خبر مالك الدار... وإنما الغريب أن لا يعلم ذلك مُحدّث الديار الشامية... (الذى ما رأيت عيناي مثله!!) وما أظنه رأى مثل نفسه!!).

ومما يدل على أن الحافظ الخليلي يعنى بقول (متفق عليه) أعلى درجات التوثيق: الحجة والإتقان والحفظ أن تنظر ما قاله فى ترجمة محمد بن الوليد الزبيدي وما استطرده فيه عند ترجمة عمر بن الحارث بن يعقوب.

قال الخليلي فى ترجمة محمد بن الوليد (١٩٩/١).

(ثقة روى عنه الكبار وهو حجة إذا كان الراوى عنه ثقة وإذا كان غير قوى مثل بقية وأقرانه فلا يتفق عليه).

وقد نقل الحافظ ابن حجر هذه العبارة عنه فى كتابه (تهذيب التهذيب) (٥٠٣/٩) وقال الخليلي فى (الإرشاد) (٤١٧/١) استطراداً:

(ذاكرت يوماً بعض الحفاظ فقلت: البخارى لم يخرج حماد بن سلمة فى الصحيح وهو زاهد ثقة!! فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب وربما يخالف فى بعض ذلك.

فقلت: أليس ابن وهب إتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم. فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له).

والحافظ الخليلي قد أطلع على كتاب الجرح والتعديل كما هو مذكور فى مقدمة كتابه وفى (٦٨٣/٢) وهو يعلم أن أبا حاتم لم يذكر لمالك الدار راوٍ غير أبي صالح السَّمان... ومع ذلك لم يقل فيه (مجهول) ولا قال. (لا يعرف) بل قال: (متفق عليه) لا جهلاً منه بمعنى (مجهول) أو معنى (لا يعرف) فإنه قالها فى محمد بن سالم الأقطس (٩٥٦/٣):

قال الخليلي:

(حدثنى محمد بن عبد الله الحاكم حدثنا محمد بن على بن عمر المذكر حدثنا

محمد بن سالم الأفتس حدثنا عيسى بن غنجر حدثنا أبو حمزة وحجوه بن مدرك ومحمد بن الفضل ويزيد بن يحيى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ (إن الله لا يقبض العلم... الحديث).

محمد بن سالم الأفتس مجهول، لا يعرفه أهل بخاري).

وقال أيضاً فى ترجمة بن عقدة (٥٧٩/٢).

(فى حديثه نظر فإنه يروى نسخاً عن شيوخ لا يعرفون ولا يتابع عليها).

وقال أيضاً فى (٥٨٢/٢):

(حدثنا جدى والقاسم بن علقمة قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى

حدثنا حميد بن الربيع اللخمى حدثنا هشيم حدثنا أبو الجهم عن الزهرى عن أبى

سلمة عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إمرؤ القيس قائد لواء الشعر إلى

النار يوم القيامة) أبو الجهم لا يعرف ولا يُسمى ولم يرو عنه غير هشيم).

أقول: أبو الجهم هذا هو الذى يقول فيه أحمد (مجهول) كما فى ميزان الاعتدال

للحافظ الذهبى (٥١٢/٤) ترقيم (١٠٠٧٨) وكما فى لسان الميزان للحافظ ابن حجر

(٣٠/٧) ترقيم (٢٦٤) ويقول فيه ابن حبان فى كتاب المجروحين (١٥٠/٣):

(أبو الجهم: شيخ من أهل واسط يروى عن الزهرى ما ليس من حديثه روى عنه

هشيم بن بشير ولا يجوز الاحتجاج بروايته إذا انفرد).

ويقول فيه الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد (١١٩/٨):

(أبو الجهم: شيخ هشيم بن بشير لم اعرفه).

فانظر -يا رعاك الله- أين هذا جميعه من قول الألبانى فى مالك الدار: (مجهول)

وكيف يقرن مع قول الحافظ الخليلي: (متفق عليه أتى عليه التابعون).

ثانياً: الحافظ ابن حبان البُستى:

للحافظ ابن حبان كتابه المشهور (الثقات) أورد فيه كل من حكم له بأنه ثقة على

مقتضى قاعدته المعروفة ومالك الدار مذكور فى كتاب الثقات لابن حبان قال فى

(الثقات) (٣٨٤/٥).

(مالك بن عياض الدار يروى عن عمر بن الخطاب روى عنه أبو صالح السمان

(وكان مولى لعمر بن الخطاب أصله من جيلان).

قال ابن حبان فى شرح قاعدته فى كتاب (الثقات) (١١/١)

(لا أذكر فى هذا الكتاب الأول إلا الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم وأقتع بهذين الكتابين المختصرين عن كتاب (التاريخ الكبير) الذى خرّجناه لعلنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد والطرق والحكايات لأن ما نملّيه فى هذين الكتابين إن يسّر الله ذلك وسهّله من توصيف الأسماء بقصد ما يحتاج إليه يكون أسهل على المتعلم إذا قصد الحفظ وأنشط فى وعيه إذا أراد العلم من التكلف بحفظ ما لو أغضى عنه فى البداية لم يخرج فى فعله من التكلف لحفظ ذلك فكل من أذكره فى هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرّى خبره عن خصال خمس فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره فى كتابى هذا فإنّ ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذى ذكرت اسمه فى كتابى هذا فى الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره أو يكون دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته والخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله الحجة أو يكون فى الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه فى الخبر من الذى سمعه منه فإن المدلس ما لم يبين سماع خبره عن كذب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر لأنه لا يدرى لعله سمعه من إنسان ضعيف يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه وعرف الخبر به فما لم يقل المدلس فى خبره وإن كان ثقة: سمعت أو: حدثت فلا يجوز الاحتجاج بخبره فذكرت هذه المسألة بكمالها بالعلل والشواهد والحكايات فى (كتاب شرائط الأخبار) فأغنى ذلك عن تكرارها فى هذا الكتاب وإنما أذكر فى هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ وقد ضعفه بعض أئمتنا ووثقه بعضهم فمن صح عندى منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التى بينتها فى كتاب (الفصل بين النقلة) أدخلته فيه هذا الكتاب لأنه يجوز الاحتجاج بخبره ومن صح عندى منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التى ذكرتها فى كتاب (الفصل بين النقلة) لم أذكره فى هذا الكتاب لكنى أدخلته فى (كتاب الضعفاء بالعلل) لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره فكل من ذكرته فى كتابى هذا إذا تعرّى خبره عن الخصال الخمس التى ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره لأن العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم جعلنا الله ممن أسبل عليه جلاليب الستر فى الدنيا واتصل

ذلك بالعضو عن جنياته في العقبى إنه الفعّال لما يريد). انتهى كلامه
وقد قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلم اليماني في كتابه (التكيل) (٤٣٧/١)
في دفع من يكثّر من رد توثيق ابن حبان (والألباني يفعل ذلك أيضاً) قال المعلم
اليماني:

قد أكثر الأستاذ من رد توثيق ابن حبان والتحقيق أن توثيقه على درجات:
الأولى: أن يصرح به كأن يقول: (كان متقناً) أو (مستقيم الحديث) أو نحو ذلك.
الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.
الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف له على
أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.
الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم
والثانية قريب منها والثالثة مقبولة والرابعة صالحة والخامسة لا يؤمن فيها الخل
والله أعلم.

وقد علق الألباني على كلام اليماني فقال:

قلت: هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى وتمكنه من علم
الجرح والتعديل وهو مما لم أره لغيره فجزاه الله خيراً غير أنه قد ثبت لدى
بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف
ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين فإنهم نادراً
ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة بل والتي قبلها
أحياناً. ولقد أجريت لطلاب الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة يوم كنت أستاذ
الحديث فيها سنة (١٣٨٢) تجربة عملية في بعض دروس (الأسانيد) فقلت لهم:
لنفتح على أيّ راو في كتاب «خلاصة تهذيب الكمال» تفرد بتوثيقه ابن حبان ثم لنفتح
عليه في «الميزان» للذهبي «والتقريب» للعسقلاني فستجدهما يقولان فيه «مجهول» أو
«لا يعرف» وقد يقول العسقلاني فيه «مقبول» يعني ليّن الحديث ففتحنا على بضعة
من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان فوجدناهم عندهما كما قلت: إما مجهول أو لا
يعرف أو مقبول.

إلا أن ما ذكر المؤلف من رد الكوثري لتوثيق ابن حبان فإنما ذلك حين يكون هواه في ذلك وإلا فهو يعتمد عليه ويتقبله حين يكون الحديث الذي فيه راو وثقه ابن حبان يوافق هواه كبعض الأحاديث التي رويت في «التوسل» وقد كشفت عن صنيعه هذا في كتابي (الأحاديث الضعيفة) رقم (٢٣). انتهى كلامه

أقول: كلام ابن حبان في مالك الدار يتخرج على المرتبة الرابعة التي ذكرها المعلم اليماني وتجربة الألباني مع طلاب الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة غير منتجة لجهالة مالك الدار فتوثيق ابن حبان صالح إذن وهو المطلوب واعتمد عليه الألباني في توثيق جماعة ذكرناهم في هذا البحث مثل محمد بن عبد الرحمن اليحصبي (انظر صفحة ٣٦) ومحمد بن الأشعث (انظر صفحة ٣٧) وأبو أيوب الأزدي (انظر صفحة ٣٨) وعقيل بن مدرك (انظر صفحة ٣٨) ومحمد بن الحصين (انظر صفحة ٤١) ومحمد بن سهل (انظر صفحة ٤٢) وحبيب بن هند (انظر صفحة ٤٣) وعبيد بن مسلم (انظر صفحة ٤٤) وشعيب بن زرة (انظر صفحة ٤٧) وكثير بن عبيد التيمي (انظر صفحة ٤٩) إلى غير ذلك مما تجده في أثناء تخريجاته.

ثالثاً: الحافظ ابن كثير:-

قال الحافظ ابن كثير في كتابه البداية والنهاية (٩١/٧):

(قال الحافظ أبو بكر البيهقي: أخبرنا أبو نصر ابن قتادة وأبو بكر الفارسي قالوا: حدثنا أبو عمر بن مطر حدثنا إبراهيم بن علي الذهلي حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن مالك قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر بن الخطاب فجاء رجل إلى قبر رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا. فأتاه رسول الله ﷺ في المنام فقال: إئت عمر فأقره مني السلام وأخبرهم أنهم مسقون وقل له عليك بالكيس، الكيس فأتى الرجل فأخبر عمر فقال: يا رب ما آلو إلا ما عجزت عنه. وهذا إسناد صحيح)

أقول: قول الحافظ ابن كثير (هذا إسناد صحيح) مستلزم استلزماً بيناً لتوثيق مالك الدار فإن الحافظ ابن كثير قد وضع قاعدته في التعامل مع الأخبار المروية وذلك في مقدمة كتابه (البداية والنهاية) قال (٦/١):

(ولسنا نذكر من الأسراريات إلا ما أذن الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنه رسوله ﷺ وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب مما فيه بسط لمختصر عندنا

أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا مما لا فائدة في تعيينه لنا فنذكره على سبيل التحلّي به لا على سبيل الاحتجاج إليه والاعتماد عليه وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ما صلح نقله أو حسن وما كان فيه ضعف نبينه.

والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم العلى العظيم).

أقول: فهذا نص صريح من الحافظ ابن كثير أنه ملتزم أن يبين الضعف إن وجده فصح خبر مالك الدار بهذه القاعدة وذلك التصحيح المستلزم لتوثيق مالك الدار. وكون التصحيح مستلزم للتوثيق قاعدة أقرها وقررها الشيخ ناصر الدين الألباني فإنه قال في سلسلته الصحيحة (٧٤٧/١) عند الكلام على سعيد بن جهمان راوى حديث (الخلافة ثلاثون سنة) ما يلي:

(الاختلاف في سعيد بن جهمان. والجواب أنه ليس كل اختلاف في الراوى يضر بل لابد من النظر والترجيح وقد ذكرنا فيما تقدم أسماء بعض الأئمة الذين وثقوه وهم أحمد وابن معين وأبو داود ويضاف إليهم هنا ابن حبان فإنه ذكره في (الثقات) والنسائي فإنه هو الذى قال: (ليس به بأس). وعارض هؤلاء قول البخارى: (في حديثه عجائب). وقول الساجى: (لا يتابع على حديثه).

قلت: فهذا جرح مبهم غير مفسر فلا يصح الأخذ به في مقابلة توثيق من وثقه كما هو مقرر في (المصطلح) زد على ذلك أن الموثقين جمع ويزداد عددهم إذا ضم إليهم من صحح حديثه باعتبار أن التصحيح يستلزم التوثيق كما هو ظاهر).

أقول: وأما قول الألباني في كتابه التوسل أنواعه وأحكامه (١٢٢) عن قصة مالك الدار:

(إنها مخالفة لما ثبت في الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء لاستئصال الغيث كما ورد ذلك في أحاديث كثيرة وأخذ به جماهير الأئمة بل هي مخالفة لما أفادته الآية من الدعاء والاستغفار وهي قوله تعالى في سورة نوح ﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً...﴾ وهذا ما فعله عمر ابن الخطاب حين استسقى وتوسل بدعاء العباس كما سبق بيانه وهكذا كانت عادة السلف الصالح كلما أصابهم القحط أن يصلوا ويدعوا ولم ينقل عن أحد منهم مطلقاً أنه التجأ إلى

قبر النبي ﷺ وطلب منه الدعاء للسقيا ولو كان ذلك مشروعاً لفعلوه ولو مرة واحدة فإذا لم يفعلوه دلّ ذلك على عدم مشروعية ما جاء في القصة).

أقول: إن الحافظ ابن كثير يعلم (ما ثبت في الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء لاستئزال الغيث من السماء كما ورد ذلك في أحاديث كثيرة واخذ به جماهير الأئمة).

وأيضاً هو يعلم (ما أفادته الآية من الدعاء والاستغفار وهي قوله تعالى في سورة نوح ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً...﴾).

وأيضاً هو يعلم (ما فعله عمر بن الخطاب حين استسقى وتوسل بدعاء العباس). ومع علمه بذلك كله ومع عظيم تلمذته للشيخ ابن تيمية رحمه الله فإنه أى الحافظ ابن كثير قد صحح إسناده القصة وتصحيحه لها لم يكن غفلة منه عما نبّه إليه الألبانى.... واليك الدليل:

إن الحافظ ابن كثير قال بعد تصحيح سند القصة مباشرة ما يلي:
(وقال الطبراني: حدثنا أبو مسلم الكشي حدثنا أبو محمد الأنصاري ثنا أبي عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن عمر خرج يستسقى وخرج بالعباس معه يستسقى يقول: اللهم إنا كنا إذا قحطنا على عهد نبينا توسلنا إليك بنبينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا ﷺ. وقد رواه البخاري عن الحسن بن محمد عن محمد بن عبد الله به ولفظه (عن أنس إن عمر كان إذا قحطوا يستسقى بالعباس بن عبد المطلب فيقول: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقيننا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا قال فيسقون).

وقال أبوبكر بن أبي الدنيا في كتاب المطر وفي كتاب مجابى الدعوة- حدثنا أبوبكر النيسابوري ثنا عطاء بن مسلم عن العمري عن خوات بن جبير قال: خرج عمر يستسقى بهم فصلى ركعتين فقال: اللهم إنا نستغفرك ونستعينك فما برج من مكانه حتى مطروا فقدم أعراب فقلوا يا أمير المؤمنين بينا نحن في وادينا في ساعة كذا إذ أظلمت غمامة فسمعنا منها صوتاً: أتاك الغيث أبا حفص أتاك الغوث أبا حفص وقال ابن أبي الدنيا: ثنا إسحاق بن إسماعيل ثنا سفيان عن مطرف بن طريف عن الشعبي قال: خرج عمر يستسقى بالناس فما زاد على الاستغفار حتى رجع فقالوا يا أمير المؤمنين ما نراك استسقيت. فقال: لقد طلبت المطر بمحاديث السماء التي يستنزل

بها المطر ثم قرأ ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً﴾ ثم قرأ ﴿وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه﴾ الآية.

أقول: فالحافظ ابن كثير خبير بتلك الاحتجاجات التي يستكثر بها الألباني ولم ير الحافظ ابن كثير فيها ما يمنع من تصحيح إسناد القصة كما رأى الألباني بل لم ير الحافظ ابن كثير فيها ما يوجب التعليق كما رأى الألباني فهل نظن بالحافظ ابن كثير أن يصحح إسناد قصة تكون حجة لمن هو في شرك أو في وسيلة شرك مع علمه الواسع الثابت الراسخ بالتوحيد الذي هو حق الله على العبيد؟! ومع عظيم تلمذته للشيخ ابن تيمية رحمه الله؟! اللهم كلاً ثم ألف كلاً!!!!

رابعاً: الشيخ ابن تيمية رحمه الله:

قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم) (٣٧٢):

(ما يروى من أن قوماً سمعوا رد السلام من قبر رسول الله ﷺ أو قبور غيره من الصالحين وأن سعيد بن المسيب كان (يسمع الأذان من القبر ليألى الحرّة) ونحو ذلك. فهذا كله حق ليس مما نحن فيه والأمر أجل من ذلك وأعظم.

وكذلك أيضاً: ما يروى (أن رجلاً جاء إلى قبر النبي ﷺ فشكا إليه الجذب عام الرمادة. فرآه وهو يأمره: أن يأتي عمر فيأمره أن يخرج فيستسقى بالناس) فإن هذا ليس من هذا الباب ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبي ﷺ وأعرف من هذه الوقائع كثيراً. وكذلك سؤال بعضهم للنبي ﷺ أو لغيره من أمته حاجته فتقضى له. فإن هذا قد وقع كثيراً وليس هو مما نحن فيه.

وعليك أن تعلم أن إجابة النبي ﷺ أو غيره لهؤلاء السائلين ليس مما يدل على استحباب السؤال فإنه هو القائل ﷺ: (إن أحدكم ليسألني المسألة فأعطية إياها فيخرج بها يتأبطها ناراً فقالوا: يا رسول الله فلم تعطيه؟ قال: يأبون إلا أن يسألوني ويأبى الله لى البخل)

وأكثر هؤلاء السائلين الملحين لما هم فيه من الحال لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم. كما أن السائلين له في الحياة كانوا كذلك وفيهم من أجيب وأمر بالخروج من المدينة فهذا القدر إذا وقع يكون كرامة لصاحب القبر أما أنه يدل على حسن حال السائل فلا فرق بين هذا وهذا).

أقول: فأنت ترى الشيخ ابن تيمية يقرر القصة ويعدها من الحق سواء كان المسئول هو النبي ﷺ أم غيره من أمته ويعد حصول المطلوب كرامة لصاحب القبر ويعد هؤلاء السائلين الملحين مؤمنين لا مشركين وأنهم لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم... وأي إيمان للمشرك حتى يضطرب؟! فالشخص بن تيمية لا يناقش في هذا جميعه بل هو عنده مُسلّم. وإنما يناقش في استحباب هذا النوع من السؤال وفي حسن حال السائل بدليل قوله:

(وعليك أن تعلم أن إجابة النبي ﷺ أو غيره لهؤلاء السائلين ليس مما يدل على استحباب السؤال فإنه هو القائل ﷺ: (إن أحدكم ليسألني المسألة فأعطيته إياها فيخرج بها يتأبطها ناراً فقالوا: يا رسول الله فلم تعطهم؟ قال: يأبون إلا أن يسألوني ويأبى الله لى البخل).

وأكثر هؤلاء السائلين الملحين لما هم فيه من الحال لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم كما أن السائلين له في الحياة كانوا كذلك وفيهم من أجيب وأمر بالخروج من المدينة. فهذا القدر إذا وقع يكون كرامة لصاحب القبر أما أنه يدل على حسن حال السائل فلا فرق بين هذا وهذا.

خامساً: الحافظ الإمام ابن دقيق العيد:

قال الإمام الزيلعي في كتابه نصب الراية لأحاديث الهداية (١٧٩/١) في رده على ابن حزم الأندلسي وتضعيفه لأسد بن موسى (قال ابن حزم في كتابه المحلى (٩٠/٢):

(أسد منكر الحديث لا يحتج به)

فقال الامام ابن دقيق العيد:

(إن أسداً ثقة ولم يُرَ في شيء من كتب الضعفاء له ذكر وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه وذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ ولم يذكر أسداً وهذا يقتضى توثيقه ونقل ابن القطان توثيقه عن البزار وعن أبي الحسن الكوفي).

أقول: فعلى مقتضى هذه القاعدة يكون (مالك الدار) ثقة فإنه لم يُرَ في شيء من كتب الضعفاء له ذكر وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابه كل من تكلم فيه وذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ ولم يذكر (مالك الدار) وهذا يقتضى توثيقه ونقل توثيقه عن (ابن حبان) وعن (الحافظ الخليلي) وأثنى عليه التابعون.

سادساً: المجد ابن تيمية والعلامة ابن القيم:

للمجد ابن تيمية قاعدة حكاهما عنه العلامة ابن القيم وأقره عليها لأنه لم يتعقبه بشيء وقاعدة المجد ابن تيمية أن الراوى الذى يذكره البخارى فى تاريخه ولم يطعن فيه لا يضعف وأن حديثه يحتج به. قال ابن القيم فى كتابه زاد المعاد (١/٤٧٠) فى تأويل إتمام عثمان بن عفان الصلاة بمنى قال:

(أنه كان قد تأهل بمنى والمسافر إذا أقام فى موضع وتزوج فيه أو كان له به زوجة أتم ويروى فى ذلك حديث مرفوع عن النبى ﷺ فروى عكرمة بن ابراهيم الأزدي عن ابن أبى ذباب عن أبيه قال: صلى عثمان بأهل منى أربعاً وقال: يا أيها الناس! لما قدمت تأهلت بها وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(إذا تأهل الرجل ببلدة فإنه يصلى بها صلاة مقيم) رواه الإمام أحمد رحمه الله فى مسنده" وعبد الله بن الزبير الحميدى فى "مسنده" أيضاً وقد أعلّه البيهقى بانقطاعه وتضعيفه عكرمة بن إبراهيم قال أبو البركات ابن تيمية ويمكن المطالبة بسبب الضعف فإن البخارى ذكره فى "تاريخه" ولم يطعن فيه وعادته ذكر الجرح والمجروحين وقد نص أحمد وابن عباس قبله أن المسافر إذا تزوج لزمه الإتمام، وهذا قول أبى حنيفة ومالك وأصحابهما وهذا أحسن ما اعتذر به عن عثمان).

قلت: قد حكم الألبانى على خبر مالك بالضعف وحجته أن مالك مجهول والألبانى يسوق لفظ (مجهول) فى حق مالك الدار سوق الجرح فإنه قال فى كتاب التوسل (١٣٢):

(الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك الدار)

فيجوز لنا أن نقول كما قال المجد ابن تيمية: (يمكن المطالبة بسبب الضعف فإن البخارى ذكره فى "تاريخه": ولم يطعن فيه وعادته ذكر الجرح والمجروحين).

قال البخارى فى كتاب التاريخ الكبير (١/٤-٣٠٤)

(مالك بن عياض الدار أن عمر قال فى قحط يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه قاله على عن محمد ابن خازم عن أبى صالح عن مالك الدار).

سابعاً: الطحان والألبانى:

أقول: بل من رأى جماعة كثيرة من المحدثين أن سكوت البخارى عن الراوى توثيق له قال الدكتور محمود الطحان أستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية كلية أصول الدين فى كتابه أصول التخريج ودراسة الأسانيد وهو الكتاب الذى يقول عنه فى مقدمته:

(وقد عرضت كتابى هذا ومنهجى فيه على عدد من خيار المتخصصين فى الحديث فأفادونى - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم وأقرونى عليه بعد تلك الملاحظات فما لاحظوه على عدلته).

قال الدكتور محمود الطحان - وأقره على ما قال عدد من خيار المتخصصين فى الحديث - فى صفحة (١٧٦) وهو يتكلم عن كتاب التاريخ الكبير للإمام البخارى قال: (ويذكر البخارى ألفاظ الجرح والتعديل لكنه يستعمل عبارات لطيفة فى الجرح فيقول مثلاً: (فيه نظر) أو (سكتوا عنه) وأشد ما يقوله من العبارات فى الجرح (منكر الحديث) واصطلاح البخارى فى هذه العبارات هو: أنه يقول: (فلان فيه نظر) أو (فلان سكتوا عنه) فيمن تركوا حديثه وأما إذا قال: (فلان منكر الحديث) فلا تحل الرواية عنه وكثيراً ما يسكت عن الرجل فلا يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً ومعنى ذلك توثيق له).

ولعل الألبانى يقول: لا يلزمنى ما قاله الدكتور محمود الطحان الأستاذ بجامعة محمد بن سعود الإسلامية كما لا يلزمنى ما أقره عليه (عدد من خيار المتخصصين فى الحديث) وقد كنت صرّحت بذلك فى مقدمة المجلد الرابع من السلسلة الصحيحة وقلت: (أما بالنسبة للمخالفين من المعاصرين فليس لمخالفتهم عندى قيمة تذكر). انظر صفحة ١٧ من هذا البحث.

وللرد على هذا الذى لعل الألبانى سيحتج به -مع أنه احتجاج ليس له (عندى قيمة تذكر)- أقول:

إن الدكتور محمود الطحان قد أرسل نسخة من كتابه "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" إلى الشيخ الألبانى وطلب منه (إبداء ملاحظاته وآرائه فى الكتاب إن وجد ما هو جدير بالتعديل أو الزيادة لعله يتداركه فى طبعة قادمة).

والشيخ الألبانى يعلم ذلك ويقره لأنه مذكور فى كتاب (حياة الألبانى وأثاره) الذى قرئ على الألبانى (فى جلسات متعددة على مدار سنتين كاملتين) ومن هذا نعلم أن الذين أشار إليهم دكتور محمود الطحان بأنهم (عدد من خيار المتخصصين فى الحديث) أن الألبانى واحد من ذلك العدد الذين قال عنهم الطحان إنهم (أفادونى -

شكر الله لهم- بتوجيهاتهم وملاحظاتهم وأقروني عليه بعد تلك الملاحظات فما لاحظوه على عدلته).

قال محمد إبراهيم الشيباني في كتابه (حياة الألباني وآثاره) (٦٩/١):
(لقد كان الشيخ -يعنى الألباني- ولا يزال مرجعاً لكثير من طلبة العلم أثناء دراساتهم في اختصاصاتهم العالية لنيل شهادة العالمية العالية (الدكتوراة) والعالمية (الماجستير) في العلوم الإسلامية المتنوعة فكانوا يلتقون به ويسمعون منه ويحضرون مجالسه ويراسلونه ويستفيدون منه في علوم الحديث وغيره ومن هؤلاء... الدكتور محمود الطحان أستاذ مادة الحديث في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سابقاً وجامعة الكويت كلية الشريعة حالياً الذي كان يحضر دروسه في علوم الحديث في حلب ثم راسله أثناء تحضير رسالة الدكتوراة طالباً مساعدته في إبداء ملاحظاته وتوجيهاته العلمية التي تنير طريقه في إعداد بحثه وكان للشيخ ناصر على هذا الرجل أكبر الفضل بعد الله عز وجل وذلك عندما توسط الشيخ عند المسئولين له في انتدابه للتدريس في الجامعة الإسلامية في المدينة ومساعدته فيما يحتاجه من أسئلة ومشاورات علمية وعندما صدر كتابه الأول (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) أشار إليه أحد الأفاضل أن يهدي كتابه إلى شيخه الألباني فأهداه مع طلبه من الشيخ إبداء ملاحظاته وآرائه في الكتاب إن وجد ما هو جدير بالتعديل أو الزيادة لعله يتداركه في طبعة قادمة).

ولنا أن نسأل: لماذا لم يبدِ الألباني ملاحظاته وآرائه في الكتاب وذلك لتعديل (ما هو جدير بالتعديل) مثل قضية أن سكوت البخاري عن الرجل -فلا يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً- يُعدُّ توثيقاً له؟! وليس هنالك إلا أحد جوابين:

الجواب الأول:-

أن الألباني يقرّ ما كتبه دكتور محمود الطحان ويصح عندها ما قاله الطحان (وأقروني عليه بعد تلك الملاحظات فما لاحظوه عدلته) وعلى تقدير هذا الجواب يكون سكوت الإمام البخاري (عن الرجل فلا يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً معنى ذلك توثيق له).

وقد سكت البخاري عن مالك الدار فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً وعليه فهو ثقة على قاعدة البخاري وهو ثقة بإقرار الألباني لقاعدة البخاري.

الجواب الثانى:-

أن الألبانى لا يقر ما كتبه دكتور محمود الطحان ولكنه سكت عن تقديم النصيحة له وعلى تقدير هذا الجواب يكون على الألبانى إثم كاتم العلم فينطبق عليه قول رسول الله ﷺ: (من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة).
فما معنى كتم الألبانى لمعنى (سكوت البخارى) مع أن ذلك سوف يترتب عليه تصحيح أحاديث ضعيفة والألبانى يعلم (الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ على الأمة).
كما أنه على تقدير هذا الجواب الثانى ينطبق على الألبانى قول رسول الله ﷺ: (الدين النصيحة قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم).

فلماذا لم تقدم يا محدث الديار الشامية النصيحة للدكتور محمود الطحان مع أنه طلبها منك؟! إلا إذا كان قصدك أن تورط دكتور الطحان مثلما ورطت الشيخ محمد نسيب الرفاعى (مؤسس الدعوة السلفية وخادمها) حينما - حسب ما قال - (التفت إليك مستفسراً عن صحة) أن روح بن الصلاح هو علة حديث الضرير (فقلت نعم ثم طلبت كتاب "صيانة الإنسان" للشيخ بشير السهسوانى الهنذى رحمه الله فقلبت صفحاته... فتوقفت عند إحداها وقلت: انظر واقرأ فإذا علة الحديث روح بن الصلاح تعنى إنك تثبت صحة قولك: نعم مستشهداً على ذلك بما جاء فى كتاب (صيانة الإنسان) كما ذكره فيه مؤلفه السهسوانى رحمه الله فحفظت هذا... متيقناً من صحة هذا التخريج... من أن علة الحديث هو روح بن الصلاح لا سيما وقد حظى بموافقتك... كقولهم (ووافقه الذهبي)... ثم لما ألفت كتابى ذكرت فيه - عندما وصلت إلى نقاش هذا الحديث... أن علته هو روح بن الصلاح وهذا ما يؤكد تأكيداً تاماً أنه لا يجوز الاعتماد على أحد فى تصحيح أى حديث ما... وإن كان لك نصيب وافر... تشترك معى فيه بالنسبة لموافقتك على صحة تخريج الحديث من قبل السهسوانى رحمه الله فى كتابه المذكور وقوله فيه أن علة الحديث هو روح بن الصلاح... ولولا موافقتك تلك... لما قلت فى الحديث ما قلت) أنظر كتاب التوصل إلى حقيقة التوصل للشيخ محمد نسيب الرفاعى صفحة (٢٦١).... وهكذا تورط مؤسس الدعوة السلفية وخادمها فضعف حديثاً صحيحاً اعتماداً على موافقة الألبانى بأن علته هو روح بن الصلاح!!! مع أنه لا يوجد فى سند الحديث راو اسمه روح بن الصلاح بالمرّة!!! نعوذ بالله من متابعة الهوى... وكتم العلم وعدم نصيحة المسلمين.

خطأ الألباني في فهم كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني

لقد حاول الألباني في تعليقه على تصحيح الحافظ ابن حجر لجميع سند خبر مالك الدار أن يوهم قراءه بأنه فهم كلام الحافظ حيث لم يفهمه غيره من السلفيين وغير السلفيين!! والألباني ذو دعاوٍ عريضة ولنكشف عن خطأه في فهم كلام الحافظ ابن حجر بضرب مثال.

قال الألباني في كتابه (ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة لابن أبي عاصم) (٣٢٩/٢) لدى قوله:

ثنا يعقوب بن سفيان حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع حدثنا معاوية بن سلام أنه سمع أبا سلام أخبرني عمرو بن زيد البكالي أنه سمع عتبة بن عبد السلمي يقول جاء اعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: ما حوزك الذي تحدث عنه؟ قال: (هو ما بين البيضاء إلى بصري ثم يمدني الله فيه بكراع فلا يدري بشر ممن خلق الله أي طرفيه).

قال الألباني:

(إسناده صحيح لولا أن عمرو بن زيد البكالي لم أجد له ترجمة ثم استدركت فقلت: أورده الحافظ في (التعجيل) في آخر من يسمى عمراً ولم ينسبه وأفاد أنه صحابي ثم قال: (وقد سمى ابن السكن أباه عبد الله)!) كذا قال: وكأنه لم يقف على هذه الرواية وكذا التي بعدها ففيهما تسمية أبيه بـ (زيد) وفيها فوائد لم يذكرها فلتستدرك عليه.

والحديث أخرجه ابن حبان (٢٦٠١) من طريق معمر بن يعمر حدثنا معاوية بن سلام حدثني زيد بن سلام أنه سمع أبا سلام به.

قلت: فزاد في الإسناد زيد بن سلام وهي زيادة منكرة لأن معمر بن يعمر مجهول الحال كما قال ابن القطان وقد خالف الربيع بن نافع وهو ثقة من رجال الشيخين لكن قد رواه عنه القومسي فذكر زيدا في سنده كما يأتي:

ووقع في ابن حبان: (عامر بن يزيد البكالي) فإن لم يكن تحريفاً من بعض النساخ

فهي خطأ من ابن يعمر أيضاً.

ثنا عبید الله بن فضالة ثنا عبد الرازق عن معمر عن يحيى بن كثير عن عمرو بن زيد البكالي عن عتبة بن عبد السلام قال: جاء اعرابي إلى النبي ﷺ فسأله عن الجنة وذكر الحوض فقال أفيها فاكهة؟ قال: نعم فيها شجرة تدعى طوبى فقال يا رسول الله: أي شجر أرضنا يشبه؟ فذكر الحديث.

(قال الألباني): اسناده صحيح رجاله ثقات وعبید الله بن فضالة هو أبو قديد النسائي وهو ثقة ثبت والحديث أخرجه أحمد (١٨٣/٤):

ثنا علي بن بحر ثنا هشام بن يوسف ثنا معمر به إلا أنه قال: (عامر) بدل (عمرو) وكذلك أورده ابن أبي حاتم في (الجرح) (٢٢٠/١/٣) تبعاً للبخاري فقالا: (سمع عتبة بن عبد روى عنه أبو سلام) وكذلك أورده ابن حجر في (التعجيل) (ص ٢٠٤) لكنه وقع فيه (عاصم) وهو خطأ مطبعي، وقال رداً على الحسيني الذي قال فيه: ليس بالمشهور.

(قلت: بل هو معروف ذكره البخاري فقال...)

وأقول - القائل هو الألباني - لم يتبين لي قوة هذا الرد فإن البخاري يذكر في كتابه (التاريخ) كثيراً من الرواة وهم غير معروفين وليس هذا مجال شرح ذلك إلا أن عامراً هذا يبدو لي أنه هو عمرو بن زيد البكالي المذكور في الحديث الذي قبله. وقد عرفت أنه صحابي غاية ما في الأمر أن الرواة اختلفوا في اسمه فسماه - أبو سلام - واسمه ممطور - ويحيى بن أبي كثير عمراً. هذا في رواية المصنف عنه وفي رواية أحمد كما سبق عماراً وكذلك وقع عنده (٢٦٢٦ و ٢٦٢٧) في هذا الحديث من طريق معمر بن يعمر المتقدم. وكذلك وقع فيه عند ابن جرير في (تفسيره) (١٠٠/١٣): حدثني سليمان بن داود القومسي قال: ثنا أبو توبة الربيع بن نافع قال: ثنا معاوية بن سلام عن زيد أنه سمع أبا سلام قال: ثنا عامر بن زيد البكالي أنه سمع عتبة بن عبد السلام... به.

قلت: والقومسي هذا لم أجد له ترجمة إلا في (الأنساب) للسمعاني وقد حكى توثيقه مع أخيه محمد بن داود أبي نصر القومسي عن محمد بن عبد الله الحضرمي الحافظ.

وبهذا الإسناد يترجح عندي أن ذكر زيد بن سلام في إسناد ابن حبان عن معمر بن يعمر محفوظ لم يتفرد به ابن يعمر فليس منكراً كما سبق في الحديث الذي قبله. فلينتبه لهذا.

(تتبعه) تقدم عن البخاري وابن أبي حاتم أن عامراً - أو عمراً - بن زيد البكالي روى عنه أبو سلام وهذه الرواية في الحديث الذي قبله. وأما في هذا الحديث فقد روى عنه أيضاً يحيى بن أبي كثير كما ترى على الخلاف الذي سبق بيانه بين رواية المصنف وأحمد في اسم ابن زيد البكالي فإما أن يقال أن يحيى ابن أبي كثير إنما رواه عنه بواسطة أبي سلام وإما أن يقال أنه شارك أبا سلام في الرواية عنه. والأول هو الأقرب لأن يحيى قد رمى بالتدليس. والله أعلم) انتهى كلام الألباني.

أقول: قد نقلنا هذا الكلام بطوله لكي يعلم المطلع عليه مدى تخبط الألباني في فهم كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني!!! ومختصر كلام الألباني هو:

- ١- أنه لم يجد ترجمة لراو اسمه عمرو بن زيد البكالي.
- ٢- ثم اكتشف بعد ذلك أنه صحابي.
- ٣- إن الذي أفاده هذه المعلومة هو الحافظ ابن حجر في كتابه تعجيل المنفعة.
- ٤- ثم إن الألباني خطأ الحافظ ابن حجر في اسم أبيه واستدرك عليه أنه (زيد) وليس (عبدالله).
- ٥- وخطأ أيضاً معمر بن يعمر في زيادة (زيد بن سلام) في السند واعتبرها منكراً وبذلك يكون قد استدرك على الحافظ مرة أخرى.
- ٦- ثم تراجع عن هذا الإستدراك بعد أن تبين له أن القومسي - وهو ثقة - تابع معمرأ وعلى ذلك فالزيادة ليست منكراً.
- ٧- حمل الخطأ في كتابه (عامر بن زيد) بدل (عمرو بن زيد) على بعض نساخ كتاب ابن حبان أو على معمر بن يعمر فيكون بذلك قد استدرك على الحافظ ابن حجر للمرة الثالثة.
- ٨- ثم استدرك على الحافظ ابن حجر للمرة الرابعة في قوله: بل هو معروف ذكره البخاري.
- ٩- ثم زعم أن الرواة قد اختلفوا في اسم الصحابي عمرو البكالي فيكون بذلك قد استدرك على الحافظ ابن حجر للمرة الخامسة.

١٠- ثم زعم أن اسمه في رواية أحمد وابن حبان هو (عمّار) فوقع في الخطأ الذي عاب به غيره.

١١- ثم زعم أن البخاري وابن أبي حاتم ذكرا عن عامر أو عمرو بن زيد أنه روى عنه أبو سلام فكذب عليهما واستدرك على الحافظ بن حجر للمرة السادسة.

١٢- ثم زعم أن يحيى بن كثير رواه عن أبي سلام ودلسه فاتهم الأبرياء وكشف عن قصور اطلاعه.

١٣- ثم زعم أن هناك خلافاً بين رواية ابن أبي شيبه ورواية أحمد مع أنه لا يوجد خلاف... ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا محدث الديار الشامية!!!

أقول: فانظري رعاك الله إلى هذه الإستدراكات الصريحة والضمنية على الحافظ وانظر إلى هذه التخبطات وارجع البصر في كلام الألباني على تصحيح الحافظ لسند خبر مالك الدار فهل تراه إلا موافقاً لهذه التخبطات ثم أرجع البصر كرتين في باقي احتجاجاته لتجهيل مالك الدار ينقلب إليه البصر - إن كنت منصفاً - خاسئاً حسيراً.

وبيان تخبطاته المذكورة آنفاً هو أنه لا يوجد راوٍ اسمه عمرو بن زيد البكالي كما أنه لا يوجد راوٍ اسمه عمار وإنما هناك راويان راوٍ اسمه عامر بن زيد البكالي وهو الذي يروى عنه يحيى بن كثير وأبو سلام وليس صحابياً!!! وقد زعم الألباني أن الذي نصّ على أنه صحابي هو الحافظ بن حجر!!! وأخطأ محدث الشام!!! فإن الذي نصّ الحافظ على صحبته إنما هو الراوي الآخر: عمرو البكالي ولو كان الحافظ يعلم أنه صحابي لما رد على الحافظ الحسيني بقوله: (بل هو معروف) بل كان يكتفي بالتبنيه على صحبته ولذلك لم يكن عجباً أن يعلق الألباني على كلام الحافظ بقوله:

(أقول لم يتبين لي قوة هذا الرد فإن البخاري يذكر في كتابه التاريخ كثيراً من الرواة وهم غير معروفين وليس هذا مجال شرح ذلك).

أقول: وكيف يكون هنالك مجال لشرح ذلك يا محدث الشام وقد أخطأت في فهم الحافظ ابن حجر فلو شرحت لزداد تخبطك وظهر قصور اطلاعك بيناً جلياً!!! وما علينا لو نقلنا كلام الحافظ ابن حجر حتى يظهر تخبط محدث الشام في استدراكه عليه.

قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة بزوائد رجاله الأئمة الأربعة (٢٠٤)
(عاصم بن زيد البكالي عن عتبة بن عبد السلمي وعنه يحيى ابن أبي كثير ليس
بالمشهور قلت بل هو معروف ذكره البخاري فقال سمع عتبة بن عبد روى عنه أبو
سلام حديثه في الشاميين ولم يذكر فيه جرحاً وتبعه ابن أبي حاتم وأخرج ابن حبان
في صحيحه من طريق أبي سلام عنه أحاديث صرح فيها بالتحديث ومقتضاه أنه
عنده ثقة ولم أر له ذكراً في النسخة التي عندي من الثقات له فما أدري هل أغفله أو
سقط من نسختي ولا ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق).

وقال الحافظ أيضاً في تعجيل المنفعة (٢١٧):

(عمرو البكالي بكسر الموحدة وتخفيف الكاف يكنى أبا عثمان روى عن النبي ﷺ
وروى عن ابن مسعود أيضاً روى عنه أبو عبد الله الهجيمي ومعدان بن أبي طلحة قال
البخاري له صحبة وذكره في الصحابة خليفة وابن البرقي وغيرهما قلت في كتاب
ابن أبي حاتم عمرو البكالي كان يكون بالشام روى عن عبد الله بن عمرو روى عنه
معدان وروى حماد عن الحريري عن أبي تميم الهجيمي سمع عمراً البكالي بالشام
وقال كان له صحبة وقال ابن عساكر عمرو أبو عثمان البكالي له صحبة لم ينسب
وقيل ابن سيف بلغني أنه عاش بعد وقعة مرج راهط بعد سنة أربع وستين انتهى.
وقد سمي ابن السكن أباه عبد الله وأخرج ابن عساكر من طريق موسى الكوفي
وقفت على منزل عمرو البكالي الحمصي وهو أخو نوف وهما من حمير انتهى. قلت
وفي مسند البزار حديث صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ).

أقول: فالحافظ ابن حجر يعلم يقيناً أنهما راويان والراوي الأول هو عامر بن زيد
البكالي (تصحف على النساخ أو الطابع إلى عاصم) وهو الذي في إسناد ابن أبي
شعبة لأنه يروي عن عتبة بن عبد السلمي وعنه أبو سلام ويحيى بن أبي كثير وأما
عمرو البكالي غير منسوب فهو يروي عن عبد الله بن عمرو وعنه معدان وأبو تميم
الهجيمي وهو فوق ذلك صحابي والدليل على ذلك أن الحافظ ابن حجر نصّ على
عمرو البكالي وأثبت صحبته في كتابه (الإصابة في تمييز الصحابة) ولم يذكر فيه
عامر بن زيد بالمرّة فعلمنا أن الخلط قد وقع من الألباني ونسبه إلى الحافظ بن
حجر العسقلاني.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة (٢٤/٣):

(عمرو البكالي - بكسر الموحدة وتخفيف الكاف اختلف في إسم أبيه فقيل سفيان وقيل سيف وقيل عبد الله قال البخاري له صحبة وكذا قال ابن أبي حاتم عن أبيه وذكره خليفة وابن البرقي في الصحابة وقال أبو سعيد بن يونس قدم مصر مع مروان ابن الحكم سنة خمس وستين. وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى عمرو البكالي يقال له صحبة كان بالشام وأخرج ابن عساكر من طريق المفضل بن غسان بسنده إلى موسى الكوفي قال وقفت على منزل عمرو البكالي بجمص وهو أخو نوف البكالي وأخرج حديثه البزار في مسنده من طريق مجاعة بن الزبير عن أبي تميمة الهجيمي عن عمرو البكالي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا كان عليكم أمراء) فذكر حديثاً وأخرج البخاري في التاريخ الصغير ومحمد بن نصر في قيام الليل وابن منده من طريق الجريري عن أبي تميمة الهجيمي أتيت الشام فإذا أنا برجل مجتمع عليه فإذا هو مجدود الأصابع قلت من هذا؟ قالوا هذا أفقه من بقي على وجه الأرض من أصحاب رسول الله ﷺ هذا عمرو البكالي قلت فما شأن أصابعه؟ قالوا أصيب يوم اليرموك قال فسمعتة يقول: يا أيها الناس اعملوا وابدشروا فإن فيكم ثلاثة أعمال كلها توجب لأهلها الجنة: رجل قام في ليلة باردة من فراشه فتوضأ ثم قام إلى الصلاة فيقول الله للملائكة ما حمل عبدي على ما صنع - الحديث وسنده صحيح وأخرجه ابن السكن من هذا الوجه فقال عمرو بن عبد الله البكالي يقال له صحبه سكن الشام وحديثه موقوف ثم ساق كما تقدم لكن قال فسمعتة يقول: إذا أمرك الإمام بالصلاة والزكاة والجهاد فقد حلت لك الصلاة خلفه وحرم عليك سبه. وقال أبو سعد الأشج حدثنا حفص بن غياث عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو البكالي وكان من أصحاب رسول الله ﷺ وكان ذا فقه فذكر حديثاً موقوفاً. وهذا سنده صحيح: ولعمرو هذا عن عبد الله بن مسعود عند أحمد وابن خزيمة لكنه ورد فيها بكنيته فقيل عن أبي عثمان البكالي ورواية أخرى عن عبد الله بن عمرو موقوف رويناه في النشريات وذكره العجلي في ثقات التابعين وكذا صنع أبو زرعة الدمشقي والله أعلم).

أقول: وأما قول الألباني:

(ووقع في ابن حبان «عامر بن يزيد البكالي» بدل «عمرو بن يزيد البكالي» فإن لم

يكن تحريفاً من بعض النساخ فهي خطأ من ابن يعمر أيضاً).
أقول ليست تحريفاً من النساخ ولا خطأ من ابن يعمر وإنما هو تحريف وخطأ من محدث الديار الشامية الذي يقول في مقدمة صفحة (٣٣٠):
(ووقع في ابن حبان «عامر بن يزيد البكالي») ثم يقول في آخر سطر من الصفحة المذكورة:

(في رواية أحمد كما سبق «عماراً» وكذلك وقع في رواية ابن حبان في الحديث المتقدم).

مع أن الذي في الحديث المتقدم هو (عامر) والذي في رواية أحمد هو أيضاً (عامر) كما نصّ عليه هو بنفسه في نفس الصفحة فعلمنا من جميع هذا الخلط والخطب أن (عامر بن يزيد) التي نسبها إلى ابن حبان إنما هي خطأ منه والصواب هو (عامر بن يزيد البكالي) فلا يوجد خطأ من بعض النساخ ولا خطأ من يعمر والدليل على ذلك أن ابن حبان ذكره في كتاب الثقات (١٩١/٥) قال:

(عامر بن يزيد البكالي يروي عن عتبة بن عبد روى عنه أبو سلام ويحيى بن أبي كثير عداده في أهل الشام).

أقول: وأما عمرو البكالي فراو آخر وليس اسمه عمرو بن زيد كما زعم الألباني وابن حبان يعلم ذلك فإنه قال في كتاب الثقات (٢٧٨/٣):
(عمرو بن عبد الله البكالي له صحبة).

أقول: فثبت أنهما راويان وأن أحدهما صحابي وأن المحدثين كالحافظ ابن حجر وابن حبان لا يخلطون بينهما كما يفعل الألباني!!! وثبت أيضاً أن اسم الصحابي منهما عمرو بن عبد الله البكالي كما نقله الحافظ في تعجيله عن ابن السكن فسقط بذلك استدراك الألباني على الحافظ بن حجر وتبيين بطلانه.
وقال الألباني:

(تقدم عن البخاري وابن أبي حاتم أن عامراً - أو عمراً - ابن زيد البكالي روى عنه أبو سلمة).

أقول: قولك هذا قول ساقط ولا يصح عن البخاري ولا ابن أبي حاتم فإن كلاً من البخاري وابن أبي حاتم يفرق بين عامر بن زيد البكالي وعمرو البكالي ويعرف أن الآخر منهما له صحبة وأما عمرو بن زيد البكالي فلا يعرفه أحد من المحدثين لا

البخاري ولا ابن أبي حاتم قال البخاري في تاريخه الكبير (٢١٣/٢/٣):

(عمرو البكالي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن الحريري عن أبي تميم الهجيمي:

(سمع عمرو البكالي بالشام له صحبة روى عنه معدان بن أبي طلحة وقال عارم حدثنا معتمر عن أبيه: حدثني أبو تميم سمع كعباً: ثلاث من عمل واحدة دخل الجنة).

وقال أيضاً في تاريخه الكبير (٤٥٢/٢/٣):

(عامر بن زيد سمع عتبة بن عبد روى عنه أبو سلام في الشاميين).

وأما ابن أبي حاتم فإنه يعرف أنهما راويان اثنان أحدهما عامر بن زيد البكالي والآخر عمرو البكالي ويعلم أنه صحابي فإنه قال في الجرح والتعديل (٢٧٠/١/٣).

(عمرو البكالي كان يكون بالشام روى عن عبد الله بن عمرو روى عنه معدان بن طلحة وروى حماد ابن سلمة عن الحريري عن أبي تميم سمع عمرو البكالي بالشام وقال كانت له صحبة سمعت أبي يقول ذلك).

وقال أيضاً في الجرح والتعديل (٣٢٠/١/٣):

(عامر بن زيد البكالي سمع عتبة بن عبد روى عنه أبو سلام سمعت أبي يقول ذلك).

أقول: فانظر أين يوجد مثل هذا الذي يستدرك على الحافظ بما لا وجود له إلا في مخيلته!!! فإن كان في مثل هاته الواضحة من ابن حجر يتخبط كل هذا التخبط ويغلط فيفحش غلظه وينتج له أغلاطاً يستدرك بها على أئمة أهل هذا الشأن فقس عليه تخبطه في فهم تصحيح الحافظ ابن حجر لخبر مالك الدار!!! ونحمد الله على أن عافانا مما ابتلى به غيرنا نسأله تبارك وتعالى أن يلزمنا كلمة التقوى ولا يكلف نفوسنا فوق ما تقوى ويحفظنا من غوائل الفتن ما ظهر منها وما بطن ويرزقنا التواضع وعرفان الحق لأهله وحسن الظن بالله والناس وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كلمة قبل الأخيرة

قال الألبانى فى كتابه أحكام الجنائز وبدعها صفحة (١١):-
(وأما قراءة سورة (يس) عنده -يعنى المحتضر- وتوجيهه نحو القبلة فلم يصح فيه حديث بل كره سعيد بن المسيب توجيهه إليها وقال (أليس الميت إمراً مسلماً).
وعن زرعة بن عبد الرحمن أنه شهد سعيد بن المسيب فى مرضه وعنده أبو سلمه بن عبد الرحمن فغشى على سعيد فأمر أبو سلمه أن يحول فراشه إلى الكعبة فأفاق فقال: حولتم فراشي! فقالوا نعم فنظر إلى أبى سلمه فقال: أراه بعلمك فقال: أنا أمرتهم فأمر سعيد أن يعاد فراشه.
أخرجه بن أبى شيبه فى المصنف (٧٦/٤) بسند صحيح عن زرعة) انتهى كلام الألبانى.... ولنا مع الألبانى مباحثات ولنا عليه مؤاخذات فنقول:-

أولاً:-

هل يجوز لنا أن نقول أن ما قاله الألبانى (ليس نصاً فى تصحيح جميع السند) كما قال هو عن قول الحافظ ابن حجر: (روى بن أبى شيبه بإسناد صحيح (من رواية أبى صالح السمان عن مالك الدار) قال الألبانى: (قول الحافظ... ليس نصاً فى تصحيح جميع السند).

(أ) فإن كان قول الألبانى (ليس نصاً فى تصحيح جميع السند) فاحتجاجة به باطل!!! وهو إنما قصد أن يحتج به!!!

(ب) وإن كان قوله (نصاً فى تصحيح جميع السند) فقول الحافظ ابن حجر أيضاً (نص فى تصحيح جميع السند)!! ويكون احتجاج الألبانى صحيحاً!!! وكذلك يكون احتجاجنا بتصحيح الحافظ!!!.

ثانياً:-

يقال للألبانى: لقد حكمت على خبر مالك بالضعف لأن مالك الدار فى نظرك مجهول لأن (ابن أبى حاتم نفسه مع سعة حفظه وإطلاعه - لم يحك فى توثيقاً فبقى على الجهالة)

وعليه فلنا أن نقول:

كيف حكمت على الخبر السابق بأن سنده صحيح!! مع أن فيه مجهولان لا مجهول واحد -!!! بل قيل أشد من ذلك. ولنورد السند جميعه عند ابن أبي شيبة حتى تتكشف القضية.

قال ابن أبي شيبة فى المصنف:

(حدثنا أبو عامر العقدي عن محمد بن قيس قال حدثني زرعة بن عبد الرحمن أنه شهد سعيد بن المسيب فى مرضه...) إلى آخر الخبر.
أقول:

محمد بن قيس: مجهول وزرعة بن عبد الرحمن: مجهول أو متروك وتقصيل ذلك عند:

(أ) ابن أبي حاتم :-

أن محمد بن قيس ترجمه ابن أبي حاتم فى الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو مجهول لأن (ابن أبي حاتم نفسه - مع سعة حفظة وإطلاعه - لم يحك فيه توثيقاً فبقى على الجهالة).

(ب) الحافظ الذهبي :-

قال الذهبي فى ميزان الاعتدال (١٦/٤)

(محمد بن قيس: عن سعيد بن المسيب: مجهول)

(ج) الحافظ ابن حجر :-

أقر الحافظ قول الذهبي كما هو فى لسان الميزان (٣٩٥/٥) برقم (٧٩٣٣/١١٤٨)

وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب (٤١٤/٩):

(قال أبو حاتم: مجهول)

ولعل قائلًا يقول: ولكن ابن حبان قد ذكر محمد بن قيس فى كتابه (الثقات) فنقول إن الألبانى يقرر لنا غير مرة أن ابن حبان يوثق المجهولين... فلا يعتد بتوثيقه لمجهول!!! ثم ماذا على هذا القائل أن يخبر الألبانى أن ابن حبان قد ذكر مالك الدار فى كتابه (الثقات)!!!.

وأما زرعة بن عبد الرحمن فهو الزبيدي كما هو مذكور فى تهذيب التهذيب (٤١٤/٩) وأما الحافظ الذهبي ففرق بينه وبين زرعة بن عبد الله فقال فى الأول:

متروك وقال فى الأخير: مجهول كما هو مذكور فى ميزان الاعتدال (٧٠/٢).
وأما الحافظ ابن حجر فيرى إنهما واحد فإنه قال فى لسان الميزان (٥٨٧/٢) رقم
(٢٤٣٤/٢٢) ورقم (٢٤٣٥/٢٣):

(زرعة بن عبد الله/ من أشياخ بقية قال الأزدي: مجهول انتهى).
زرعه بن عبد الرحمن الزبيدي: شيخ لبقية: متروك والخبر باطل انتهى.
والذى قال فى ابن عبد الله: مجهول هو أبو حاتم
وزاد: شيخ ضعيف الحديث ونسبه زبيرياً
(وابن عبد الرحمن) قال فيه الأزدي: متروك الحديث ونسبه زبيرياً والظاهر أنهما
واحد تصحفاً أحدهما.

قال ابن أبى حاتم: زرعة بن عبد الله بن زياد الزبيرى روى عمران بن أبى الفضل.
روى عنه بقية قال أبى: شيخ مجهول: ولم يذكر أحد فى شيوخ بقية زرعة بن عبد
الرحمن فيحزر. ثم إننى رأيت الذهبى إنما تبع فى جعلها ترجمتين ابن الجوزى وابن
الجوزى تبع الأزدي فإنه ذكره كذلك وقال: متروك الحديث).

أقول: انظر -يا من ينصف- إلى الألبانى كيف صحح هذا السند لما وافق هوى
عنده وأبى أن يصحح خبر مالك الدار لما لم يوافق هوى عنده!!! وما أكثر التصحيح
والتضعيف بالهوى فى تخريجات الألبانى!!!

(تنبيه): توجيه المحتضر إلى القبلة مروى عن عمر بن الخطاب وأمر به ابنه وعن
الحسن وعن عطاء وعن إبراهيم يرويه عن الصحابة والتابعين: كلهم يجعله مستحباً
وأما عامر فيخبر فيه، ولم يكرهه غير سعيد بن المسيب فى سند لا يصح ومع ذلك
فقد صححه الألبانى واحتج به ولم يلتفت إلى الروايات السابقة مع إنها مذكورة فى
الصفحة نفسها فى مصنف ابن أبى شيبه... نعوذ بالله من متابعة الهوى!!!

(تنبيه): نقل الألبانى فى خبر زرعة ما يلى:
(فنظر إلى أبى سلمه فقال: أراه بعلمك فقال: أنا أمرتهم! فأمر سعيد أن يعاد
فراشه)

ثم علق الألبانى على: (بعلمك) فقال:
(الأصل: (علمك) ولعل الصواب ما أثبتنا)
أقول: ما يزال الألبانى يورط نفسه مرة بعد مرة وإلا فما معنى أن تحويل فراش

سعيد بن المسيب بعلم أبى سلمه!!! فالحاضرون جميعاً يعلمون ذلك فأى اختصاص
لأبى سلمه!!!

ثم ما معنى جواب أبى سلمة: (أنا أمرتهم)!!! وأى شيء هذا!!! وما علاقته (بعلمه)
إن كان (بعلمه)!!

ولذلك أقول: أن ما أثبتته الألبانى ليس صواباً ولا قريباً منه. وإنما صوابها هو
(عملك) فيكون النص كالآتى:

(فنظر إلى أبى سلمة فقال: أراه عملك فقال: أنا أمرتهم)

ومعناه: أنت الذى عملت هذا وحولت فراشي؟ فأجابه أبو سلمه: لم اعمله ولكنى
أمرتهم بذلك.

الحافظ ابن حجر يقول: يا رسول الله ويستغيث به

طبع أخيراً ديوان الحافظ ابن حجر العسقلاني محققاً على مخطوطه دار الكتب المصرية (٨١١-١١٤٢٦) ومخطوطه دار الكتب المصرية (١٢١-١١٢٧٣) ومخطوطه معهد المخطوطات (٢٣٩). ويعرف هذا الديوان باسم (السبع النيرات) أو (المسبغات) وربما قيل (السبع السيارة) قال تلميذه الأجل الإمام الحافظ شمس الدين السخاوي. (وقد قرأته عليه وكذا غير واحد من جماعته)

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة ديوانه:-

(سئلت غير مرة أن أجرد من منظومي منتخباً وأن أفرد من مقاطيعي التي تلهي عن المواصيل ما كان منها مرقصاً أو مطرباً. فكتبت هذه الأوراق: سبعة أنواع في كل سبعة أشياء إلا الأخير منه)

أقول: إنني قد أحببت أن أختتم هذا البحث ببعض القصائد في مدح النبي ﷺ قالها الحافظ ابن حجر في ديوان (السبع النيرات) يتوسل فيها بالنبي ﷺ ويستغيث به بل ويدعو فيها سامعي قصائده إلى الاستغاثة بالنبي ﷺ والتوسل به. ولم أشأ أن أكتفى بإيراد محل الشاهد من هذه القصائد بل أنقل القصيدة كلها ثم أجعل تحت محل الشاهد سطرًا وإنما أفعل ذلك لأمرين:

الأمر الأول :-

إقامة الحجة من فعل الحافظ ابن حجر أنه كان من الذين لا يرون بأساً بقول القائل (يا رسول الله... يا رسول الله).

الأمر الثاني :-

جعل خاتمة هذا البحث مديحاً في رسول الله ﷺ يستريح فيه قلب الباحث من عناء المراجعات والمناقشات والإيرادات والاحتجاجات والتعقبات والاستدراكات التي احتوى عليها هذا البحث ويستروح فيه قلب المحب أرواح أعطار محبوبه ﷺ فيزداد شوقه إليه ويهيج حنينه إليه عليه وفي الحديث النبوي الصحيح "المرء مع من أحب". اللهم إنا نسألك أن تجعلنا من المحبين لرسول الله ﷺ المحبوبين لديه ونسألك اللهم أن تحققنا بالعبودية التي ترضاها لنا وترضى بها عنا... آمين

إِنْ كُنْتُ تُنْكِرُ حُبًّا زَادَنِي كَلْفًا
وإنْ تَشْكُكْتُ فَاسْأَلْ عَادِلِي شَحْدًا
أَحِبَابَنَا وَيدُ الْأَسْقَامِ قَدْ عِبْتُ
كَدَرْتُ عَيْشًا تَقْضِي فِي بُعَادِكُمْ
سِرَّتُمْ وَخَلَفْتُمْ فِي الْحَيِّ مَيْتَ هَوَى
وَكَنْتُ أَكْتُمُ حَبِي فِي الْهَوَى زَمْنَا
سَأَلْتُ قَلْبِي عَنْ صَبْرِي فَأَخْبَرَنِي
وَقُلْتُ لِلطَّوْفِ أَيْنَ النَّوْمُ بَعْدَهُمْ
وَقُلْتُ لِلْجَسَمِ أَيْنَ الْقَلْبُ قَالَ لَقَدْ
سَرَى هَوَاكُم فَسَارَ الْقَلْبُ يَتْبَعُهُ
فِيَا خَلِيلِي هَذَا الرَّبْعُ لَاحَ لَنَا
رَبْعٌ كَرِيمٌ اصْطَبَارِي بَعْدَ أَنْ رَحَلُوا
وَأَهِيْفَ خَطَرْتُ كَالْفَصْنِ قَامَتُهُ
كَالسُّهُمِ مُقْلَتُهُ وَالْقَوْسِ حَاجِبُهُ
ذُو وَجْنةٍ كَالشَّقِيقِ الْغَضُّ فِي تَرْفِ
وَعَارِضُ إِنْ بَدَأَ مِنْ تَحْتِهَا فَلَقَدْ
يَا أَيُّهَا الْبَدْرُ إِنِّي بَعْدَ بَعْدِكَ لَا
أَرْسَلْتُ لِحَظًّا ضَعِيفًا فَهُوَ فِي تَلْفِي
وَفَتْيَةٍ لِحَمَى الْمُحِبُّوبِ قَدْ رَحَلُوا
يَطْوُونَ شَقَّةَ بَيْدٍ كُلَّمَا نُشِرَتْ
حَتَّى رَأَوْا حَضْرَةَ الْهَادِي الَّذِي شَرُفَتْ
مُحَمَّدٌ صَفْوَةُ اللَّهِ الَّذِي أَنْكَسَفَتْ
الْمُصْطَفَى الْمَرْتَقَى الْأَفْلَاكُ مَعْجَزَةُ
الْلَيْثِ وَالْغَيْثِ فِي يَوْمِي نَدَى وَرَدِي

حَسْبِيَ الَّذِي جَرَى مِنْ مَدَمِّعٍ وَكَفَى
هَلْ بَتُّ أَشْكُو الْأَسَى وَالْبِتُّ وَالْأُسْفَا
بِالْجَسَمِ هَلْ لِي مِنْكُمْ بِالْوَصَالِ شَفَا
وَرَأَقَ مِنِّي نَسِيبٌ فَيْكُمْ وَصَفَا
لَوْلَا رَجَاءُ تَلَاقِيكُمْ لَقَدْ تَلَفَا
حَتَّى تَكْلُمُ دَمْعُ الْعَيْنِ فَأَنْكَشَفَا
بِأَنَّهُ حِينَ سِرَّتُمْ عَنِّي انْصَرَفَا
فَقَالَ نَوْمِي وَيَجِرُ الدَّمْعُ قَدْ نَزَفَا
خَلَى الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَأَبْتَفَى السَّلَفَا
حَتَّى تَعْرِفَ آثَارًا لَهُ وَقَفَا
يَدْعُو الْوَقُوفَ عَلَيْهِ وَالْبَكَاءُ فَقَفَا
تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ خَلَا وَعَفَا
فَكُلُّ قَلْبٍ إِلَيْهَا مِنْ هَوَاهُ هَفَا
وَمَهْجَتِي لَهَا قَدْ أَصْبَحَتْ هَدَفَا
يُظَلُّ فِيهَا جَبِينُ الشَّمْسِ مُنْكَسَفَا
أَهْدَى الرَّبِيعُ إِلَيْهَا رَوْضَةَ أَنْفَا
أَنْفَكَ فِي جَامِعِ الْأَحْزَانِ مُعْتَكَفَا
يَقْوَى وَقَلْبِي قَوِيٌّ فَهُوَ قَدْ ضَعُفَا
وَخَلَفْتَنِي ذُنُوبِي بَعْدَهُمْ خَلَفَا
عُدْرٌ وَكُلُّ أَمْرٍ بِالصَّبْرِ مُلْتَحَفَا
قَصَادُهُ وَعَلَتْ فِي قَصْدِهِ شُرْفَا
إِذَا جَاءَ بِالْحَقِّ شَمْسُ الْكُفْرِ وَأَنْكَشَفَا
وَكَانَ فِي الْحَرْبِ بِالْأَمْلاكَ مُرْتَدَفَا
وَالصَّادِقُ الْفَعْلُ فِي يَوْمِي وَغَى وَوَقَا

الواهب الهازم الآلاف من كرم
 فالغيث من جوده في الجذب مغترف
 من قام في كف كف الكفر حين سطت
 كان الأنام جميعاً قبل مبعثه
 كم بين إيوان كسرى من مناسبة
 هما، إنشقا؛ فإن هذا يوم مولده
 له اللوآن ذا في الحرب منتشر
 كماله في الندى الحوضان كوكبه
 سرى إلى المسجد الأقصى من الحرم
 ثم ارتقى الأفق بالجسم الكريم علا
 لقاب قوسين أو أدنى علا ودنا
 ردت أعاديته في بدر منكسة
 ويوم خيبر آيات مبينة
 وفي حنين قميص الشوك ليس له
 وكم خوارق حثى في قلوبهم
 لم يقتطف زهرة الدنيا وزينتها
 هو الكريم الذي ما رد سائله
 بالعين قد جاد أفضالاً وأوردها
 وجوه أصحابه كالدر مشرقة
 نالوا السعادة في دنيا وآخره
 وبالرضى خص منهم عشرة زهر
 سعد سعيد زبير طلحة وأبو
 والسابقون الألى قد هاجروا معه
 تبوؤا الدار والإيمان قبل وقد
 المؤثرون وأن لاحت خصاصتهم
 الضاريون وجوهاً أقبلت غضباً

وسطوة للعدا والصحب قد عرفا
 كالليث من بأسه في الحرب معترفا
 حقاً وفي صرف صرف الدهر حين هفا
 على شفا جرف هار فعاد شفا
 وبين بدر السماء، والكفر قد خسفا
 وذا بمبعثه الزاكي هدى سلفا
 وظل ذلك في يوم النشور ضما
 وكفه فاز صبب منهما إغترفا
 المكى والطرف للإسراع ما طرفا
 والروح خادمه والقلب ما ضعفا
 وقلب حاسده المضنى غدا هدفا
 بخجلة أورثها النقص والكلفا
 بالباب منه علي قد علا شرفا
 لما تمزق راف من عداه رفا
 من سمره وسيوف برقها خطفا
 بل مال عنها ولاحت روضة أنفا
 ما شك شخصان في هذا ولا اختفا
 وردها بعدما أرخت لها سجفا
 إذ ما رأيت امرءاً عن هديهم صدفا
 والسبق والفضل والتقديم والشرفا
 يا ويح من في موالاة لهم وقففا
 عبدة وابن عوف قبله الخلفا
 وما بفضل لأنصار النبي خفا
 أوأوفوا نصروا، فازوا برقوا شرفا
 على نفوس العافين والضعفا
 والتاركون ظهوراً أدبرت أنفا

لا يستوى منفقٌ من قَبْلِ فَتْحِهِمْ
والكلُّ قد وعد الله المهيمُنُ
من كلِّ أروغِ حامِي الدينِ ناصِرِه
لا تسألُنْ القوافي عن مآثرهم
ياسيدي يا رسولَ الله قد شَرُفَتْ
مدحتُكَ اليومَ أرجو الفضلَ منك غداً
أجزتُ كعباً فحازَ الرِّفْعَ من قِدمِ
وقد ألفتُ قِيامِي في المديحِ إلى
بِبَابِ جُودِكَ عَبْدٌ مُذنبٌ كلفُ
بكم تَوَسَّلَ يَرْجُو العفوَ عن ذُلِّ
وإن يكنْ نسبةٌ يُعزَى إلى حَجَرٍ
والمَدْحُ فيه قصُورٌ عنكم وعَسَى
لا زال فيك مديحي ما حَيَّيتُ لَهُ

وقال أيضاً :-

بمنفقٍ بعدُ بالإنفاقِ قَدْ خَلَفَا
بالحسنِ ووالأهم من بَرِه تُحَفَا
وكل أَوْرَعُ يُدْعَى سَيِّدَ الطُّرُفَا
إن شئتُ فاستنطق القرآنَ والصُّحفا
قصائدي بمديح (فيك) قَدْ رُصِفَا
من الشُّمَاعَةِ فَالْحِظْنِي بها طُرُفَا
على الرؤوسِ ونالَ البِشْرَ والتُّحَفَا
أَنْ قَالَ من لَمْ قَدْ ابْصَرْتَهُ الْفَا
يا أحسنَ النَّاسِ وَجْهًا مُشْرِقًا وَقَفَا
من خوفِه جَفَنهُ الهامِي لَقَدْ ذَرَفَا
فَطَالَ مَا قَاضَ عَذْبًا طَيِّبًا وَصَفَا
في الخُلْدِ يُبْذَلُ من أبياته غُرَفَا
فَمَا أَرَى لمديحي عنك مُنْصَرَفَا

يا سَعْدُ لو كنتُ امرأ مسعوداً
وسهرتُ أرتقبُ النجومَ كأنني
وأعدُّ أيامَ الجَفَاءِ مُعَدِّداً
قولُوا لمن مَلِكُ الفُؤَادِ بِأَسْرِهِ
هَلَا مَنَنْتَ على أسيرِكَ باللقَا
وَيُفَرِّكُ المَاءُ الزَّلَالَ فَمَالِه
وَأَسْرَتَهُ وَحُجِبَتْ عنه فيآلُه
أَهْوَى الذي أَقْسَمْتُ أَنِّي لا أَعِي
ملكِ الفُؤَادِ وسأفقه لهلاكه
لا عطفَ لي منه ولا أَبْغِي به
وَإِذَا بَدَا ذَابَ الفُؤَادُ صَبَابَةً
وَإِذَا نَظَرْتَ إلى اللِحَاطِ وَجَدْتَهَا
بِالسَّيْفِ يُسَمَّى طَرْفُهُ فَلَقَدْ غَدَا

ما كان صبري في النوى مفقوداً
في الأفقِ أَطْلُبُ لِلْحَبِيبِ عُهوداً
حَتَّى مَلَّتْ الحزنَ والتَّعْديداً
فَقَدْ بَقِيَ غَرَامُهُ مَصْفُوداً
لِيَنَالَ في دارِ الوَصَالِ خُلُوداً
ما كان للظَّامِي به مَوْرُوداً
وهو الشَّقِيُّ مَقْرَباً مَطْرُوداً
في حُبِّهِ لوماً ولا تَفْنِيداً
فَرَأَيْتُ مَنْ سَائِقاً وشهيداً
بَدَلًا وَأَكْثَرْتُ الهَوَى تَاكِيداً
والشمسُ ما زالتْ تُذِيبُ جَلِيداً
في الفَتَكِ بِيضاً وهي تَتَغَيَّرُ سُوداً
بصرُ الحَبِيبِ كَمَا يَقَالُ حَدِيداً

يَا قَلْبُ بِالزَّهْرَاتِ لَا تَبْخُلْ وَيَا
يَا صَاحِبِي مِنَ الْهَوَىٰ أَنَا وَاجِدٌ
عُودًا صَدِيقُكُمَا لَكِي تَرِيَاهُ مِنْ
حَتَّى مَتَى أَبْدَى الْوَفَاءَ لِفَادِرِ
هِيَهَاتَ صُمْتُ عَنِ الْفَرَامِ فَلَمْ أُعِدْ
وَذَمَمْتُ مِنَ الْهَوَىٰ جَفَاءَ مُحِبِّهِ
إِصْدَحْ بِمَدْحِ الْمُصْطَفَىٰ وَاصْدَعْ بِهِ
وَاقْصِدْ لَهُ وَاسْأَلْ بِهِ تُعْطِ الْمُنَى
خَيْرَ الْأَنَامِ فَمَنْ لَجَأَ لِحَنَابِهِ
الْمُجْتَنِبِي الْهَادِي الَّذِي مِنْهَا جِهَ
قَدْ خُصَّ بِالتَّقْرِيبِ فِي الْإِسْرَاءِ إِذْ
وَسَمَا فَأَبْصُرْتَ السَّمَاءَ مِنْ دُونِهِ
وَعَلَا مَحَلًّا دُونَهُ جِبْرِيلُ قَدْ
بِالْحَقِّ أَرْسَلَهُ إِلَهُ إِلَى الْوَرَى
وَكُنَى عَنِ الْغَيِّ الْعِبَادَ لِرُشْدِهِمْ
كَمْ شَيْخٌ إِشْرَاكَ مَضَى فِي غَيِّهِ
وَطَفَى وَمَدَّ لَهُ الرَّجِيمُ بِشِرْكِهِ
وَلَكُمْ فَتَى لَأَخِ الرَّشَادِ لَهُ رَجَا
نَالَ الْأُمَمَ إِنْ الْمُؤْمِنُونَ بِهِ إِذَا
يَرُدُّونَ إِذْ ظَلَمْتُمْ عَلَى الْحَوْضِ الَّذِي
وَهُوَ الْمَشْفَعُ فِي الْعَصَاةِ إِذَا طَمَأَ
يَأْتِي لِسَاقِ الْعَرْشِ يَسْجُدُ سَائِلًا
وَعَلَيْهِ يَفْتَحُ رِيَّهُ بِمَحَامِدِ
وَيَقُولُ: قُلْ تَسْمَعُ وَسَلِّ تُعْطِ الْمُنَى
فَهُنَاكَ يَشْفَعُ فِي الْوَرَى مِنْ مَوْقِفِ
ذَاكَ الْمَقَامُ بِهِ يُخَصُّ مُحَمَّدٌ
ثُمَّ الشَّفَاعَةُ فِي الْعَصَاةِ فَإِنَّهُ

عَيْنِي بِالْعَبَرَاتِ حُزْنًا جُودًا
وَفَقَدْتُ صَبْرِي إِذْ وَجَدْتُ فَقِيدًا
بَرَى النُّحُولَ لِمَا يُقَاسِي عُودًا
وَالِي مَتَى أَصِلُ الْمَحَبُّ صُدُودًا
قَلْبِي السَّقِيمَ مِنَ الْغَوَايَةِ عِيدًا
وَسَلَكْتُ مَدْحًا فِي النَّبِيِّ حَمِيدًا
قَلْبَ الْحَسُودِ وَلَا تَخَفْ تَقْنِيدًا
وَتَعِيشُ مَهْمَا عَشْتُ فِيهِ سَعِيدًا
لَا بَدْعَ إِنْ أَضْحَى بِهِ مَسْعُودًا
حَازَ الْكَمَالَ وَمَهَّدَ التَّمْهِيدًا
عَادَ الَّذِي عَادَى الْحَبِيبَ بَعِيدًا
أَرْضًا وَحَازَ بِهِ الصُّعُودُ سُعُودًا
أَمْسَى وَقَدْ وَرَدَ الْحَبِيبُ مَذُودًا
فَقَدَا الْمَطِيعُ لِمَا تَقُولُ رَشِيدًا
إِلَّا شَقِيًّا هَالِكًا وَعَنِيدًا
وَعَدَا لِشَيْطَانِ الضَّلَالِ مُرِيدًا
شَرَكًا فَعَادَ بَعْكَسَهُ مَطْرُودًا
بَنَبِيَّهِ وَعَدَا وَخَافَ وَعِيدًا
شَبَّتْ جَهَنَّمُ بِالطُّفَاةِ وَقُودًا
يُرَوِّى الْغَلِيلَ فَيَأْلَهُ مَوْرُودًا
عُورِقَ وَالْجَمُّ فِي الْوُرُودِ وَرِيدًا
لِلَّهِ فَيُنَا حَبْذَاكَ سَجُودًا
لَمْ يُعْطِ خَلْقًا ذَلِكَ التَّحْمِيدًا
وَاشْفَعْ، تَشْفَعُ وَأَنْتَ جَزْ مُوعُودًا
لَا تَرْتَجِي الْعَيْنَانِ فِيهِ هُجُودًا
وَالرَّسْلُ فِيهِ يَحْضُرُونَ شُهُودًا
فِيهِ الْمَقْدَمُ لَا يَخَافُ رُدُودًا

وَالْأَنْبِيَا نَطَقُوا بِحَمْدِ مَقَامِهِ
يَا سَيِّدَ الرِّسَالِ الَّذِي فَاقَ الْوَرَى
هَذِي ضِرَاعُهُ مُذْنِبٌ مَتَمَسِّكٌ
يَرْجُو بِهِ الْمَحْيَا السَّعِيدَ وَبِعَيْنِهِ
صَلَّى عَلَيْكَ وَسَلَّمِ اللَّهُ الَّذِي
وَالْأَلِ مَا هَبَّ النَّسِيمُ فَحَلَّ مِنْ
وَعَلَى صَحَابَتِكَ الَّذِينَ سَمَوْا عَلَاً
مَنْ مَعَشَرَ كَانُوا الْأُئِمَّةَ لِلْوَرَى
هَذَا سَخُوا كَانُوا الْبَحَارَ، وَإِنْ سَطُّوا
مَا طَوَّقَتْ مُدَاخُحَهُمْ بِحِلَاهُمْ
وَعَلَى الْأَوَّلَى تَبِعُوا بِإِحْسَانٍ وَمَنْ
مِنْ كُلِّ حَبِيرٍ تَابِعَ سُنَنَ الْهُدَى
مِثْلُ الْبَخَارَى، ثُمَّ مُسَلِّمُ الَّذِي
فَاقَ التَّصَانِيفَ الْكِبَارَ بِجَمْعِهِ
قَدْ كَانَ أَقْوَى مَا رَأَى فِي بَابِهِ
فَجَزَاهُ عَنَّا اللَّهُ أَفْضَلَ مَا جَزَى
ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ

وقال أيضاً:-

هُوِيَّ فِيهِ الْمَلَامَةُ كَالْهَوَاءِ
أَعَاذِلُ إِنْ نَارَ الشَّوْقِ تَذَكُّو
وَتَرْجُو طَفَّوْهَا بِرِيَّاحِ لَوْمٍ
وَذِكْرِي أَرْضِ نَعْمَانٍ بِهَا قَدْ
وَسَفَحَ مَدَامِعٍ مَعَ خَفَقِ قَلْبٍ
أَبَى سَمْعِي الْمَلَامَ وَجَدْتُ شَوْقاً
وَأُظْلِمُ مِنْ عَذُولِي لَيْلُ صَدِّ
تَسَلَّسَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ جُفُونِي

وَمَقَامُ أَحْمَدَ لَمْ يَزَلْ مَحْمُوداً
بِأَسَا سَمَا كُلُّ الْوُجُودِ وَجُوداً
بَوْلَاثُكُمْ مِنْ يَوْمٍ كَانَ وَلِيَّيْداً
بَعْدَ الْمَمَاتِ إِلَى النِّعَمِ شَهِيداً
أَحْيَا بِكَ الْإِيمَانَ وَالتَّوْحِيدَ
أَزْرَارُ أَزْهَارِ الرِّيَا الْمَعْقُودَ
وَهْدَى وَأَبَاءَ رَقُّوا وَجُوداً
فَاقُوا الْبُرْيَةَ سَيِّداً وَمَسُوداً
كَانُوا الْأَسْوَدَ أَوْ الشَّرَاةَ الصَّيِّداً
فَلْأَجَلِ ذَلِكَ لَازِمُوا التَّغْرِيدَ
حَفِظَ الشَّرِيعَةَ شَاهِداً مَشْهُوداً
وَلَّى عَلَى أَكْثَرِ الْهُدَاةِ حَمِيداً
يَتْلُوهُ فِي الْعَلَيَّا أَبُو دَاوُدَ
أَحْكَامَ فِيهَا يَبْذُلُ الْمَجْهُودَ
يَأْتِي بِهِ وَيَحْرُرُ التَّجْوِيدَ
مَنْ فِي الدِّيَانَةِ أَبْطَلَ التَّوَرِيدَ
أَبْدَأَ إِلَى يَوْمِ الْجِزَاءِ أَبِيْداً

فَلَا يُطَمَعُ لِنَارِي فِي أَنْطَفَاءِ
وَلَمْ يُخْمَدِ تَلْهُبُهَا بُكَائِي
وَمَنْ جَفَنِي لَمْ تُطْفَأْ بِمَاءِ
رَوْتِ عَيْنَايَ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ
لَأَهْلِ السَّمَاحِ شَوْقاً وَاللَّوَاءِ
وَعَمَّ الْعَاشِقِينَ هَوِيَّ إِبَائِي
طَوِيلٌ لَيْسَ يُؤْذَنُ بَانَتْ ضَاءِ
عَلَى ضَعْفٍ بِهَا مِنْ قَرْطِ دَائِي

ثَقُلْتُ مِنَ الضَّنَا لَكُنْ جَسْمِي
لَأَيَّامِ الْجَفَا خَبِرَ طَوِيلُ
فَضَيْتُ هَوِيَّ بِهَجْرِكَ يَا حَبِيبِي
وَأَنَّى إِن تَشَأْ قُرْبِي قَدَانِ
بِقُرْبِكَ لِي الْمَسْرَةُ فِي صَبَاحِي
فَسَوْتُ جَوَانِحاً وَتَقُولُ قَلْبِي
وَلَا أُنْسَى غُدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا
وَقَدْ زُفْتُ لَهُمْ نُجْبُ تَهَادِي
وَحَطَّتْ مِنْ مَنَاسِمِهَا سَطُوراً
فَقُلْتُ لَهَا خُذِي جَسْمِي وَرُوحِي
مَنَازِلَ طَيْبَةٍ الْفِيحَاءِ عَرْفَا
فَإِنْ رَمَدَتْ مِنَ التَّسْهِيدِ عَيْنٌ
وَأَنْ قَنَطَتْ مِنَ الْعَصْيَانِ نَفْسِي
نَبِيَّ خُصٍّ بِالثَّقَفِ دِيمٍ قَدَمَا
كَرِيمٍ بِالْحَيَا مِنْ رَاحَتِيهِ
يُنَادِي الْعَيْنَ مَرَأَى بِشَرِّهِ مَا
وَيَرَوِي طَالِبُ بَرٍّ وَعَلَمُ مَا
بَدَأَ قَمَرًا بِبَدْرِ فِي نَجْمِ
فَخُصُّوا بِالتَّمَامِ وَعَمَّ نَقْصُ
وَتُوبَ الشِّرْكَ مَزَقَ فِي حَنِينِ
سَرَى لِلْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بَلِيلُ
رَفِيقُ الرُّوحِ بِالْجَسْمِ ارْتَقَى فِي
عِلَالٍ وَدَنَا وَجَّازَ إِلَى مَقَامِ
وَلَمْ يَرِئِهِ جَهْرًا سِوَاهُ
وَأَخْدَمَهُ الْعَيُونَ: فَمَعِينُ مَا
وَعَيْنُ الْمَالِ جَادَ بِهَا سَخَاءُ

بِرَفْقَتِهِ أَخَفُّ مِنَ الْهَبَاءِ
وَنَادِرَةٌ لِيَسِيلَاتُ اللَّقَاءِ
إِلَيْكَ وَإِنْ نَوَيْتَ نَوِيَّ فَنَائِي
إِلَيْكَ وَإِنْ نَوَيْتَ نَوِيَّ فَنَائِي
وَبُعْدُكَ لِي الْمَسَاءَةُ فِي مَسَائِي
صَفَا، قَلْنَا: صَدَقْتَ؛ مِنَ الصَّفَاءِ
رَأَى الْيَأْسُ مُنْقَطِعَ الرَّجَاءِ
كَأَمْثَالِ الْعَرَائِسِ لِلْجَلَاءِ
وَسَارُوا فَهِيَ خَطُّ الْأَسْتَوَاءِ
لَطِيبَةُ حَيْثُ مَجْتَمَعُ الْهَنَاءِ
مَنَازِلُ طَيْبَةٍ وَمَلَاذُ نَائِي
فَإِثْمُ تَرْبِهَا عَيْنُ الدَّوَاءِ
فِي بَابِ مُحَمَّدٍ بَابِ الرَّجَاءِ
وَأَدَمُ بَعْدَ فِي طِينٍ وَمَاءِ
يَجُودُ وَفِي الْمُحْيَا بِالْحَيَاءِ
عَلَى صُوبِ لِرَأَى مِنْ غَطَاءِ
لَدَيْهِ عَنْ يَزِيدَ وَعَنْ عَطَاءِ
مِنَ الْأَصْحَابِ أَهْلُ الْأَقْتِدَاءِ
وَمَحَقَّ بِالْأَعَادِي الْأَشْقِيَاءِ
وَالْبِيسَ مَنْ طَفَى قُمْصَ الشُّقَاءِ
مِنَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ إِلَى السَّمَاءِ
طَبَاقُ حُفٍّ فِيهَا بِالْهَنَاءِ
كَرِيمُ خُصٍّ فِيهِ بِالْأَصْطِفَاءِ
لِسِرِّ جَلٍّ عَنْ جَدَلِ امْتِرَاءِ
جَعَلَتْ مِنْ كَفِّهِ بِالْأَرْتَوَاءِ
فَلَيْسَ يَخَافُ فَتَقَرُّ مِنْ عَطَاءِ

وعَيْنُ الشَّمْسِ رَدَّتْ بَعْدَ حَجَبٍ
وعَيْنُ قَتَادَةَ سَالَتْ فَجَرَدَتْ
وعَيْنُ الْقَلْبِ مَالِبِسَتْ هُجُوداً
وعَيْنُ الْفِكْرِ مِنْهُ أَسَدٌ رَأياً
وَأَعْكَسَ عَيْنٌ حَاسِدُهُ فَمَادَتْ
نَبِيُّ اللَّهِ يَا خَيْرَ الْبَرَائِيا
وَأَرْجَوِيا كَرِيمَ الْعَفْوَ مِمَّا
فَكَعَبَ الْجُودَ لَا يُرْضَى فِدَاءُ
وَسَنُّ بِمَدْحِكَ ابْنُ زَهِيرٍ كَعَبٌ
فَقُلْ يَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ اذْهَبْ
فَإِنْ أَحْزَنَ فَمَدْحُكَ لِي سُرُورِي
عَلَيْكَ سَلَامُ رَبِّ النَّاسِ يَتَلَوُ

لَأَبِي الْحَسَنِ مِنْهُ بِالْدُعَاءِ
وَمَدَّتْ مِنْ يَدَيْهِ بِالضَّيِّاءِ
فَمَا عَنْهَا لِشَيْءٍ مِنْ غَطَاءِ
نَعَمْ وَأَشَدُّ مَرَأًى فِي الْمَرَأِي
مِنَ الرَّمْيِ الْمَصْتُوبِ كَالْهُبَاءِ
بِجَاهِكَ أَتَقَى فَصَلِّ الْقَضَاءِ
جَنَّتْهُ يَدَايِ، يَا رَبَّ الْحَبَاءِ
لِنَعْلِكَ، وَهُوَ رَأْسٌ فِي السَّخَاءِ
لِمِثْلِي مِنْكَ جَائِزَةُ الثَّنَاءِ
إِلَى دَارِ النُّعِيمِ بِلَا شَقَاءِ
وَأَنْ أَقْنَطُ فَمَدْحُكَ لِي رَجَائِي
صَلَاةٌ فِي الصُّبْحِ وَفِي الْمَسَاءِ

الكلمة الأخيرة

اللهم لك الحمد أنت قيّم السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد، لك ملك السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد، أنت نور السموات والأرض، ولك الحمد، وأنت ملك السموات والأرض، ولك الحمد أنت الحق ووعدك الحق ولقاؤك حق وقولك حق والجنة حق والنار حق والنبيون حق ومحمد ﷺ حق والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبتُ وبك خاصمت وإليك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا الله ولا حول ولا وقوة إلا بالله.

(من دعاء النبي ﷺ)

رواه البخارى فى كتاب التهجد

الفهرس

الموضوع	الصفحة
١- الكلمة الأولى	٣
٢- لهذا الكتاب قصة	٥
٣- خبر مالك الدار	٨
٤- إحتجاجات الألباني على خبر مالك الدار	٩
٥- أوهام الألباني في تعليقه على كلام الحافظ ابن حجر	١٣
٦- فصل جهل الألباني بمعاني الأفعال المتعدية بحرف	١٥
٧- الألباني والرواة عن مالك الدار	٢٦
٨- لفت النظر إلى الفتح ولسان الميزان	٣٠
٩- حكم رواية المستور	٣٣
١٠- في بيان عدم التزام الألباني للقواعد التي يضعها هو بنفسه	٣٨
١١- في بيان خطأ الألباني في فهم قاعدة ابن أبي حاتم	٥٥
١٢- الرد على الألباني في حكمه بجهالة مالك الدار	٥٦
١٣- الألباني يعرف من قال فيه المنذري والهيثمي (لا نعرفه)	٦٥
١٤- الأسباب التي تجعل بعض أئمة الحديث لا يعرفون أحد الرواة	٧٢
١٥- القول الفصل	٨٠
١٦- خطأ الألباني في فهم كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني	١٠٢
١٧- كلمة قبل الأخيرة	١١٠
١٨- الحافظ ابن حجر يقول يا رسول الله ويستغيث به	١١٤
١٩- الكلمة الأخيرة	١٢٢

كتب تحت الطبع :

- ١ / مؤلوقية مصادر دراسة الشخصية الصوفية
- ٢ / الجهاد في سبيل الله روح التصوف الإسلامي
- ٣ / إجتثاث بدعة رد المطلقة ثلاث
- ٤ / رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في البقطة : شبهات وردود
- ٥ / الدور والتسلسل : المعرق الرئيسي في بناء مناهج أسلمة المعرفة
- ٦ / ديوان شعر بعنوان : زيتونة الأنوار

كتب تحت التأليف :

- ١ / تراجم الإعلام والمعالم في جواهر المعاني
- ٢ / دراسة تمهيدية في كتاب جواهر المعاني
- ٣ / حقائق يجب أن يعرفها الناس عن الطريقة التجانية
- ٤ / بحوث السعشرين في الطريقة التجانية : ما لها وما عليها
- ٥ / الزيادة على الإفادة لمريد السعادة
- ٦ / بذل المجهود في بيان قاعدة أهل الكشف والشهود
- ٧ / غايات الكمال في بيان مطالع الجمال
- ٨ / مشكلات الكتب الستة
- ٩ / المزيد في متصل الأسانيد : شرطه وحكمه
- ١٠ / زيادة الثقة : شرطها وحكمها
- ١١ / كشف الغواشي في تنبيهات الهوامش والحواشي
- ١٢ / مراتب التجهيل وأحكامها عند المحدثين
- ١٣ / الكيل والتطفيف في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف
- ١٤ / هشيم المحتظر من عجالة المنتظر



كتب مطبوعة للمؤلف :

- ١ / الرد على الأفرقي دفاعا عن الطريقة التجانية
- ٢ / التجانية وخصومهم والقول الحق
- ٣ / دفاع عن التجانيين في تعليقات على رأس القلم
- ٤ / ردع المعتدي على الجنتاب الأحمدى
- ٥ / إطفاء القنديل وبيان ما فيه من الكذب والغش والتحريف والتبديل
- ٦ / الرد على الففة الطاعنة في الآداب العائة
- ٧ / إقامة الحجة بأنوار المحجة
- ٨ / العارف الرباني الشيخ يوسف بقوي التجاني
- ٩ / الذكرى السنوية العاشرة للشيخ يوسف بقوي التجاني
- ١٠ / مذاكرة في حديث وفد عبد القيس
- ١١ / هذا هو الحق رد على رسالة ابن الحق
- ١٢ / بذل الوسع في الجواب على المسائل التسع
- ١٣ / منظومة آداب المريد مع شيخه : شرح وتعليق
- ١٤ / الرد على الطنطاوي على ما نشره عن التجانية في جريدة الشرق الأوسط
- ١٦ / بيان بطلان حديث يا ويح ثعلبه
- ١٧ / رسالة مفتوحة إلى الندوة العالمية للشباب الإسلامي

وهذا الكتاب :

أخطاء الألباني وأوهامه في كتاب : التوسل : أنواعه وإحكامه (خير ممالك الدار)